المجلة الاجتماعية القومية

يصـــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بالقاهرة

من مواد العدد :

- معايير وعمليات التكوين الطبقى :
  مع اشارة لحالة المجتمع المتخلف
- استطلاع للرأى عن مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية

بلغات أجنبية :

- دراسة نفسية ميدانية للكشف عن عملية التذكر لدى أطفال المرحلة الابتدائية
- رأس المال التجارى ، والتكون الطبقى والتنمية فى مصر

مؤتمرات :

- العنف والسياسة فى الوطن العربى
- المؤتمر السنوى الثالث لعلم النفس فى مصر

رسائل جامعية

عرض كتب



المجلد الرابع والعشرون العدد الثانى مايو ١٩٨٧

المجلة الاجتماعية القومية

يصـــــدرها

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

بريد الزمالك ـ القاهرة

قواعد النشر

١ ـ المجلة الاجتماعية القومية دورية ثلث سنوية (تصدر فى يناير ومايو وسبتمبر) تهتم بنشر مواد فى العلوم الاجتماعية .

٢ ـ يعتمد على رأى محكمين متخصصين فى تحديد صلاحية المادة للنشر .

٣ ـ تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر . ويلزم الحصول على موافقة كتابية من المركز قبل إعادة نشر مادة نشرت فيها .

٤ ـ يحسن ألا يتجاوز حجم المقال ٢٥ صفحة كوارتو مسافة مزدوجة . ويقدم مع المقال مخلص بلغة غير التى كتب بها ، فى حوالى صفحتين .

٥ ـ يشار إلى الهوامش والمراجع فى المتن بأرقام . وترد قائمتها فى نهاية المقال ، لا فى أسفل الصفحة .

ثمن العدد والاشتراك

■ ثمن العدد الواحد (فى مصر) جنيه واحد (وخمسة دولارات للخارج)

قيمة الاشتراك السنوى (فى مصر) جنيهان (وعشرة دولارات للخارج)

■ وتكون المرسلات على العنوان التالى :

المجلة الاجتماعية القومية ، نائب رئيس التحرير

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، بريد الزمالك ، القاهرة ، مصر

المجلد الرابع والعشرون   العدد الثانى   مايو ١٩٨٧

المجلة الاجتماعية القومية

المجلد الرابع والعشرون | مايو ١٩٨٧ | العدد الثانى

المحتويات

الصفحات

معايير وعمليات التكوين الطبقى :
مع اشارة لحالة المجتمع المتخلف *

محمد السيد سعيد †

مقدمة : إشكالية الطبقات فى المجتمع المتخلف

تظهر مشكلة الطبقات فى الوعى الاجتماعى بأشكال شتى . وما يهمنا فى هذه المقدمة هو كيفية ظهورها فى الوعى العلمى .

وقد يبدو من غير المألوف أن نتحدث عن تعدد صور « الوعى العلمى » بمشكلة الطبقات والانقسام الطبقى فى المجتمعات ، وبخاصة المجتمعات الحديثة . ذلك أن الشائع عن التناول « العلمى » للظواهر الاجتماعية يؤكد أن العلم يتعامل فقط مع الحقائق التى لا خلاف على وجودها التجريبى ، على الأقل من زاوية امكانية التحقق من هذا الوجود بوسائل المعرفة التجريبية ، ووصفها لطرق التشخيص والتبويب والتصنيف المقبولة من الناحيتين المنطقية والعملية . وهو يتعامل مع هذه الحقائق بعبارات ومصطلحات واضحة لا لبس فيها ، ويمكن اعادتها دائماً إلى أصل أولى يحقق الاشارة المتطابقة مع ظاهرة : أى فى حال وجودها الظاهراتى المباشر . ثم إن العلم يعمد بعد ذلك إلى تحليل وتفسير الظاهرة ، لكى يخرج بعد ذلك بنتائج تصاغ فى عبارات تشبه القانون العام ، وتكون قابلة للبرهنة على الزيف . هذه هى على الأقل صورة العلم « الوضعية » المقبولة فى الجامعات والمعاهد الأكاديمية . ومثل هذه الصورة لا تقبل ـــ من

---

* هذه المقالة هى واحدة من الدراسات التحليلية النقدية لبعض الجوانب النظرية والمنهجية فى بحث الخريطة الإجتماعية لمصر . وسوف يتوالى نشر الدراسات الأخرى ، إما فى المجلة ، أو فى صورة منشورات مستقلة .

† دكتوراه فى العلوم السياسية ، خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة الأهرام .

حيث المبدأ ــ تعدد « صور الإدراك العلمى بالظاهرة » ، إذ أنها تصر على واحدية هذا الادراك ، مع تعددية وتلاحق الاختبارات العلمية للنتائج السابقة .

على أن واقع الحال ، وبغض النظر عن النزاع حول مشابهة العلم الاجتماعى للعلم الطبيعى ، أن ثمة تعددية واضحة فى صور الادراك العلمى للظواهر الاجتماعية . ولا نقصد بهذه التعددية مجرد التباين فى مجالات التركيز ، وزوايا ومداخل التحليل . إذ أن هذا النوع من تعددية المداخل قد ينشأ حتى داخل الاطار الواحد للتشخيص والتحليل . وانما نقصد التعدد فى أساليب تقديم ظاهرة اجتماعية ما بين رؤى سوسيولوجية ، وربما رؤى عالمية ، مختلفة بدرجة حاسمة . فحتى فى بعض الحالات التى يتم فيها وصف ظاهرة اجتماعية ما ، مثل الطبقات ، وصفاً كاملاً متشابهاً ، فإن هذه الظاهرة قد تمثل أدواراً متباينة تماماً فى الاطار العام للبحث السوسيولوجى المميز للمدارس الكبرى فى التحليل الاجتماعى . ولا يعنى ذلك فقط امكانية تباين المكانة التى توليها رؤية ما لظاهرة محددة مثل الطبقات فى اجمالى التحليل ، وإنما تعنى كذلك اختلافات جوهرية فى تعيين موقع هذه الظاهرة بين الظواهر الاجتماعية الأخرى ، وبالتالى تشخيصها من زاوية علاقاتها المتشابكة فى النظام العقلى الذى تبينه الرؤى السوسيولوجية المختلفة .

وتشرح ظاهراتية باشيلار هذه الحالة بوضوح مميز . فأى ظاهرة تكتسب مكانة متميزة فى حقل معين للتحدى العلمى ، وينتظم هذا الحقل حول إشكالية تمثل مركز هذا الحقل . وبالتالى فأى ظاهرة ترتبط بالإشكالية المميزة لهذا الحقل المميز للرؤى الأساسية (أو المدارس والرؤى السوسيولوجية والعالمية)[1] .

لقد شغلت قضية الطبقات والانقسام الطبقى فى المجتمعات الذهن الانسانى منذ حقب طويلة ، بالرغم من الحداثة النسبية للمصطلح نفسه . على أنها كموضوع للتحليل العلمى قد شغلت الفكر الأوربى الحديث فى اطار مدرستين كبيرتين : الوظيفية والماركسية .

ومن هنا فإن الوعى العلمى بقضية الانقسام الطبقى والطبقات قد تأثر إلى حد بعيد بالأوضاع الأوربية والغربية عامة . وإضافة لذلك فإن تكييف هذه القضية فى سياق البحث العلمى قد تحدد بإشكاليات المدرستين الأوربيتين الأساسيتين فى التحليل الاجتماعى .

فالإشكالية الوظيفية الرئيسية يمكن تلخيصها فى كيفية بناء مجتمع متماسك بالرغم من الانقسامات والصراعات الطبقية ، أو على الأقل تلك الصراعات التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتناقضات الطبقية . أما الإشكالية الماركسية فقد تميزت بطرح البديل الثورى لعدد من الأنظمة الاجتماعية الاضطهادية ، ولكن حيث غاب الشرط الموضوعى أو الشرط الذاتى لثورة اجتماعية ناجحة تستطيع أن تضع أسس حضارة جديدة لا طبقية . وفى أوربا الغربية والولايات المتحدة أصبح السؤال الجوهرى منذ الحرب العالمية الثانية على الأقل ، هو كيفية تسديد خطى النضال الطبقى ضد الرأسمالية بالرغم من واقع هيمنة البرجوازية ، أى الاستيعاب الايديولوجى للطبقات العاملة فى النظام الرأسمالى ؟

أما فى مجتمعات العالم الثالث ، فقد طرحت قضية الطبقات أساساً فى سياق إشكالية محددة ، وهى كيفية تحقيق الإشتراكية فى مجتمع متخلف . وفى عديد من الحالات وفرت الشروط الذاتية المناسبة أسساً لحل هذه الإشكالية من خلال دمج النضال الوطنى بالنضال الاجتماعى : أى مهمات التحرر من الامبريالية بمتطلبات التغير الاجتماعى والسياسى . على أنه فى الغالبية الساحقة من الحالات كان نجاح الثورة الاجتماعية ــ الوطنية عائداً لا إلى قوة ونفوذ البرجوازية القومية ، وإنما إلى ضعفها السياسى بالذات . فنشبت الثورة فى ظروف كانت مؤسسات الدولة بيد طبقة الملاك الزراعين (الاقطاعية وشبه الاقطاعية) التى أشرفت على تطور رأسمالى محدود ، وفرضت عليه وصايتها ، وأثبتت كوادر المثقفين ذات التوجه الراديكالى والاشتراكى جدارتها بقيادة الثورة الوطنية ، ونجحت بالتالى فى وصل حلقات الثورة الوطنية والاجتماعية دون فوارق زمنية كبيرة . وقامت غالبية هذه الثورات الناجحة بالتالى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وفى ظروف صعود القوى الإشتراكية فى العالم وتدهور العالم الامبريالى ، وفى سياق النضال من أجل الاستغلال السياسى . أما فى الظروف الحالية لمجتمعات العالم الثالث التى حصلت على استقلالها منذ أكثر من عقدين أو ثلاثة ، فقد قويت شوكة البرجوازية المحلية ، وتدهورت بسرعة الإمكانية والطاقة والتوجهات الثورية للفلاحين ، واتسعت بصورة كبيرة الطبقة الوسطى ، وأصبح للانشقاقات الاجتماعية المتعلقة بالهوية دور رئيسى فى الحياة السياسية .

وفى ضوء خبرة غالبية بلاد ومجتمعات العالم الثالث بعد ما يتفاوت بين عقدين وثلاثة

من الاستقلال ، يمكن القول بأن قضية الطبقات قد أخذت تتكون بإشكالية جديدة . ويمكن ايجاز هذه الإشكالية فى سؤال واحد ، هو كيفية تحقيق تغير اجتماعى عبر النضال الطبقى الذى يمهد الأرض لمنهج تنمية تحررى بدون دفع هذه المجتمعات إلى حالة تحلل اجتماعى شامل ؟

إن إشكالية تحقيق الإشتراكية فى مجتمع متخلف تصبح مستوعبة داخل هذه الإشكالية الأكبر . ولا يخفى أن التباين العام بين هذه الإشكالية المميزة واشكالية تجاوز رأسمالية أوربية (غربية) ناضجة لا يستند فقط إلى اختلاف الظروف ، وإنما إلى اختلاف المهام كذلك . إن الترابط الوظيفى الحيوى فى الهيكل الاجتماعى للبلاد الرأسمالية المتقدمة تقابله حالة تضعضع وضع اجتماعى هيكلى فى غالبية البلاد المتخلفة . وفى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة تطرح قضية التغير الاجتماعى مصحوبة بقضايا التوازن الاقتصادى لا التنمية ، أما فى المجتمعات المتخلفة فإن قضية التنمية : أى الممارسة الاجتماعية والسياسية التى تتوجه لنهوض شامل بمستوى القوى المنتجه وظروف الحياة ، تصبح جزءاً لا يتجزأ من عملية التغير الاجتماعى ، وربما مضمونها لحقبة طويلة من الزمن .

فإذا اتفقنا على أن هذه هى الإشكالية الأصيلة للدراسة العلمية الاجتماعية فى البلاد المتخلفة ، يصبح واجباً علينا صياغة برنامج بحثى تدرس فيه قضية الطبقات والانقسام الطبقى بكيفية تختلف كثيراً عن الدراسة الأوربية الغربية ، لأنها تحتل موقعاً مهماً من حقل متميز للتحدى العلمى يقوم على إشكالية مختلفة تتوافق مع واقع ومهام غالبية بلدان العالم الثالث ، وبخاصة فى افريقيا وآسيا .

وسوف نتعرض لقضية الطبقات على ضوء هذه الإشكالية من خلال التدارس الموجز لثلاثة جوانب أساسية لهذه القضية ، وهى طبيعة الاهتمام بمشكلة الانقسام الطبقى ، وكيفية الربط بين الطبقات كجمهور محدد والطبقات كأنظمة حركية ، والنماذج الممكنة تاريخياً لأنماط توزيع القوى الطبقية .

أولاً : طبيعة الاهتمام بمسألة الطبقات

يعرض أوزووسكى لعدد من الأساليب الادراكية الخاصة بالانقسام والهيكل الطبقى فى التاريخ الإنسانى . ومن هذه أسلوب أومشروع الادراك الثنائى Dichotomic ،

ومشروع التدرج أو التراتب الاجتماعى Scheme of gradation والإدراك الوظيفى ، وأخيراً التأليف الماركسى للتراث الإدراكى للهيكل الطبقى [٢].

وفى رأى الباحث أن زاوية الاهتمام بقضية الانقسام الطبقى تنعكس على تبنى أسلوب معين لادراك هذه القضية ، وتتوقف هى ذاتها على الحالة المحددة للهيكل الاجتماعى وعلى البرامج والممارسات التى تحدد موقفاً من هذا الهيكل ـ أما بالمحافظة عليه أو اصلاحه أو اسقاطه وتغييره كلية .

ففى مشروع الادراك الثنائى يتم تصوير المجتمعات وكأنها مقسمة إلى جماعتين رئيسيتين : هؤلاء الذين على القمة ، وهؤلاء القابعين فى القاع . وتختلف مع ذلك فئات الامتياز التى يتم التركيز عليها فى التصنيف : الحكام والمحكومون ، الأغنياء والفقراء ، والذين يعملون فى مقابل هؤلاء الذين يتعيشون على حساب عمل غيرهم . وقد تضم هذه الفئات كلها فى مصطلح واحد يميز بين المضطهَدين والمضطهِدين . وفى كل الأحوال تعبر هذه الانقسامات عن علاقة أو علاقات تعارض مترابطة .

ومن الممكن أن تكون هذه الصورة الإدراكية للهيكل الاجتماعى انعكاساً أميناً لحالة الهيكل الاجتماعى ، عندما تكون المسافات بين الجماعات (الطبقات) كبيرة جداً ، والحدود بينها فاصلة . على أن هذا التصوير أيضاً قد يعكس طبيعة المهمة أكثر مما يعكس طبيعة الظروف أوحالة الهيكل الاجتماعى الحقيقية . وبشكل محدد ، فإن هذا التصوير يتفق مع مهمة ثورية تحتم ضرورة ضم الصفوف ، وعزل الطبقة الحاكمة ، وحرمانها من قدرتها على المناورة وبناء تحالف أوسع . وفى هذا الاطار ، فإن عدداً من الجماعات أو الطبقات تضم معاً بالاشارة إلى تلك الفئة من الامتيازات التى يحرم منها هذه الجماعات أو الطبقات . فحتى لو كان ثمة تعدد حقيقى فى المجتمع من حيث الثروة وتوزيعها ، قد تحرم عدة طبقات أو جماعات من التأثير السياسى ، أوعندما يكون ثمة مداخل غير متساوية للسلطة السياسية فى المجتمع (مثل حالة المجتمع التعددى : الطائفى ، العرقى ، القبلى . . الخ) قد تشترك أكثر من فئة أو قطاع اجتماعى فى وضع الحرمان من الثروة ، ومعاناة الفقر حتى لو لم تكن متساوية سياسياً . ومن هنا فإن اطار الادراك الثنائى عادة ما يعكس اهتمامات ثورية ، ولكن دون التركيز على مضمون الثورة ، وخصائص وطبيعة النظام الجديد إلا من حيث علامات عامة .

وفى مشروع إدراك الطبقات كنظام متدرج ومتراتب من الجماعات ، ينظر إلى

المجتمع باعتباره قائماً على انقسامات متعددة حيث تتراتب الجماعات أو الطبقات فوق بعضها البعض . وقد يكون هذا التراتب بسيطاً أو معقداً . فيكون بسيطاً عندما يكون قائماً على معيار واحد حاسم ، مثل النصيب من الثروة أو التعليم أو المركز والمكانة الاجتماعية أو المهنية . ويكون هذا التراتب معقداً عندما يتدخل فى تحديد فئات المرتبة أكثر من معيار أو فئة للامتياز والحرمان ، والتى تحدد معاً أسلوباً أو فرصاً متفاوتة للحياة . وربما تكون أكثر النتائج أهمية من حيث الانطباع فى الوعى أو الإدراك الاجتماعى لهذا المشروع هى ادخال الفئات أو الطبقات الوسيطة . وبذلك يكون التراتب القائم على تكوين ثلاثى للمجتمع من أكثر أساليب إدراك التكوين الطبقى للمجتمعات شيوعاً فى الوقت الحاضر وفى التاريخ اجمالاً .

ومثل هذا المشروع الإدراكى قد يعكس بصدق جوانب معينة من حالة الهيكل الاجتماعى . فهو بالتأكيد يصف مجتمعاً معقداً عادة ما يعبر عن تأثير أكثر من معيار أو فئة للامتيازات والحرمان ، وبالتالى للتراتب والتدرج .

وفى هذه الحالة عادة ما لا تكون المسافة بين كل طبقة والتى فوقها غير واسعة ، كما يمكن افتراض وجود درجة من التداخل والتشابك . وتؤدى الطبقة الوسطى بالتالى دوراً جوهرياً فى الترابط داخل الهيكل الاجتماعى . ومع ذلك فإنه بغض النظر عن درجة توافق هذا التصور مع الحقائق الاجتماعية الفعلية ، فإن شيوعه فى الوعى الاجتماعى ، أو فى مدرسة معينة للتحليل ، ينسجم مع مهمة اصلاحية بطبيعتها . ويقوم منهج الاصلاح هذا على الحل السلمى للتناقضات بين الأقسام (الطبقات) الاجتماعية . ويتخذ هذا الاصلاح عدداً من المحاور ، أهمها ضمان السيولة أو الحركية بين الطبقات ، واعادة توزيع الثروة فى المجتمع بصورة تخفف من حدة الفوارق الطبقية دون مساس بجوهر الأسس والقوى التى تنتج فوارق الثروة فى المجتمع .

أما الإدراكات الوظيفية للانقسامات الاجتماعية والطبقية فى المجتمع فتصور المجتمع على أنه ينقسم إلى عدد من الطبقات التى تختلف تبعاً للوظائف التى تعنى بها الحياة الاجتماعية . والمقصود بالوظائف معنى اشمل من المهن ، ولكنها تؤدى إلى نتيجة الضرورة المتبادلة بين هذه الطبقات . وفى معظم التقسيمات الوظيفية للمجتمع يتم التركيز على تكاملية الأداء الوظيفى للادوار والانسجام بينها . على أن هذا الاطار أيضاً يسمح بالاشارة إلى تعارض المصالح ، وبالتالى الصراع ، مثلما فعل كوزر Coser ،

وقبله آدم سميث ، الذى قسم المجتمع إلى ملاك الأرض ، وملاك رأس المال ، والعمال .

وكثيراً ما يتصاحب هذا الادراك الوظيفى للانقسام الطبقى مع الادراك القائم على التراتب والتدرج الاجتماعى . على أن التركيز على الاعتماد الوظيفى المتبادل يفى بغرض رئيسى لدى المحللين الوظيفيين . فالاهتمام الجوهرى لدى هؤلاء المحللين هو كيفية المحافظة على البناء الاجتماعى ، وبخاصة عندما تكون الروابط التى تخلق الانسجام وتعيد انتاجه فى المجتمع ضعيفة أصلاً ، إما بحكم حداثة النشأة ، أو بسبب الضعف النسبى للمؤسسات الجمعية ، أو بسبب التعارض الواضح بين المصالح والقوى الاجتماعية المرتبطة بها . وبتعبير آخر ، فإن الاطار الوظيفى هو بطبيعته اطار محافظ ينطلق من شعور حاد بمخاطر التحلل . ومع ذلك فإن مثل هذا الاطار قد لا ينفى وجود عدم المساواة ، ولكنه ينسبها عامة إلى النوازع غير العقلانية فى السياسات العامة ، وبالتالى يقلل من عنصر الارادة والتحكم السياسيين ، ويعمد إلى التركيز على مفهوم العقلانية والتقنية باعتبارها أساساً للرخاء . والرخاء هو مفتاح حل التناقضات الاجتماعية ، لا اعادة التوزيع . وبهذه الأسباب كلها نستطيع تفسير شعبية المفهوم والادراك الوظيفى فى الأوساط الاكاديمية الامريكية .

وأخيراً فإن الاطار الادراكى الماركسى للانقسام الطبقى يتسم بمكانة خاصة بحكم طبيعته المزدوجة . فهو اطار ينشد الثورة وتجاوز المجتمعات الطبقية من ناحية ، والنموذج العلمى للتحليل الاجتماعى من ناحية أخرى . على أن المثل العلمى لدى ماركس بصفة خاصة لم ينطلق من ولع بالعلم فى حد ذاته . فقد تولدت مقولة التحليل العلمى لدى ماركس فى سياق صراعه الفكرى ضد الفوضويين والسند كاليين والاتجاهات الراديكالية الأخرى وسط صفوف الحركة العمالية ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، والتى اتسمت بمنحى مثالى وطوباوى بارز . والمشكلة التى حتمت هذا الصراع تمثلت فى شكل المجتمع ما بعد الثورة . فالمفكرون الطوباويون أملوا فى الغاء الدولة والملكية الخاصة والتقسيمات والتمييزات القائمة عليهما والمتفرعة منهما . فالمثل الأعلى اليوتوبى هو مجتمع بسيط خال من التعقيد والتناقض . أما ماركس فقد كان يفكر فى ادارة مجتمع معقد ، ولكنه يتحول إلى المساواة تدريجياً ، ومن هنا نشأت فكرة العلم . على أن مقولة العلم الاجتماعى لم تعكس اهتمام ماركس الكبير ببناء مجتمع يقوم على أسس قوية ويتحرر

من مثالب الرأسمالية فقط ، بل معين أيضاً لتحديد طبيعة التناقضات التى تحكم المجتمع الرأسمالى ، ومسار هذه التناقضات ، وكيفية التدخل فيها عن طريق المهام الثورية للحركة العمالية .

ونتيجة لهذه الازدواجية المتوترة بين الطبيعة العلمية والطبيعة الثورية للماركسية نجد أن ادراكها لمسألة الطبقات قد تفاوت بين أسلوب وآخر لتصوير واقع الانقسام الطبقى . ويرى أوزووسكى وآخرون أن ماركس كان وريثاً لرصيد الفكر الأوربى السابق عليه ، حتى بشأن صور الادراك لقضية الطبقات ، وأنه قد قام أساساً بالتأليف بينها : فنجده يلجأ أحياناً لمشروع الإدراك الثنائى ، وأحياناً أخرى للتقسيم القائم على التراتب والتدرج الاجتماعى ، وهو أحياناً ثالثة يستخدم التقسيم الوظيفى الذى أشاعه آدم سميث . على أن ذلك لا يكاد يرقى إلى تصوير مقبول للفكر الماركسى حول الطبقات ، وإنما يمكن فهم هذا الفكر بالاشارة إلى مراوحة دائمة على محورين . المحور الأول : الذاتى والموضوعى . فالطبقات تدرك مرة على انها وصف لانقسامات قائمة موضوعياً بين جماهير محددة من الناس ، ومرة أخرى تدرك الطبقات على أنها أنظمة حركية Action systems ذات توجهات دفينة للممارسة التى تحمل فى طياتها وعياً محدداً . أما المحور الثانى : البساطة والتعقيد ، فيرتبط بطبيعة المشروع الثورى ذاته . فالتركيز على هدم الرأسمالية أو المجتمع القائم ينحو بالتحليل إلى تقسيم ثنائى للهيكل الطبقى بين البرجوازية والبروليتاريا ، الأغنياء والفقراء ، المضطهدين والذين يمارسون الاضطهاد . أما تأمل المجرى الموضوعى للكفاح الطبقى ومستقبل مجتمع ما بعد الثورة ، فإنه يفرض صورة مجتمع أكثر تعقيداً تتعدد فيه خطوط الانقسام الطبقى فى المجتمع . فاهتمام ماركس بمقولة المجتمع فى حد ذاتها ، وفى انشاء مجتمع يقوم على المساواة ويستند إلى أسس موضوعية وممكنة تاريخياً ، لم يسمح له بأن يقصر مشروعه الفكرى والسياسى على نفى الرأسمالية فى الفكر ، بل حتم أيضاً نفيها فى الموضوع : أى جعلها مرحلة تاريخية لانظاماً أبدياً . وتضمن هذا فى حد ذاته اشارة إلى البحث حول شروط استمرارية المجتمع .

ومن هذه الزاوية الأخيرة لم يكن ماركس ينظر إلى النضال الطبقى من منظور إشكالية هوبز Hobbs ، بل أنه لم يتصورها أصلاً . فالثورة عنده لم تكن تحقيقاً لمصالح طبقة مهما يكن الثمن ، وإنما كانت تحقيقاً لمصالح مجتمع جديد أفضل وأكثر انسانية .

ولكن ما هو مغزى هذه المناقشة كلها ؟ لقد انطلقت هذه المناقشة من افتراض أن

الانقسـام الطبقى فى المجتمع ليس كلية معطى موضوعياً يفرض نفسه فرضاً على عالم اجتماعى هو ذاته مقولة فارغة ، ولا يفعل أكثر من مجرد ترتيب الحقائق وتصنيفها بوسائل ما من أجل اكتشاف قانون . وإنما يمكن تصوير هذا الانقسام بعدد من الطرق يتفق كل منها على مستوى معين من الغرض ، أو الاهتمام العلمى والاجتماعى . فإذا كان الهـدف فى نهاية المطاف هو تحقيق درجة معينة من العدل الاجتماعى عن طريق اعادة توزيع الثـروة ، فإن الادراك الثنـائى للطبقات قد يكون مناسباً (مثلاً دراسات خط الفقر) ، أو قد يكون من الأنسب أن يتبنى الباحث الادراك التعددى القائم على تراتب وتـدرج الـطبقات (ومن قبيل ذلك الأساليب الاحصائية الشهيرة لتوزيع الدخل) . وكـذلـك قد يكون الهدف هو زيادة الانسجام الاجتماعى عن طريق معالجة التناقضات الطبقية دون مساس بالاعتماد الوظيفى المتبادل بين الجماعات (ومن ذلك نظرية « راؤل » للعدل) . ومن الاهداف الممكنة أيضاً تحضير الواقع الاجتماعى للثورة دون تملك مشروع محدد لمجتمع جديد ، وعندئذ قد يكون الإدراك الثنائى أكثر اتفاقاً مع هذا الفرض .

وربما يكون أى من هذه الأهداف مشروعاً فى مجتمع ما فى لحظة محددة من تطوره . على أنها تقصر جميعاً عن معالجة الإشكالية المحددة التى طرحنا من قبل . أنها تميز ظروف غالبية المجتمعـات المتخلفـة فى العقد التاسع من القرن العشرين ، وربما لمدة ليست قصـيرة مقبلة : أى إشكـالية التغـير الاجتماعى الذى يوفر أساساً للتنمية ، ويتجنب احتمالات تحلل اجتماعى شامل . إن معالجة مقبولة تاريخياً واجتماعياً لهذه الإشكالية قد تأخذ أياً من الأهداف السابقة أو جميعها كأحد مكوناتها . ولكن عمل منطق هذه المعالجة يفـرض التعـرف على وادراك الطبقات فى المجتمعات المتخلفة كأنظمة حركية ، حتى يمكن تقـدير المسارات المحتملة للنضال الاجتماعى والتغير السياسى . على أن ذلك المسـتوى لإدراك المسـألـة الـطبقية يحتم التعـرض لمسـألة معقدة فى الفكر الاجتماعى العلمى ، وهى علاقة الطبقات ـ كجمهور محدد ـ بأنظمة الحركة التى تنسب لهذه الطبقات .

ثانياً : الطبقات كجماهير ، والطبقات كأنظمة حركية :

فى كافة الإدراكات الشائعة فى الوعى الاجتماعى ، وفى التحليلات السوسيولوجية ، يعبر مصطلح ومفهوم الطبقات عن جماهير أو أفراد محددين يتم تصنيفهم حسب معيار

أو آخر . وبهذا المعنى فالطبقات هى موضوع ، سواء لفعل وآثار الهيكل الاجتماعى أو لاتجاهات الاصلاح . وأفضل ما يمكن أن نفعله بالوسائل العلمية هو تحديد سمات هذه الجماعات من الناس ، والأسس والمعايير التى تفرز انقسامات بينهم : أو بتعبير آخر فعل تشغيل نظام اجتماعى ما على انتاج ، واعادة انتاج ، التقسيمات الأساسية فى المجتمع إلى جماعات متمايزة .

ومن هذه الزاوية الأخيرة من المؤكد أن التشخيص الماركسى للطبقات يتفوق على غيره ، من حيث الدقة والنفاذ إلى جوهر الظاهرة ، وقدرته على كشف حقل أوسع من العلاقات الاجتماعية . ولم يقدم ماركس نفسه تعريفاً شكلياً للطبقة . ولكن لينين حاول تأليف العناصر الأساسية فى إدراك ماركس للطبقة فى التعريف التالى : « الطبقات هى جماعات كبيرة من الناس تفترق عن بعضها البعض بالموقع الذى تحتله من نظام محدد تاريخياً للانتاج الاجتماعى ، وبعلاقتها ــ المصوغة والمثبتة فى معظم الحالات بالقانون ــ بوسائل الانتاج ، وبالادوار التى تقوم بها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بأبعاد ومناهج حصولها على ذلك النصيب من الثروة الاجتماعية الذى يتصرفون به » ، وأضاف « الطبقات هى جماعات من الناس تستطيع احداها الاستيلاء على عمل الآخر ، بفضل الأماكن التى يحتلونها فى نظام معين للاقتصاد الاجتماعى »[٣] .

ومن الواضح أن هذا التعريف يسمح بتوصيف حصرى للبناء الطبقى فى المجتمعات المعروفة تاريخياً ، وبخاصة فى المجتمعات الرأسمالية . ولذلك أصبح هو التعريف القياسى لدى الماركسيين .

ومع ذلك ، فإن هذا التعريف لا يخلو من مشكلات أساسية . وربما كانت المشكلة الأولى هى تعدد معايير تعريف الطبقات والتمييز بينها . أما المشكلة الثانية فتتمثل فى غياب البعد السياسى فى تعريف الطبقة بالمقارنة بما انطوت عليه أفكار ماركس عن الطبقة . وسوف نرى أن هاتين المشكلتين غير منفصلتين .

فتعدد معايير تعريف الطبقة ، والتمييز فيما بين الطبقات ، قد لا يتضمن مشكلة إذا كانت هذه المعايير متطابقة حقاً . فالتعقد الهائل فى التكوين الاجتماعى للمجتمعات الحديثة ينشأ بالتحديد عن عدم تطابق هذه المعايير . فحتى داخل أسلوب الانتاج الرأسمالى ، نجد أن تلك الجماعة المحرومة من ملكية وسائل الانتاج وتتلقى أجراً نظير قوة عملها لآخرين ، وبالتالى ينتزع جزء من فائض قوة عملها ، قد لا تنتظم فى نفس

الأدوار فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وقد لا يكون نصيبها متساوياً أو قريباً من ذلك من الثروة الاجتماعية . فالعمال الزراعيون وعمال الصناعة الحديثة والخدمات مختلفون عن بعضهم البعض ، من حيث الأدوار فى التنظيم الاجتماعى للعمل . حيث أن هذا التنظيم نفسه يختلف إلى حد بعيد . وكذلك يختلف العمال الصناعيون فى الشركات الحديثة عن شريحة الأرستقراطية العمالية ، من حيث النصيب من الثروة الاجتماعية ، ومن حيث الأدوار فى نفس التنظيم الاجتماعى للعمل . بل إن النصيب من الثروة وطبيعة الدور فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، ومدى عملية الاستيلاء على فائض العمل ، يختلف حسب التكوين المهارى للعمال ووفقاً لطابع سوق العمل الذى يستوعبهم ، وما إذا كان سوقاً مستقراً أم غير مستقر ، هذا إلى جانب الاختلافات الأخرى التى تنشأ عن مدى نضج أسلوب الانتاج الرأسمالى نفسه . وكذلك الأمر بالنسبة للجماعات التى تحتل موقعاً مسيطراً داخل أسلوب الانتاج الرأسمالى ، بحكم سيطرتها القانونية أو الفعلية على وسائل الانتاج وموقعها السلطوى فى التنظيم الاجتماعى الحديث للعمل الصناعى (الشركة المساهمة الحديثة) . فطبيعة العمل الرأسمالى أو القطاع ونوع النشاط الذى تتخصص فيه فئات رأسمالية ما يفرق بينها من حيث نصيبها من الثروة الاجتماعية ، وأبعاد ومناهج حصولها على ذلك النصيب . وقد فرق ماركس نفسه بوضوح انطلاقاً من هذا التمييز بين رأسمالية البورصة (الرأسمالية المضاربة) والرأسمالية المالية والربوية ، والرأسمالية الصناعية . وتفترق جماعة الرأسماليين أيضاً تبعاً للأشكال التى برزت تاريخياً من الرأسمالية : الرأسمالية التنافسية ــ الرأسمالية الاحتكارية ــ والرأسمالية الاحتكارية عابرة القومية .

وربما كانت أبرز مشكلات عدم التطابق بين معايير تعريف الطبقة والتمايز الطبقى هى تلك التى تظهر حال دراسة ما يسمى بالطبقة أو الشرائح الوسيطة . ناهيك عن الضم التعسفى للبرجوازية الصغيرة التقليدية وللشرائح الوسطى الحديثة فى نفس الفئة الطبقية فى بعض الادبيات ، بالرغم من التباين الكلى فى جميع المعايير المحددة للطبقة . فإن مفهوم الشرائح الوسطى الحديثة يضع فى فئة واحدة خليطاً هائلاً من الجمهور الذى يتباين موقعه من حيث عدد من هذه المعايير ، ويكاد لا يتفق إلا فى معيار واحد هو الافتقار للملكية القانونية لوسائل الإنتاج مع غلبة العمل الذهنى على العمل العضلى فى تكوين عمليات العمل المميز لهذا القطاع من الجمهور .

وبطبيعة الحال ، فإن هذه المشكلة ـ الخاصة بتعدد المعايير ، قد اقتضت جهداً من لينين نفسه ، ومن الجيل اللاحق من الماركسيين ، من أجل حلها حلاً مرضياً . ومن الممكن الإشارة إلى عدد من خطوات التحليل والتصنيف التى تطورت فى الفكر الماركسى لزيادة وضوح فئات التصنيف الطبقى .

(١) التمييز الأوضح بين أساليب الانتاج ، أو ماأسماه لينين بالأنظمة المحددة تاريخياً للإنتاج الاجتماعى . فهناك قطاعات من المجتمع يصعب تصنيفها طبقياً ، بسبب الغموض فى تعريف وتشخيص أسلوب الانتاج الذى تتوطن فيه . وقد أثيرت هذه المشكلة بصورة خاصة فى حالة الطبقات المرتبطة بالانتاج الزراعى فى العصر الحديث ، وبخاصة فى مجتمعات العالم الثالث . فملاك الأرض الكبار يمكن تصنيفهم إلى رأسماليين زراعيين أو اقطاعيين ، تبعاً لما إذا كانت علاقات الانتاج السائدة فى الزراعة رأسمالية أو اقطاعية . وملاك الأرض الصغار يمكن تصنيفهم إما كمنتجين سلعيين صغار أو إلى برجوازية ريفية صغيرة ، تبعاً لما إذا كان الانتاج الذى يقومون به مستوعباً فى سوق رأسمالى ناضج ، أم محصوراً إلى حد بعيد فى نطاق الانتاج السلعى الصغير . والفئات العاملة والمحرومة من الملكية فى الزراعة يمكن تصنيفهم تبعاً لمستوى نضج العلاقات الرأسمالية فى الريف ، إما إلى فئات طبقية أقرب إلى الطبقة العاملة أو إلى فئات أقرب إلى عمالة الخبرة المعممة أو المشخصة .

وقد ناقش لينين نفسه التكوين الطبقى للريف الروسى من هذا المنظور فى كتابه « تطور الرأسمالية فى روسيا » ، واستنبط عدداً من الفئات والشرائح الفلاحية [٤] . ولكنه مال إلى تبسيط هذا التكوين بعد ذلك إلى فئتى الفلاحين الفقراء والفلاحين الميسورين . وقد ثارت بعد ذلك مناظرات متعددة بهدف التوصل إلى تحديد أكثر دقة لمعايير التصنيف الطبقى بتحليل مسار الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية ، وأشهرها مناظرة موريس دوب مع بول سويزى وآخرين فى الخمسينيات ، ومناظرة برثرو والرشتين فى السبعينات . [٥]وفى نطاق أدبيات العالم الثالث ثارت مناظرة الاقطاع أم أسلوب الانتاج الأسيوى (القديم) . ثم تعددت بعد ذلك الاجتهادات الخاصة بتشخيص أسلوب الانتاج السائد فى الزراعة ، اقترحت مفاهيم وتسميات من قبيل نمط الانتاج الأفريقى ، ونمط الانتاج الكولونيالى ، ونمط الانتاج الرعوى ، ونمط الانتاج العائلى [٦] .

وما يهمنا فى هذا الصدد ليس هو مفهوم أسلوب الانتاج فى حد ذاته ، وإنما كيف

يساعد التحديد الأوضح لهذا المفهوم فى تعيين أدق لمفهوم الطبقة والحدود الطبقية ، والهيكل الطبقى ككل . إذ ينطوى هذا المجهود النظرى على افتراض ضمنى بأنه يكمن فى كل أسلوب إنتاج علاقة رئيسية تشكل عامل الاستقطاب الرئيسى فى المجتمع بين طريقتين أساسيتين . وكما أشار أوزووسكى ، فإن هذه العلاقة الرئيسية إما أن تكشف عن عملية الاستغلال ، أو ترد فائض العمل من طبقة لصالح طبقة أخرى ، أو عن القانون الرئيسى لحركة تناقضات اسلوب الانتاج . ففى الحالة الأولى تفرز علاقة الاستغلال طبقة مستغلة ومضطهدة ، وطبقة تقوم على استغلال عمل الآخرين واضطهادهم . أما فى الحالة الثانية فإن التكوين الطبقى يتميز بوجود طبقتين أساسيتين : طبقة صاعدة وطبقة هابطة . الأخيرة هى تلك التى توجد على قمة المجتمع اقتصادياً من طريق الملكية وسياسياً عن طريق السيطرة على السلطة ، ولكنها تنزاح بالتدريج نتيجة وهن قدراتها الاقتصادية والسياسية فى ساحة المنافسة مع طبقة جديدة (قد لا تكون أقل استغلالية أو انغماساً فى القهر) تملك إما موارد جديدة للثروة ، أو مدخلاً جديداً للسلطة السياسية . وفى الحالتين يقبل التصنيف طبقة ثالثة أو مجموعة من الشرائح الطبقية التى يمكن ضمها معاً فى فئة طبقية واحدة ، مع اختلاف تعيين هذه الطبقة أو الفئة . ففى الحالة الأولى تنشأ فئة أو طبقة وسيطة : قد لا تملك ولكنها تشارك فى الاستغلال ، وقد لا تحكم ، ولكنها ليست محرومة من المشاركة أو القهر . وفى الحالة الثانية فإن الفئات الطبقية المستغلة والمضطهدة هى التى تشكل الخلفية الطبقية للتنافس بين الطبقات الأساسية .

إن تمييز علاقة أساسية داخل أسلوب ما للانتاج قد يمثل حلاً بسيطاً ومقبولاً لمشكلة تمييز الحدود بين الطبقات والفئات الطبقية المختلفة ، لو كانت التخوم ذاتها واضحة بين أساليب الإنتاج . على أن الأمر يبدو غير ذلك فى معظم الأحوال . فقد ثارت فى بداية الأمر مشكلة مراحل الانتقال ، وبخاصة مراحل الانتقال الطويلة بين أساليب إنتاج مختلفة (مثلاً من الإقطاعى إلى الرأسمالى) . فحتى لو أمكن تمييز هذه الأساليب بصورة واضحة من الناحية النظرية ، فإنه من الصعب تعيين الحدود الطبقية بين الجماعات التى تعيش تأثيرهما معاً ، أو بالدقة تأثير التناقض المتوتر بينهما . . ثم أن الحقل الواسع لتجارب العالم الثالث قد حتم التشديد على التمييز بين مفهومى أسلوب الانتاج والتشكيلة الاجتماعية . ومن وجهة نظر بولانتزاس ، فإن أسلوب الإنتاج هو مفهوم مجرد

(بمعنى أنه لا يوجد بالفعل وإنما بالقوة) وأن ما يوجد فى الواقع هو تشكيلات اجتماعية تمثل تمفصلاً لعدد من أساليب الإنتاج وأشكاله . ويستنتج أن الطبقات فى تشكيلة اجتماعية لا يمكن « استنباطها » من التحليل المجرد لوسائل وأشكال الإنتاج التى يقومون فيها ببساطة . لأن تلك ليست الصورة التى يوجد بها فى هذه التشكيلة [٧] .

ويضاعف من صعوبة التمييز أن تشكيلات العالم الثالث قد لا يمكن تمييزها إلى عدد من أساليب الانتاج المكتملة التى تتمفصل على نحو ما . إذ أنه كثيراً ما نجد مؤسسات وعلاقات اجتماعية تنتمى لعدد من أساليب الانتاج فى نفس الوقت ، لا من حيث أنه يمكن تجزئتها إلى قطاعات كل منها يسود فيه أسلوب محدد ، وإنما من حيث إنها فى كليتها تتكون من عدد من العناصر التى يمكن اعادتها إلى القوانين المميزة لعدد من أساليب الإنتاج . فى هذه الحالة الأخيرة يمكننا التحدث عن تمازج Confluence ، لا عن تمفصل Articulation ، أساليب الإنتاج . ومن ذلك المزارع الصغير فى أفريقيا وآسيا ، الذى ينتج للسوق العالمى . وفى حالة مصر ، فإن تاريخ التشكيلة الاجتماعية المملوكية ، والمملوكية العثمانية ، زاخر بأمثلة من هذا النوع ، وأبرزها مؤسسة الالتزام .

(٢) الاستناد إلى معيار أساس للتمايز الطبقى . ففى ظروف التعقد الهائل فى التكوين الطبقى ، قد ينتهى إلى تصنيف المجتمع إلى عدد كبير جداً من الطبقات والشرائح والفئات والكسور Fractions الطبقية ، مما يحيل القضية إلى مشروع للتصنيف يبعده عن كونه دراسة فى الديناميات المولدة للانقسامات الطبقية . واحد المخارج من مشكلة عدم توافق معايير التصنيف الطبقى المتعددة يتمثل فى التركيز على معيار أساسى لتمييز الطبقات الكبرى ، ثم جعل المعايير الأخرى أساساً لتمييز الشرائح والكسور والفئات المكونة أو التى تضمها كل طبقة كبرى .

فمثلاً اعتبرت باليبار Balibar أن « علاقات الملكية » ، « وعلاقات الانتزاع الفعلى » Relations of real appropriation يشكلان المعيار الأساسى للتمييز بين الطبقات . وينطبق معيار الملكية على الطبقات السائدة ، على حين تنطبق علاقة الانتزاع الفعلى على الطبقات المستغلة [٨] . ويضيف بولانتزاس التمييز بين الملكية القانونية والسيطرة أو الحيازة .

ويوجه النظر إلى أن الأمر المهم هو الأخير وليس الأول . ومهما يكن من أمر . فإن هذه المفاهيم تنطبق على معيار واحد من معايير التمييز الطبقى التى أكد عليها لينين ، وهو العلاقة مع وسائل الانتاج . ذلك أن هذا المعيار يميز بين الطبقات الأساسية فى تشكيلة اجتماعية ما .

أما المكونات الداخلية لأية طبقة فيمكن تمييزها بتطبيق المعايير الأخرى ، وبخاصة الأدوار فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، والموقع فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، والنصيب من الثروة القومية . فداخل كل طبقة يميز بولانتزاس شرائح Strata ، وأقساماً Fractions . وإن كان بولانتزاس يستخدم هذه المصطلحات أيضاً للدلالة على أجزاء من طبقة ، بل وأيضاً على جماعات مفردة ليست من صميم بناء أية طبقة . ومن قبيل هذه الجماعات أيضاً فئات Categories لا تعرف أو تميز من حيث علاقتها بوسائل الانتاج وبالمجال الاقتصادى عامة ، وإنما بعلاقاتها بالأجهزة العملية والايديولوجية للدولة ، مثل البيروقراطية [٩] .

هذا الاجراء أو المدخل لتمييز الطبقات والحدود الطبقية ، يعتبر شائعاً بين الكتاب الماركسيين المعاصرين الكبار . فمثلاً استند تحليل ماوتسى تونج للتكوين الطبقى للمجتمع الصينى على :

(أ) التمييز بين أساليب الانتاج السائدة فى المجتمع الصينى . وهو تمييز يتفق مع الحدود الفاصلة بين الريف والمدن : اقطاعى ورأسمالى .

(ب) التمييز بين الطبقات الكبرى داخل كل أسلوب من حيث علاقتها بوسائل الإنتاج ، أى علاقة الملكية ، أساساً .

(جـ) ثم استند ماوتسى بعد ذلك إلى أحد معيارين : أما معيار الثروة ، لتمييز شرائح داخل كل طبقة (البرجوازية الصغيرة والفلاحين) ، أو إلى التنظيم الاجتماعى للعمل ، لتمييز أقسام من طبقات معينة ، وبخاصة الطبقات السائدة (الاقطاعيين والرأسماليين) [١٠] .

على أن هذا المدخل أو خطوة التصنيف والتحليل الطبقى ليست بدورها خالية من المشكلات . ومن هذه المشكلات : أولاً مشكلة الانسجام الطبقى . فالطبقات ليست فى هذا المنظور مجرد مشروع تصنيفى ، وهى كذلك ليست حتى مجرد جماعات متشابهة ، وإنما أيضاً وفوق ذلك جماعات تقبل وحدها ، كما أشار سارتر ذات مرة . وقد ينشأ عن استخدام معيار واحد ضم جماعات متنافرة لا يتوافر بينها درجة كافية من الانسجام الطبقى ، أما نتيجة اختلاف موقعها من حيث التنظيم الاجتماعى للعمل ، أو من حيث نصيبها من الثروة الاجتماعية . وثانياً هناك مشكلة التطبيق التعسفى للمعايير . فكما رأينا ، نجد أن الطبقة أو الطبقات العاملة يطبق عليها معيار علاقة الانتزاع الفعلى ، على حين يطبق على الطبقات السائدة معيار الملكية . ثم إن التمييز بين الملكية القانونية

والملكية الفعلية أو السيطرة قد يضيف للأمـر تعقيداً جديداً . ذلـك أن هذا التمييز يعـود فى نهاية المطاف للانـدراج فى علاقـة الانتـزاع الفعـلى وقـد انتقـد أولين رايت بولانتزاس لأنـه أصر على أن أى انحـراف عن معـايير الـطبقـة العـاملة النقية كاف للاستبعـاد من الـبروليتـاريا ، على حين أنـه لابـد من الانحـراف من جميع معـايير الـطبقة البرجوازية لكى تستبعد فئة ما من الطبقة الرأسمالية (١١)

وهناك ثالثاً مشكلة حجم الملكية . فإذا كانت علاقات الملكية هى المعيار الأساسى لتصنيف الـطبقـات ، فإن انتشـار الملكية عوضـاً عن تركـزها ، وتدريجها عوضاً عن تمركـزها ، يؤدى إلى خطأ ضم جميع المالكين لوسائل الانتاج فى طبقة واحدة . وحتى التمييز بين البرجوازية الصغيرة والبرجوارية الكبيرة لا يفى بغرض التمييز الضرورى بين فئات المالكين . ولهذا أدخـل بولانتزاس أيضـاً التمييز بين شكل الانـتاج Form of Production وأسلوب الانتـاج ، على اعتبـار أن الأخير يقبل أشكالاًمتعددة تبعاً للتنظيم الاجتماعى للعمل والملكية ونطاق الانتاج وقطاعات الإنتاج . . الخ . ومن هنا مثلاً التمييز بين الـرأسـمالية التنـافسية ، والـرأسـمالية الاحتكارية ، والرأسمالية الاحتكارية عابرة القومية . . الخ ، على أن مثل هذه التمييزات قد تضاعف من مشكلة التصنيف الطبقى أكثر مما تحلها

(٣) الاعتراف بالمواقع المتناقضة موضوعياً داخل العلاقات الطبقية : فهناك فئات طبقية لا يمكن ضمها كلية داخل أحدى الطبقات الكبرى فى المجتمع ، لأنها قد تستوفى أحـد معـايير طبقة معينة ، ولكنها تفتقر إلى المعايير الأخرى ، وفى الوقت نفسه تشترك مع أكثر من طبقة فى بعض أو أحد المعايير المميزة لكل منها . أى أنها ، كما يقـول أولـين رايت ، فئـات ممزقـة بين العلاقات الطبقية المتناقضة الأساسية . ولذلك ، بدلاً من ضمها أو استبعادها عنده فى أحدى الطبقات ، يصح أن نحدد مكانتها ببساطة بكونها تحتل مواقف متناقضة بين طبقتين . ويعدد أولين رايت أمثلة لذلك فى المجتمعات الرأسمالية المتطورة ، منها المديرون والمراقبون الذين يحتلون موقعاً متناقضاً بين البرجوازية والبروليتاريا ، وبعض المشتغلين شبه المستقلين الذين يحتفظون بدرجة كبيرة من السيطرة على عمليات العمل المباشر ، ويحتلون موقعاً متناقضاً بين الطبقة العاملة والبرجوازية الصغيرة ، وأخيراً أصحاب العمل الصغار الذين يحتلون موقعاً متناقضاً بين البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (١٢).

على أن هذا قد يكون حلاً موضوعياً من وجهة نظر شكلية بحتة . وقد تم اشتقاق موقعها ، الموضوعى ، من فهرسة نصيبها من السيطرة مع الملكية القانونية أو الملكية الفعلية . على أنه فى واقع الأمر يغفل حقيقة مهمة ، وهى أن هذه الفئات البينية تمثل ـ فى حالات عديدة ـ الوسائل المباشرة التى تستخدمها الطبقات السائدة فى اضطهاد الطبقات العاملة ، مما يفرز مجالاً هائلاً للعلاقات الاضطهادية بين هذه الفئات البينية من ناحية ، والطبقات الشعبية من ناحية أخرى ، حتى لو كان هذا المجال الاضطهادى عند المستوى الأدنى للرقابة المباشرة على عمليات العمل الاجتماعى . وكثيراً ما يثبت هذا المجال أنه أكثر فعالية فى خلق التوجهات والإدراكات الطبقية الذاتية عن ذلك المجال من التناقضات الأعمق فى المجتمع . فالمراقبون المباشرون لعمليات العمل وأصحاب العمل الصغار كثيراً ما يخلقون شروطاً أسوأ للعمل عن تلك الممكنة ـ افتراضياً ـ فى الشركة الرأسمالية الكبيرة . وقد لا يجوز فى حالات عديدة أنكار اهمية هذا المستوى الأدنى من التناقضات والخصومات الاجتماعية .

ويجرنا الحديث فى النقطة الأخيرة إلى المشكلة الكبرى الثانية فى تعريف لينين للطبقات ، وهى إغفال الجانب السياسى فى تعريف الطبقة . وبطبيعة الحال ، فإنه لا يمكن القول بأن لينين قد أغفل تماماً هذا البعد السياسى . ففى المعيار الأخير للطبقة يؤكد لينين أن الطبقة هى علاقة ، وهى علاقة تتكون فى سياق استيلاء جماعة معينة على فائض عمل جماعة أخرى . وذلك بفضل المواقع التى تحتلها كل منها فى نظام معين للاقتصاد الاجتماعى . وينطوى تكييف تلك العلاقة على اشارة إلى نمط معين لعلاقات القوة ، يمكن تسميته « القوة الهيكلية » فالقوة علاقة لها مستويات أو أنماط ثلاثة : الغصب Force ، والسيطرة Control ، والهيمنة Hegemony ، والأخير يعنى بقدرة جماعة ما على تحديد الأدوار وتوزيعها داخل مؤسسة أو تنظيم اجتماعى ما . وهو ما يتضمن أيضاً توزيعاً لفرص نمو شخصية الذين يحتلون هذه الأدوار . أما السيطرة فتتعلق بالقدرة على التصرف Disposal أو اتخاذ القرار المتعلق بحركة موارد وأشخاص معينين ، وهى قدرة محددة فى إطار أشكال ما لتوزيع السلطة داخل مؤسسات أو تنظيمات اجتماعية . أما الغصب فيعنى الإجبار ، أو توزيع محدد للعائد والتكاليف المباشرة لتصرفات فردية من قبل فاعلين . ويتحدث لينين فى واقع الأمر إذن عن علاقة قوة هيكلية توفر لطرف معين القدرة على توزيع الأدوار على آخرين ، وبالتالى توزيع عائد

ونفقـات التصرفـات التى تقوم بها أطراف أخرى (طبقات) . على أن هذا الاعتبار المتعلق ببناء القوة فى التنظيم الاجتماعى للعمل غير واضح تماماً باعتباره مكوناً رئيسياً فى نشأة الطبقات من زاوية التعريف الذى ذكرناه للينين . ويضاهى ذلك بالوضوح الذى تحدث به ماركس فى فقرات متفرقة عن مركزية الجانب السياسى فى تعريف الطبقة . فمن وجهـة نظر ماركس ، نجد أن « الأفراد المنفصلين يشكلون طبقة إلى الحد الذى يضـطلعون فيه بالكفاح المشترك ضد طبقة أخرى » (الأيديولوجية الألمانية) . ويؤكد ماركس أن تحزب الطبقة العاملة هو شرط لازم لقيامها كطبقة . أى « تنظيم البروليتاريين فى طبقة ، وبالتالى فى حزب سياسى » (المانيفستو) . وبالنسبة للفلاحين الصغار فإنه « إلى الحـد الـذى تعيش فيه ملايين من العـائـلات تحت ظروف اقتصـادية للمعيشة تفصـل أسلوبهم للحياة ومصـالحهم وثقـافتهم عن تلك المميزة للطبقـات الأخـرى ، وتضعهم فى تعارض خصائص مع الآخرين ، فهم يشكلون طبقة . وإلى الحد الذى يكـون ثمه ارتباط محلى بين هؤلاء الفلاحين ذوى الحيازات الصغيرة ، وحينما لا تفرخ وحدة مصالحهم اجتماعاً ولا رابطة قومية ولا تنظيماً سياسياً بينهم فهم لا يشكلون طبقة ، وهم بالتالى غير قادرين على فرض مصالحهم الطبقية » (الثامن عشر من برومير لويس بونابرت) [١٣] .

وإذا كان ذلك يعنى أن الطبقة تكف عن أن تكون طبقة إذا فقدت سمت الفعل والفاعل ، فإن ماركس لا يحدثنا عما تكون إذن . ربما يمكن تصوير هذه الجماعة من النـاس التى تعيش ظروفـاً متشابهة من حيث المعيشة ، نتيجة ملكيتها أو حرمانها من الملكية الفعلية أو القانونية ، ونتيجة دخولها فى علاقات محددة فى سياق عملية الانتاج كجمهور ، كقسم اجتماعى ، بمصطلحات عديدة ، مثل الفئة ، أو الشريحة ، أو قطاع اجتماعى Sector . ولكن ماركس نفسه تحدث ــ ولو بصورة عارضة ــ عن التمييز بين « الـطبقـة فى ذاتها » ، « والطبقة لذاتها » . مما يعنى أنه كان عازفاً عن اسقاط صفة أو مصـطلح الـطبقة كلية عن الأولى . وفى مناسبات عديدة أخرى يستخدم ماركس مصطلح الطبقة للاشارة إلى جماعات ذات ظروف متشابهة ، من حيث المعيشة وعلاقات الملكية والتنظيم والأدوار فى التقسيم الاجتماعى للعمل . . الخ ، دون تحفظ ، أى دون أن يربط ذلك بصفات التنظيم السياسى ، والتوجه الايديولوجى ، والممارسة الاجتماعية الفـاعلة . لقـد احتلت الرابطة بين مفهوم الطبقة « كمجرد قسم اجتماعى » والطبقة

« كفاعل اجتماعى » مركزاً مهماً فى التحليل الاجتماعى والسياسى لاجيال متعاقبة من الماركسيين ، دون أن تصل إلى حل مرض تماماً . فلوكاش ، مثلاً ، فى كتابه عن « التاريخ والوعى الطبقى » ، يبدأ بتمييز ماركس بين « الطبقة فى ذاتها » و« الطبقة لذاتها » ، ولكنه لا يقبل فصلاً زمنياً بين المقولتين . ذلك أن كل طبقة مكتملة تحمل فى طياتها منذ نشأتها امكانية التحول إلى طبقة لذاتها ، أو بذرة هذا التحول . ويتحقق هذا التحول الذى يظهر فى الوعى من خلال الممارسة Practice ، أى العملية الدائمة التى تعكس بها الطبقة وجودها المتميز فى حقل معين للعلاقات الطبقية . وفى لحظة محددة تتحول الممارسة بدورها إلى ممارسة تحويلية أوتوليدية Praxis ، وهى اللحظة التى تتولد عندها انتفاضات وتحولات اجتماعية تاريخية . أما هذا التحول فى نسيج الممارسة فيحكمه ، فى رأى لوكاش ، سلسلة معينة من الامكانيات الموضوعية الوسائطية (١٤) Mediated objective Possibilities .

وبطبيعة الحال فلو كانت تحولات الممارسة الطبقية تتم فى الواقع التجريبى بهذه الطريقة فعلاً لكان ذلك بمثابة حل رائع للمشكلة . على أن هذا التصور المثالى تجرفه حالات واقعية قوية تكون فيها الممارسة الطبقية مخالفة ومعاكسة بوضوح للدور الطبقى والمصلحة الطبقية (مفسرة تفسيراً ضيقاً ، أى اقتصادية ، أو واسعاً ، بمعنى اجتماعى تاريخى) . وقد تصل هذه الممارسة إلى حد توليد واقع مناقض موضوعياً لهذا الدور ، مثل تأييد قسم من الطبقة العاملة للفاشية والنازية ، أو معادلاتها الموضوعية .

على أن الخلاف بين الماركسيين لم يكن فى واقع الأمر حول لزوم ارتباط تعيين الطبقات بالمجال السياسى والأيديولوجى ، وإنما كان حول كيفية تكييف هذا الارتباط . ويحتوى هذا الخلاف على تباين فى المواقف نحو إجراءين :

- هل يجب تضمين تعريف الطبقة ، من حيث الأساس ، شروطاً سياسية وأيديولوجية بادىء ذى بدء ، أم أن يكون الربط بين طبقة قائمة بدون شروط أوعناصر سياسية ، وبين احتمالات سياسية متعددة ؟
- إذا كان من الواجب ربط تعريف الطبقة بشروط سياسية ، فهل تكون هذه الشروط فى صورة فاعلية المجال السياسى والاجتماعى على تكوين الطبقة ، أم تكون الشروط عاكسة لمشروعات الطبقة السياسية والأيديولوجية باعتبارها فاعلاً لا مفعولاً به ، أو موضوع لفعاليات المجالات السياسية والأيديولوجية .

هناك إجابة مكتملة على السؤالين معاً نجدها لدى بولانتزاس :

فالطبقات لدى بولانتزاس هى ، « جماعات من الوكلاء الاجتماعيين » ، الذين يعرفون أساساً ، وليس فقط ، بموقعهم (مكانهم) فى عملية الانتاج ، أى بمكانهم فى المجال الاقتصادى . والطبقة الاجتماعية تعرف إذن تعريفاً كاملاً بموقعها فى الممارسات الاجتماعية ، أى بمكانتها فى مجموع تقسيم العمل ، الذى يشمل أيضاً العلاقات السياسية والايديولوجية . وهذا المكان يتوافق مع التحديد (التحتيم) للطبقات ، حيث إن الطبقات توجد فقط فى سياق الصراع الطبقى . ويعنى ذلك أن بولانتزاس يعتبر أن تعريف الطبقة يجب أن يشتمل على شروط سياسية وأيديولوجية .

أما بصدد السؤال الثانى : أى ما إذا كان تكييف هذه الشروط بحيث تعكس آثار المجالات الاساسية للنظام الاجتماعى على الطبقات باعتبارها موضوعاً ، أم يجب أن تعكس فعاليات هذه الطبقات باعتبارها ذاتاً أو فاعلاً فى النظام ، فإن إجابة بولانتزاس تحتوى على درجة كبيرة من الغموض . فهو يميز بين الموقع (أو المكان) الطبقى Class Place من ناحية ، والموقف الطبقى Class Position من ناحية أخرى . وهذا الموقف الذى تأخذه الطبقات يتم فى ساحة معينة تتشكل من ظروف Conjuncture تعارض استراتيجيات الطبقات والقوى الاجتماعية [١٥] . على أن هذا التمييز يضاعف من الغموض ولا يشتته . فإذا كانت الأماكن أو المواقع الطبقية لا تتحدد إلا فى سياق الصراع الطبقى ،وكذلك التحديد الهيكلى للطبقات لا يعمل إلا فى سياق هذا الصراع ، فإن مفهوم الموقف الطبقى يصبح زائداً ، ويصبح التمييز بين الموضع والموقف الطبقى لا معنى له . ذلك أن الصراع الطبقى ، بحكم التعريف ، يشتمل على مواقف طبقية متعارضة ، وأنه يفصح عن نفسه تلقائياً فى ساحات تتشكل من ظروف تعارض استراتيجيات الطبقات والقوى الاجتماعية . .

ومن ناحية ثانية ، فإن هذا الطرح ، والرسم التوضيحى الشهير الذى مر به موقف بولانتزاس بصدد الممارسات الطبقية والصراع الطبقى ، يشير بقوة إلى افتراض أن هناك وحدة عضوية فى الممارسات بين الموضع الطبقى والموقف الطبقى . وبتعبير آخر ، فإن الافتراض الضمنى فى برنامج بولانتزاس البحثى هو إمكانية اشتقاق الموقف الطبقى من الموضع الطبقى ، إذا كان هذا المفهوم الأخير مفهوماً بأنه نتاج التحديد الهيكلى الناشىء عن مجموع آثار المجالات النوعية الثلاثة : الاقتصادى والسياسى والأيديولوجى .

والمشكلة هى أن بولانتزاس لم يدلنا على كيفية هذا الاشتقاق ، وماذا يحدث لو أن اشتقاقاً منطقياً ما لموقف طبقى من موضع لم يصادف مساندة تجريبية ؟ إن مشروع بولانتزاس البحثى ينتهى فى واقع الأمر إلى ثنائية « الطبقة فى ذاتها » و « الطبقة لذاتها » ، ولكن مصوغة بمصطلحات أخرى .

وهناك مشروع إجابة مختلفة كثيراً ، وإن لم تكن قد تطورت فكرياً إلى نهاياتها المنطقية ، نجدها عند لينين . فمن وجهة نظر لينين ، أنه مهما كانت درجة احتدام التناقضات الطبقية ، فإنها قد لا تسفر عن ممارسات تحويلية Praxis أوعن مشروعات متكاملة للتغيير الاجتماعى الثورى . فالرأسمالية ، مثلاً ، تستطيع استيعاب معارضة الطبقة العاملة ، بل والتطور تحت ظروف هذه المعارضة ، إذا كانت قادرة على استيعاب ممارسات الطبقة العاملة داخل اطار النظام . والواقع أن الرأسمالية تتمتع فعلاً بهذه القدرة ، ليس فقط نتيجة لمرونتها الهائلة ، وإنما لأنها تستند أيضاً إلى الميراث التاريخى الطبقى لجميع المجتمعات ما قبل الرأسمالية ، وهو أمر يمكنها باستمرار من تزييف وعى الطبقة العاملة . ومن هنا فإنه إذا اجاز اشتقاق موقف طبقى نمطى للطبقة العاملة من موقعها المحدد فى علاقات الانتاج وعلاقات الهيمنة والاستبعاد الأيديولوجى والسياسى ، فإنه لن يتجاوز موقفاً نقابياً صرفاً أى موقف الدفاع عن المصالح الاقتصادية للطبقة العاملة فى المدى المباشر[١٦] . معنى هذا أن إكساب الطبقة العاملة القدرة على مزاولة ممارسة تحويلية يتوقف على امتزاجها بوعى يأتيها من خارجها : أى من المثقفين . ويحلل لينين ، من هذا المنطلق ، حركة الطبقة العاملة الأوربية فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين ، بأنه نتيجة هذا الامتزاج بين النظرية الإشتراكية ، باعتبارها إنتاجاً قام به مثقفون ، من ناحية ، والحركة العمالية المنطلقة من الممارسة الذاتية لهذه الطبقة ، من ناحية أخرى .

معنى ذلك أن المواقف الطبقية للعمال ، أو لأى فئة أو طبقة أخرى ، قد تتعدد ، وبالتحديد فإن التوجهات الاستراتيجية لهذه الطبقات تقبل أكثر من صياغة فى الوعى والممارسة[١٧] . فإذا كان الوعى التحويلى أو استراتيجيات الممارسة الطبقية يأتى للطبقات الأخرى من خارجها ، فإنه لا يصح افتراض أن أية طبقة سوف يكون لها اختيار استراتيجى واحد ومثبت بادىء ذى بدء[١٨] . ومن هذا المنطلق تكون وظيفة البحث العلمى هى اكتشاف الشروط التى فى ظلها تختار طبقة ، أو تستحوذ على نمط معين من

الوعى الاستراتيجى ، مثلما أن وظيفة العمل السياسى المباشر هى دعوة Calling طبقة ما لتبنى نمط أو آخر من الوعى الاستراتيجى ، أو تشريبها هذا الوعى Imputation [١٩]

وإذا كان الأمر كذلك حقاً يصبح افتراض إمكانية اشتقاق الموقف الطبقى من مجرد تعريف وتعيين حدود طبقة أو قسم اجتماعى ما بادىء ذى بدء زائفاً إلى حد بعيد وإضافة لذلك يصبح من الضرورى مراجعة اطلاق الطبقة على قسم اجتماعى ، أو قطاع ما من الجمهور . وبتعبير آخر ، فإننا نحتاج إلى مفهوم يستطيع أن يكشف لنا عن حالة قطاع ما من المجتمع عندما يتبنى موقفاً استراتيجيا أو نمطا ما من الوعى والممارسة بصور متميزة عن مجرد وصف حالة هذا القطاع ، أو مكانه وموضعه من هيكل محدد للعلاقات الاجتماعية . ونحن نقترح أن نحتفظ بمصطلح الطبقة كمفهوم يعنى بالممارسات الاستراتيجية الفاعلة على الهيكل الاجتماعى : أى نظام أو أنظمة الحركة التى تأخذ الهيكل الاجتماعى مادة وموضوعاً للتغيير، على حين يمكننا أن نستخدم مصطلح شريحة أو قطاع أو فئة اجتماعية أو جميعها معاً للدلالة على حالة قسم من المجتمع إلى الحد الذى يتكون هذا القسم ويخضع لآثار الهيكل الاجتماعى وحركته . فمفهوم الفئات العمالية يعنى من هذا المنطلق تكون طبقة تبيع قوة عملها فى سوق رأسمالى ، وتخضع لآثار وفعالية هياكل الرأسمالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . على حين أن مصطلح الطبقة العاملة يعنى بوصف قسم اجتماعى ، ويتبنى برنامجاً ورؤية استراتيجية محددة تستهدف فى نهاية المطاف تصفية الرأسمالية ، باعتبارها النظام الذى يجبرها على بيع قوة عملها بشروط تتحدد فى سوق معين ، ويخضع عمليات العمل التى تقوم بها لسيطرة هيراركية ، ويستبعدها من المشاركة السياسية الحقة ، ويسعى بانتظام لتغييب وعيها ، واستيعابها فى التشيؤ الشامل .

وإذا كان هذا التمييز بين الشرائح والطبقات جائزاً وضرورياً ، فإن معنى ذلك أنه ليس ثمة انطباق بالضرورة بين الجمهور المحدد ، أو القسم الاجتماعى الذى يصنف إلى فئة أو أخرى من ناحية ، والطبقة أو الطبقات التى تكشف ممارساتها عن قانون للحركة يتبنى مصلحة هذا القسم أو ذلك ، باعتباره المرتكز أو المادة الخام لهذه الحركة ، من ناحية أخرى . فمثلاً الفئات العاملة ليست هى بالضرورة ذاتها الطبقة العاملة ، من هذا المنظور .

على أن ذلك الاستنتاج لا يدعونا إلى مد الأمر على استقامته ، لكى نصل إلى

مقولتين كليهما خاطىء : المقولة الأولى أنه يمكن فصل الشريحة عن الطبقة (القسم من المجتمع عن قانون أو نظام الحركة) فصلاً تاماً . فالطبقة بالمعنى السابق هى مفهوم مجرد وظاهر فى الوقت نفس : مجرد إلى الحد الذى يعبر فيه عن توجه ازاء القضايا الاستراتيجية لتشكيلة اجتماعية ما ، وعن نمط خاص من الوعى تجاه هذه القضايا ، وعن ممارسات وعمليات تحويلية وتوليدية تكشف عن مدلول وآثار هذا التوجه وهذا الوعى فى ساحة الفعاليات الاجتماعية فى كل لحظة ، وفى لحظات الانقطاعات والانكسارات التاريخية بصورة خاصة . وهى مفهوم ظاهر إلى الحد الذى يعنى بعملية تكوين وحدة اجتماعية أعلى من التجسد المادى المباشر لفئات متشابهة أو أشخاص منعزلين بالرغم من تشابههم . وهى كذلك مفهوم ظاهر إلى الحد الذى تشير فيه إلى العملية الدائمة لاستيعاب وتسرب فئات وشرائح اجتماعية داخل ذلك النطاق من الممارسة الذى يكشف عن التعبير الدائب عن قانون عام أو نظام للفعل والفعالية الاجتماعية . وبهذه المعانى فإن الطبقة تقوم وتتحطم ، تصعد وتهبط ، تتجسد بالفعل ثم تنحسر أحياناً إلى تجريد بالقوة . وفى كل هذه الحالات فإن الطبقة تعمل على مادة خام ، تتكون من جمهور أو قسم اجتماعى محدد ، هو ذلك الذى تتوافق مصالحه فى ساحة محددة ومواقف محددة للنضال الطبقى ، وتستطيع أنظمة الحركة والوعى الكامن فيها أن تدعوه للتجمع وفقدان ذاتيته المتفرقة لصالح اكتساب وحدة جديدة . فالطبقة العاملة تقوم وسط الفئات أو الشرائح العمالية ، كما تنادى أقساماً وشرائح أوسع من ذلك للانخراط فيها . على أنها لا تنجح فى كل لحظة فى ضم كل الشرائح العمالية اليها ، بل قد تقوم على أكتاف شرائح اجتماعية غير عمالية من زاوية موقعها الاجتماعى .

والمقولة الخاطئة الأخرى تستند إلى استنتاج آخر ساذج بامكانية فصل النشاط والممارسات الاجتماعية للشرائح والفئات الاجتماعية بشكل عام عن الممارسات الطبقية ، أو الصراع الاجتماعى بأطواره وأشكاله المختلفة عن الصراع الطبقى بمستوياته وتوجهاته المحددة . وواقع الأمر أن المجتمع بحكم التعريف دائماً ما يشتمل على فعاليات متعارضة تكشف النشاطات والممارسات التى تقوم بها الفئات الاجتماعية . ولكن ليست جميع الفعاليات والممارسات هى فعاليات طبقية بالمعنى الذى أشرنا إليه . بل إنه ليس من الصحيح أن كافة الممارسات الطبقية مقصورة على ترجمة مصالح طبقية بعينها ، أو مغلقة على الأفق الطبقى المفرد . فالممارسات الطبقية هى تعبير عن فعالية طبقة محددة

تنشأ وسط فئات وشرائح اجتماعية ما وتضمها معاً فى ساحة عدد من الموضوعات الخلافية أو الصراعية وجزء من هذه الموضوعات يتعلق بالتطور الاجتماعى والإنسانى (الجمالى ، والروحى ، والثقافى) بشكل عام . وبتعبير آخر فإن الممارسات الطبقية هى تكثيف لحالة وطور ومستوى معين من النشاطات والفعاليات المميزة لشرائح أو فئات اجتماعية . ولكن ليست جميع هذه النشاطات والفعاليات ممارسات طبقية .

ثالثاً : عمليات التكون الطبقى

إذا كانت الطبقات تنشأ وتتكون ، وقد تضمحل وتتحطم ، وإذا كانت الممارسة الطبقية تنظيماً فى اتجاه محدد للنشاطات والفعاليات الاجتماعية والسياسية عند أرقى مستوى لشرائح وفئات اجتماعية ، فإن المشكلة عندئذ هى كيفية وصف هذه الممارسات الطبقية ، وكيفية الربط بين أنظمة الحركة التى تعكسها هذه الممارسات من ناحية ، والفئات والشرائح والأقسام الاجتماعية التى تمثل المادة والمنفذ الفعلى لهذه الممارسات من ناحية أخرى .

ولا يكاد هذا التساؤل يكون أكثر من إعادة صياغة للمشكلة التقليدية الخاصة بتحول « الطبقة فى ذاتها » إلى « طبقة لذاتها » . ونضيف امكانية عدم حدوث هذا التحول ؟ ونضيف امكانية أن يتم استيعاب شرائح وفئات اجتماعية داخل نظام حركة مميز لطبقة أخرى مناقضة من حيث الموقع والمصالح لهذه الشرائح والفئات الأولى . وفى واقع الأمر نجد أنفسنا أمام سؤال مزدوج عن التشكيل الاجتماعى (أو تكون الشرائح Class Formation بدلاً من التعبير التقليدى تكون الطبقات Class Constitution ، وتكوين الطبقات ، بالمعنى السابق شرحه) .

وقبل أن نلج إلى تحديد بعض شروط تشكيل الشرائح الاجتماعية ، وتكون الطبقات ، لابد من البدء بملاحظتين أساسيتين :

أولاهما : أن التشكيل الاجتماعى لشرائح اجتماعية يرتبط ارتباطاً عميقاً بعملية تكون المجتمع أو الهيكل الاجتماعى ككل ، ويعكس قوانينه .

والثانية : أن دراسة التشكيل الاجتماعى للشرائح وتحولها إلى تكوين طبقى متمايز يفرض الاحتفاظ فى كل وقت بمستويين للتحليل : المستوى التجريبى الذى يفرض

منظوراً سوسيولوجيا يأخذ مادته الأساسية من الوجود المباشر والمظاهر المحددة للنشاطات والفعاليات الاجتماعية ، ومستوى مجرد يفرض منظوراً متعدد الأبعاد العلمية ، يستخرج من النشاطات والفعاليات الاجتماعية منظومة الممارسة الطبقية فى طور محدد من تطورها .

ويمكننا ، بذلك ، الحديث عن أطوار أو مستويات للممارسة الطبقية . ونقصد بمستويات الممارسة الطبقية التمييز بين طبيعة الوعى والتوليفة الزمانية والمكانية الممارسة ، والتى تكشف عن مدى التأثيرات التى تنبثق عن هذه الممارسة .

فعملية تحول شرائح أو فئات اجتماعية إلى طبقة تنطوى على مستويات للوعى الاجتماعى الذى ينعكس مباشرة فى الممارسة . والممارسة بدورها ليست مجرد ترجمة لوجود الشرائح ، بل تربو على ذلك إلى ضم شرائح اجتماعية ، وتخليق وحدتها ، وبالتالى اظهار تأثيرها فى الحقل الاجتماعى .

ويميز جيدنز بين ثلاثة أنماط من الوعى الطبقى : التعرف الطبقى Class awareness ، والوعى الصراعى Conflict consciousness ، والوعى الثورى Revolutionary consciousness . الأول مميز وخاص بالأسلوب الإدراكى للطبقة الوسطى الجديدة ، أو « البرجوازية الصغيرة الجديدة » ، ويشير لملامح مثل الفردية والتوجه المهنى التنافسى .. الخ . أما الوعى الصراعى فينشأ عن « انطباع عن وحدة الطبقة ، له اتصال بالاعتراف بالتعارض فى المصلحة مع طبقة أو طبقات أخرى » . أما الوعى الثورى فهو « إدراك امكانية اعادة التنظيم الشامل للتوزيع المؤسس للسلطة » ، « والاعتقاد بأن اعادة التنظيم هذه يمكن انجازها من خلال العمل الطبقى »[٢٠].

على أننا نفضل تمييزاً آخر بين مستويات ثلاثة للوعى الطبقى :

(أ) المستوى الأول يتمثل فى الوعى بالموقع فى حقل للمتعارضات Positional consciousness . ويعنى هذا المستوى بادراك تمايز شرائح وفئات اجتماعية على محور من محاور أو معايير التمايز الطبقى . ويتضمن هذا الوعى وصفاً للواقع الاجتماعى لهذه الشرائح ، من زاوية معينة ، وهو ما يضم معاً عدداً من الجماعات المحددة ، التى عادة ما تفرق بينها مجموعة من الظروف المباشرة . أى أن هذا النمط هو خالق للجماعات الطبقية ، ومولد للوحدة بينها . ونقول ان هذا الوصف يتم من زاوية محددة من بين عدد من الزاويا الممكنة . وبهذا المعنى فهو وعى ذاتى ، ولكنه ليس بالضرورة زائفاً . فقد توصف الجماعة أو الطبقة من زاوية علاقات الملكية ،

أو النصيب من الثروة ، أو الموقع والدور فى التنظيم الاجتماعى للعمل كما قد يتسع الوصف أو يضيق بضم جماعات ريفية وحضرية ويعنى ذلك أن الشرائح الاجتماعية ذاتها هى التى تعرف نطاق وحدتها وحدود تميزها عن غيرها على أن هذا التعريف ليس انتقائياً بل يستجيب للظروف الموضوعية المتغيرة . فقد تكون المسافات الاجتماعية الأكبر فى لحظة معينة بالنصيب من الثروة ، وفى لحظة أخرى تحدد بالموقع من علاقات الملكية ، أو من التنظيم الاجتماعى للعمل .

ويعنى هذا المستوى من الوعى بنمط واقعى من الممارسة السياسية . وبتعبير آخر فإن الممارسة الطبقية تنحو إلى تناول دائرة ضيقة من الموضوعات التى تمس مباشرة صميم المصالح الاجتماعية للشرائح والفئات الاجتماعية المعنية . ولكنه لا يخرج بالطبقة إلى دائرة أوسع من ذاتها من الفعاليات والقضايا . وهو بالتالى مستوى للوعى لا يقترب بالطبقة المعنية كثيراً من النظام الاجتماعى

(ب) والمستوى الثانى يكمن فى الوعى بالمشاركة Participatory consciousness . ويتفق هذا المستوى من الوعى مع حالة تخارج للطبقة Outworldly orientation ينطلق من الاقتناع بأن الطبقة (أو الشرائح المكونة لهذه الطبقة) لها دور فى النسيج الاجتماعى القائم يتجاوز الوظيفة المحددة قياسياً لها فى التشغيل النمطى للهيكل الاجتماعى . كما ينطلق هذا المستوى للوعى من الاقتناع بضرورة مقاومة القيود المؤسسية المفروضة على رؤيتها لدورها الخاص . ويرتبط الوعى بالمشاركة بتوسيع كبير لدائرة الموضوعات التى تنال اهتمام الطبقة وتتصل بمصالحها . وتكتسب المصلحة مضموناً ثقافياً وسياسياً أكبر فى اطار النظام القائم . كما ينعكس هذا المستوى للوعى مباشرة فى بناء مؤسسات أو المشاركة فى هذه المؤسسات ، وفى انتاج حلول ثقافية لمشكلات اجتماعية . ويفرز هذا الوعى نسيج تحالفات طبقة ما ، عند مستوى أدنى .

(جـ) والمستوى الثالث من الوعى يمكن تسميته الوعى بالدور ـ المشروع ـ التاريخى Schematic consciousness . وهنا ينطلق الإدراك من انطباع عميق بأن طبقة ما تستطيع تطبيق رؤية شبه متكاملة لبرنامج شامل للتغير يضعها فى تصادم مع الترتيبات المؤسسية للنظام القائم . ويذكرنا هذا الوعى بمفهوم جيدنز ولينين عن « الوعى الثورى » . نجد أن الوعى الثورى هو شكل واحد فقط للوعى

بالمشروع ـ الـدور . ولكن هذا الأخـير قد يطرح بأشكال غير ثورية . فحتى البرجوازية الكبيرة ، التى تتوسد قمة النظام الاجتماعى الرأسمالى ، قد أنجزت ، من وجهـة نظرهـا ، عدداً من المشروعات التاريخية . ويمثل الوعى المرتبط بما يسمى بالمديرين العالميين فى الشركات متعددة الجنسية نموذجاً لهذا الوعى الذى يتجاوز الترتيبات المؤسسية القائمة ، وبخاصة الترتيبات المتصلة بتقسيم العالم إلى دول قومية ، دون أن يتم أو يحتوى هذا المشروع على أى مكون ثورى . وكذلك أنجزت هذه الطبقة التحول إلى الاحتكار ، ونمط الشركة الكبيرة ، تحت تأثير الانطباع بالدور فى تغيير جوهرى لتكنولوجيا الانتاج ولأساليب الحياة الشائعة . وكذلك أنجزت الطبقة الوسطى فى الولايات المتحدة وأوروبا مشروعاً تاريخياً نجد ترجمة واضحة له فى مفهوم العهد الجديد . وفى الأحزاب الإشتراكية الديمقراطية أى رأسمالية مصحوبة ببرنامج شامل للرفاهية . وفى السياق نفسه أنجزت طبقة عاملة صغيرة ، ولكنها نشطة سياسياً وواسعة الخيال ، ثورة إشتراكية فى روسيا القيصرية ، انطلاقاً من وعى ثورى بمشروع متكامل لحضارة جديدة .

إن الـوعى بالمهمة أو المشروع هو وعى اجتماعى عند أعلى درجة من التبلور والذكاء الثقافى . وهو ، لذلك ، عادة ما يطرح نفسه فى شكل أيديولوجية سياسية أو حزب سياسى يتمتعان بتأييد يشمل عدداً من الطبقات . كما أن الانجاز الفعلى لعـدد من هذه المشروعات يؤدى فعلاً إلى شق المجتمع نصفين ، حتى لو تباينت مواقف الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة والمتعددة منه بهذه الدرجة أو تلك .

ومن ناحية ثانية ، فإن الوعى من المستوى الأول ، أى الوعى بالموقع ، هو وعى طبقى ناقص إلى حد بعيد . فهـو ، من ناحية ، يقبـل المـراوحـة من حيث النـطاق الاجتماعى المدرك ذاتياً للطبقة (أى شمولها لمكونات معينة) وفى حالات عديدة هو وعى مجزأ مكانياً ، وربما مفتت من ناحية قطاعات العمل الاجتماعى . وأرفع مستوى لهذا الوعى هو الوعى النقابى الذى يدافع عن مصالح اقتصادية لطبقة معرفة تعريفاً ضيقاً ومباشراً .

ولذلك فإن الوعى بالمشاركة هو ذلك المستوى من الوعى المميز نوعياً للطبقة بالمعنى الـذى ذكرناه . وربما يكون هذا المستوى من الوعى هو أكثر أطوار الوعى أداء للدور التكـوينى للطبقة من شريحة أو عدد من الشرائح الاجتماعية . ومع ذلك فإن الوظيفة

العـامـة للوعى بأطواره أو مستوياته المختلفة هى هذه الوظيفة التكوينية . وتتفق هذه الوظيفة التكوينية للوعى مع مفهوم ماكس فيبر الخاص « بالدعوة » Calling ، ومفهوم لوى التوسير الخاص « بالنداء » Interpellation ، والمرتبطين بوظيفة الأيديولوجيا ، وبخاصة مع هذا المفهوم الأخير . إذ يؤكد التوسير أن قيام الأيديولوجيا بنداء طبقة وتشربها واستجابتها لهذا النداء هو بالتحديد ما يحيل الطبقة من موضوع إلى ذات ، أو من مجرد وكيل لدور أو وظيفة إلى فاعل يشعر بمهمته على أن الدور التكوينى للوعى من وجهة نظر الطبقة يتحقق ــ وفقاً لافتراضنا ــ على أطوار ومستويات ، ويشمل تغييرات مادية محسوسة فى التلاحم الطبقى وفى الأهمية الاجتماعية لطبقة ما ، أوما يسميه بولانتزاس بالآثار المحسوسة للطبقة .

على أن القضية التى تستحق مناقشة أوسع هى شروط الاستحواذ الاجتماعى (الطبقى) على هذه المستويات من الوعى ؟

فإذا كان الوعى هو العنصر التكوينى للطبقة ، فإن شروط الاستحواذ عليه تتمثل فى قوى هيكلة الطبقة على حد تعبير جيدنز . والواقع أن كل طور أو مستوى للوعى يتفق بصورة تقريبية مع مجموعة من قوى الهيكلة التى تعمل على مستوى عمليات الانتاج الاقتصادى ، وعلى مستوى عمليات الانتاج المؤسساتى تحت مستوى الدولة ، وعلى مستوى الدولة أو الإنتاج النسقى . وكل من هذه المستويات يطرح مجموعة من المتغيرات المؤثرة على عمليات التكوين الطبقى .

(١) **مستوى عمليات الانتاج الاقتصادى** : فى المشروع العلمى الأصلى لماركس ، تنشأ الطبقات عن تقسيم العمل فى المجتمع . والمقصود هنا هو بالتحديد تقسيم العمل الفنى الذى يعتمد على مستوى تطور القوى المنتجة ، وتقسيم العمل الاجتماعى الذى يتوقف على طبيعة العلاقات الانتاجية ، وبصورة خاصة علاقات الملكية والسيطرة . ويقطع ماركس بكل قوة بأن العامل المستقل والمحدد هو مستوى تطور القوى المنتجة . ويتعارض ذلك مع بعض الآراء الجديدة التى تشدد على الدور المحدد للعلاقات الانتاجية وللصراع فى ذات عملية التكوين الطبقى . ويدلل على ذلك بنموذج ماركس لعملية اكتساب الوعى الثورى للبروليتاريا . ويستند هذا النموذج على نظرية أزمة النظام الرأسمالى ، التى تنشأ كلية تقريباً عن التناقضات الدفينة فى نظام الانتاج الرأسمالى ذاته . فهذا النظام يحقق ذاته من خلال التسليع المتزايد للانتاج Commoditization والذى يفرض ضرورة

التراكم . وينطوى التراكم بدوره على تركيب معنوى متزايد لرأس المال ، وهو ما يحتم زيادة مطردة فى معدل فائض القيمة أو الاستغلال ، وبالتالى الافقار المتزايد للطبقة العاملة (بصورة نسبية أو مطلقة تبعاً للظروف) وهذا يؤدى بدوره إلى أزمات فائض إنتاج ، أو نقص استهلاك ، بعد استنفاذ كل مرحلة من مراحل تثوير الهياكل المنتجة (زيادة كبيرة فى التكوين العضوى لرأس المال) . وبالتالى ، فتفتح العمال على الوعى الطبقى يأتى نتيجة ليس فقط لواقع استغلالهم ، وإنما للكوارث التى تلم بهم مع أزمات رأس المال ، والرأسمالية أيضاً . وفى الوقت نفسه فإن التطور فى تقسيم العمل وفى سطوة العلاقات الرأسمالية للإنتاج تقضى بصورة متزايدة على الرأسماليين أو البراجوازيين الصغار ، وتضمهم لصفوف الطبقة العاملة ، مما يوسع الشقة بين الطبقات ، ويميل لانتاج هيكل طبقى يقوم على استقطاب متزايد بين طبقتين .

وبغض النظر عن الدقة النظرية لهذا النموذج ، فإنه يدلنا على ثلاث قوى رئيسية للهيكلة الاجتماعية عند مستوى الإنتاج الاقتصادى ، أو التقسيم الفنى والاجتماعى للعمل . هذه القوى هى كالتالى :

(أ) تناسبات الشرائح Strata Proportions . ونعنى بذلك النسب بين المساحات التى تحتلها الشرائح الاجتماعية الكبرى فى نظام معين للانتاج الاجتماعى . فالتقسيم الفنى للعمل يخلق وظائف جديدة ، ويلغى وظائف قديمة . وتطور علاقات الانتاج يتم من خلال نشر ونزع الملكية ونشر أو تركيز أو نزع السيطرة ، سواء على وسائل الانتاج أو على عمليات العمل الاجتماعى . وينعكس ذلك مباشرة على حجم كل شريحة اجتماعية . إن قضية الحجم النسبى للشرائح الاجتماعية ذات أهمية كبرى فى تكوين الطبقات ، إذ تسنح فرصة تاريخية لتكون طبقة ما عند حجم معين حرج لها .

(ب) التشتت والتركيز : نعنى بذلك درجة اتساع المسافات الفاصلة بين الشرائح المرشحة للضم فى طبقة وفيما بين الطبقات . وبطبيعة الحال فإن المسافات المكانية (الجغرافية) قد لا تكون لها أهمية كبيرة فى العصر الحديث . إنما نعنى بالمسافات هنا فى واقع الأمر نصيب الفئات الاجتماعية من معايير التمايز الطبقى ، ودرجة توافق هذه المعايير معاً فى نطاق اجتماعى ما . ويمكن أن يحدث التشتت مثلاً فى معيار النصيب من الثروة ، فيكسب الهيكل الاجتماعى طابعاً تدريجياً قليل الانحدار . وقد يحدث التشتت أيضاً فى معيار الملكية ، أو فى توزيعات الأدوار فى التنظيم الاجتماعى للعمل . وكلما تزايد تشتت

الفئات الاجتماعية فى هذه المعايير ، وقلت درجة توافق هذه المعايير معاً فى نطاق اجتماعى ما ، تزايدت صعوبة ضم هذه الفئات معاً فى هذا النطاق . إذ تتعاظم القوة الطاردة المركزية ، وتستطيع شرائح أخرى اجتذاب الفئات الهامشية فى شرائح أخرى إليها والعكس صحيح ، فكلما قل التشتت وتزايدت درجة توافق المعايير ، كان من الممكن الاسراع بالتكوين الطبقى .

(جـ) سعة النظام الانتاجى . نعنى بذلك حجم الموارد الجارية فى نظام ما للإنتاج أوفى مجتمع محدد ، والذى يحدد حرج الموقف الطبقى جزئياً . ويعنى حرج الموقف الطبقى شدة التنافس على توزيع الموارد فى النظام ، وهو ما يتوقف على اقتراب الشرائح الاجتماعية المختلفة من إعادة انتاج شروط بقائها وشروط وضعها الطبقى . وبطبيعة الحال فإن جزءاً من سعة النظام تفسر بانجازاته السابقة : أى بمستوى تطور القوى المنتجة . كما أن جزءاً من هذه السعة يفسر مباشرة بمهارة ادارة الثروة فى المجتمع أوشروط التوزيع بصورة مستقلة عن ادارة علاقات الملكية . وأخيراً فإن هذه السعة تفسر أيضاً بتناقضات النظام : وبخاصة تناقض شكل محدد لعلاقات الانتاج مع ضرورات تطور القوى المنتجة . وهنا تحتل نظرية الأزمات مكانة بارزة فى تفسير التكوين الطبقى .

(د) معدلات التغيير فى المؤشرات السابقة : فالمعدلات الأعلى للتغير فى درجة التشتت والتركيز ، وفى تناسبات القوى الاجتماعية وسعة النظام ، قد تسفر عن تسريع لعملية تكوين الطبقات ، وقد تسفر أيضاً عن انهيار أوهبوط هذه العملية . ويستحق هذا الجانب دراسة وافية ، لاكتشاف درجة ومسار علاقة الارتباط هذه ، حيث إن الانطباع الأولى أن علاقة الارتباط هذه غير خطية .

(٢) **مستوى عمليات انتاج المؤسسات تحت الدولة** : فعند هذا المستوى من الممارسة الطبقية قد تتمكن شرائح وفئات اجتماعية من الاستحواذ على الوعى بالمشاركة ، والتحول بذلك إلى طبقة عن طريق انتاج آثار محسوسة على المجتمع ككل . ولذلك فهذا هو المستوى الأكثر ارتباطاً بتكون الطبقات باعتبارها كذلك ، أى باعتبارها أنظمة عمل Action Systems ، تتكون من تضافر الممارسة Practice والضم . والمقصود بانتاج المؤسسات ليس بالضرورة بناء منظمات فقط ، بل انتاج حلول للمشكلات التى تقوم عل طور معين من التطور ، وبخاصة هذا النوع من المشكلات الذى ينشأ فى ظروف الحياة وأساليبها ، سواء فى التكوينات الريفية أو الحضرية . وبالتالى يمثل هذا المستوى

أيضاً نقطة التماس الأساسية بين تكون الطبقة وتكون وتحول المجتمع . وأخيراً يقصد بمؤسسات تحت الدولة Sub- state institutions تلك التى لا تتنازع على السيادة على أهلية السلطة فى المجتمع ، ولكنها تشكل روابط أو صلات المجتمع والدولة .

ويمكن تحليل قدرة طبقة ما على المشاركة فى المؤسسات القائمة بالمجتمع ، وبالتالى طبعها بطابعها ، أو إنشاء مؤسسات جديدة ، إلى ثلاثة مكونات رئيسية :

(أ) درجة حركية الطبقة ، أى قدرتها على نقل وجهة نظرها إلى بقية الطبقات أو الشرائح فى المجتمع ، والضغط بأشكال كفاحية لوضع وجهة النظر هذه موضع التطبيق .

(ب) الغنى الحركى . ونعنى بذلك درجة تمتع شريحة أو طبقة ما بالسمات المميزة ومهارات تكوين المؤسسات وتشغيلها . وهو متغير يتوقف على عوامل عديدة ، ربما كان أهمها تمتع الطبقة بمدخل منتظم بالرصيد الثقافى للتجديد المؤسساتى .

(جـ) النفوذ ، أى قدرة طبقة ما على اجتذاب تأييد أو تعاطف طبقات أخرى ، عن طريق تغطية نشاطات وفاعليات هذه الأخيرة داخل مؤسسات من صنعها أو مطبوعة بطابعها . ويتوقف هذا المكون على المتغيرات السابقة ، وعلى حجم الطبقة أو نواة الطبقة وانتشارها المكانى ، وتقاليدها التاريخية السابقة .

وتكاد هذه المتغيرات تمثل الوجه الايجابى من شرح جيدنز لمصادر هيكلة الطبقة ، والتى يحددها فى درجة اغلاق الحراك الطبقى ، وطبيعة تقسيم العمل داخل المشروعات الانتاجية وأنظمة السلطة فيها ، وطبيعة الجماعات التوزيعية .

وبطبيعة الحال فإن إنتاج « المؤسسات تحت مستوى الدولة » يشمل مجالات واسعة جداً . ويمثل التنظيم النقابى الوجه الأبرز والمباشر لانتاج المؤسسات ، وبخاصة داخل علاقات وأماكن العمل . ولكن المؤسسات التى تتصل بظروف الحياة لا تقل أهمية ، وبخاصة فى انتاج آثار محسوسة على المجتمع ، وبخاصة مؤسسات الأحياء السكنية والمجتمعات القروية ومؤسسات الحكم المحلى عامة . بل ويمكن أن نتصور امكانية بناء مؤسسات وظيفية أو طبع هذه المؤسسات بطبيعة طبقية محددة ، وبخاصة مؤسسات التعليم والصحة والاشغال العامة والمؤسسات الدينية .

ومن هذه الزاوية قد يثور الاعتراض بأنه لا يصح معاملة الطبقات المختلفة فى مجتمع متراتب بمعيار واحد من حيث القدرة على المشاركة وبناء المؤسسات . إذ أن جزءاً من

مكونات هذه القدرة يتوقف على موقع الشرائح الاجتماعية المختلفة من الهيكل القانونى للسلطة فى المجتمع ، ونصيبها من الموارد . على أن المتغير الحاسم فى هذه القدرة هو درجة توافق أو تعارض مصالح شرائح اجتماعية ما مع الحلول الممكنة والضرورية موضوعياً لمشكلات ذات حدة خاصة تشمل أكثر من شريحة اجتماعية ، وربما المجتمع كله . فهناك لحظات تأتى فيها مصالح الطبقات السائدة والأوفر حظاً من الموارد عامة إلى حالة تعارض تام مع هذه الحلول الضرورية والممكنة . ويصبح تطور المجتمع رهناً باقدام الشرائح الاجتماعية أو الطبقات المسودة (المستغلة والمقهورة) على ابتداع منظومة جديدة من المؤسسات أو سلسلة جديدة من ميكانيزمات حل المشكلات . وعند هذا المستوى يترجم النضال الطبقى إلى تنازع أصيل بين مناهج حل المشكلات ، والسيطرة على المؤسسات القائمة وقواعد تشغيلها ، أو امكانية انشاء مؤسسات جديدة .

(٣) إنتاج الإنساق على مستوى الدولة : ويجسد هذا المستوى من عمليات التكوين الطبقى أرقى مستويات الوعى الطبقى ، الذى يرتبط بحمل أعباء مشروع جديد للترتيبات المؤسسية الشاملة ، بما فى ذلك طبيعة الدولة القائمة ، بل وتوزيع أقاليم العالم بين دول ذات سيادة . ويفترض فى هذا المستوى ليس فقط المشاركة فى صياغة حلول مؤسسة جزئية ، بل ورؤية لمنظومة كاملة من المؤسسات ، واعادة توزيع شبه كامل للسلطة ، حتى لو كانت تلك الصياغة فى حالة نمو مع الزمن .

وتتكون الطبقة عند هذا المستوى عن طريق إنشائها لأحزاب سياسية ، وتأثيرها على الهياكل الأساسية للمجتمع بمفهومه الشامل ، وبخاصة أنماط تقسيم العمل وعلاقات الملكية والتوزيع . ولأن هذا هو أرقى مستويات تكوين الطبقة ، والمستوى الذى يضعها أحياناً فى نزاع مباشر حول السيادة وطبيعة توزيع السلطة مع الدولة ، فإنه أكثر المستويات حساسية لعمليات الجزر والمد ، والصعود والهبوط ، فى عملية التكوين الطبقى . فالأحزاب الشيوعية فى أوربا تعانى من هبوط شديد فى الأعوام المنصرمة نتيجة لفقدان الطبقة العاملة فى البلدان الأوربية لتماسكها . ويفسر هذا بدوره بما ذكره أحد قادة الحزب الشيوعى الفرنسى من أن الحزب لم يعد قادراً على تقديم شىء جديد للأجيال الجديدة « أى أن الحزب لم تعد لديه رؤية متكاملة حول ــ وقدرة على المشايعة ــ لنموذج كامل للأنساق الاجتماعية ــ المؤسسية فى المجتمع » ، وبالتالى تدهور نفوذ الحزب والطبقة ازاء التغيرات الأساسية التى تعصف بالمجتمعات الأوربية الآن ، وبخاصة

عمليات التحديث التكنولوجى الراهنة .

وربما لا يجوز أن نترك موضوع تكوين الطبقات بدون وضع التحفظات الضرورية على الشرح السابق . والتحفظ الأول هو أن النموذج السابق قد يعطى انطباعاً بخط ارتقائى لتكون الطبقة Evolutionist scheme . وهذا غير صحيح . أى أن الطبقة لا تتطور بالضرورة من المستوى الأدنى للمستوى الأرقى . فهناك امكانية تاريخية ، فى ظروف تاريخية محددة ، للقفز على مستوى أدنى ، والوصول مباشرة إلى مستوى أعلى لعمليات التكوين الطبقى . كما أن هناك امكانية ــ فى ظروف أخرى ــ لتدهور أو حتى انهيار هذا التكوين كلية ، وبالتالى تبعثر الطبقة وتحولها إلى مجرد جمهور Masses تنتظمه شريحة أو فئة اجتماعية .

والتحفظ الثانى هو أن النموذج السابق يشدد على مفهوم للطبقة يرتكز على عمليات بناء إيجابى . وبالتالى قد تثور مشكلة « التمحور حول الذات الطبقية » ، وهى مشكلة مصطنعة إلى حد كبير . فالطبقة ليست ذاتاً صافية ، ولا هى مغلقة على نفسها . أى أنها ليست مادة لمشروع انتقائى واختيارى تاريخياً . لأن من شروط وعمليات تكوين الطبقة أن تخضع لساحة التغيرات المادية التى تحكم المجتمع ككل . على أن المقصود من هذا التشديد هو الانتقال الحاسم من أسلوب لدراسة الطبقات كمفعول به ، أو موضوع لفعاليات النظام الاجتماعى ، إلى فاعل يكثف هذه الفعاليات فى جانبها المناقض للنظام فى بعض الحالات .

والتحفظ الثالث هو أنه قد يبدو ــ شكلاً ــ أن هذه الأفكار تتأثر بدرجة كبيرة بالتجربة الأوربية ، وبخاصة تاريخ الحركات والطبقات العاملة الأوربية . إذ أن التاريخ لهذه الطبقات يرتبط إلى حد بعيد بفعاليات بناء المؤسسات . على أن ذلك غير صحيح تماماً . ذلك أنه ، كما سنرى ، يتميز الموقف الراهن للمجتمعات المتخلفة بضعف مؤسسى شديد ، وبالتالى فإن اقتراح منظور يركز على هذا الجانب يتفق تماماً مع الحاجات الموضوعية لتطور هذه المجتمعات .

رابعاً : نحو حل إشكالية الطبقات للمجتمع المتخلف

أكدنا فى مقدمة هذه الورقة على أن التكوين الطبقى فى المجتمع المتخلف إشكالية

متميزة . وصياغة هذه الإشكالية تطرح ، من ناحية ، ضرورة تضافر الممارسة العلمية وعلم للممارسة الاجتماعية ، ومن ناحية أخرى ، تصبو هذه الإشكالية إلى التوطن فى مركز دراسة الطبقات والتكوين الطبقى . وقد حددت هذه الإشكالية بأنها كيفية تحقيق تغيير اجتماعى عبر النضال الطبقى الذى يمهد الأرض لمنهج تنمية تحررى بدون دفع المجتمع المتخلف إلى حالة تحلل شاملة ؟

وتثور هذه الإشكالية بسبب أن الصراع الاجتماعى والسياسى فى عدد كبير (ربما غالبية) البلدان المتخلفة قد أدى فى السياق المحدد الذى تم فيه ، وبالمناهج المحددة التى اتبعها إلى حالة تفسخ اجتماعى شديدة الوطاة .

وينشأ خطر التفسخ الاجتماعى عن شروط موضوعية أربعة تميز التكوين الاجتماعى للمجتمع المتخلف ، وهى شروط انعكست على استراتيجيات التأقلم التى إتبعتها الشرائح الاجتماعية الكبرى فى أكثر من هذه المجتمعات .

وربما يكون الشرط الأول هو حالة الفراغ المؤسسى الذى سطع فى سياقه نمط الدولة العسكرية Pretorian State . والفراغ أو الفجوة المؤسسية تنشأ عن ظروف متعددة جداً ، ولكنها تعنى بالأساس ضرورة وظائف معينة لبقاء ونمو المجتمع دون توافر مؤسسات لأداء واعادة انتاج وتوسع ودمج هذه الوظائف . ويتناول العلم الغربى هذه المشكلة أحياناً بصورة مبتذلة إلى حد كبير . فصامويل هنتجتون ، الذى أبرز مفهوم الدولة العسكرية فى علم السياسة الغربى ، يستخدمه لتفسير ظهور الأنظمة العسكرية الانقلابية [٢٣] على اعتبار أن الجيش هو المؤسسة الأقوى تنظيماً فى المجتمع المتخلف . على أن خبرة أكثر من عقدين من الحكومات العسكرية فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية بصورة خاصة قد برهنت بصورة قاطعة على أن الحكومات العسكرية كانت فى واقع الأمر أداة تخريب مؤسساتى لا مثيل لها ، وأنها كثيراً ما أسرعت بدفع المجتمع نحو تفسخ كامل . على أن السهولة التى تم بها الانقلاب العسكرى فى أكثرية الأحيان تشير بصورة واضحة إلى الافتقار (التام أحياناً) لمؤسسات قادرة على الدفاع الاجتماعى أو على أداء وظيفة حماية المجتمع من الانهيار والتفسخ .

أما المصدر الثانى فيتمثل فى الطابع غير المكتمل للمجتمع والدولة . فالدولة المستقلة حديثاً لم تكن فقط محرومة من شروط النضج والاشتقاق الطبيعى للسلطة من داخل المجتمع ، عبر مؤسساته القائمة ، وإنما كانت أيضاً مكلفة بمهام ثقيلة فرضتها

أيديولوجية التحدث . والمجتمع من ناحية أخرى يكاد يكون فى غالبية الحالات مفهوماً مصطنعاً نتيجة الطابع التعسفى لضم السكان إلى أقاليم من أهلية السلطة . وهو الأمر الـذى أفرخ مع نشأة الدولة المستقلة ـ انقسامات حادة تدور حول صراعات هوية . وقد مثلت هذه الصراعات أداة للاسراع بتكوين طبقة معينة ، وفى حالات أخرى مثلت تحدياً شبه مستحيل أمام التكوين الطبقى ، خاصة فى حالة الطبقة العاملة (٢٤).

والمصدر الثالث لخطر التحلل والتفسخ يتمثل فيما يسمى بفجوة التحديث . فمؤسسات المجتمع التقليدى (التشكيل الاجتماعى ما قبل الرأسمالى) أصبحت محرومة من أساس اقتصادى مواكب ، وبالتالى تعرضت للانهيار . وفى الوقت نفسه لم تتوفر الظروف لتطور رأسمالى فعال يمكنه تأسيس بنية اقتصادية تحتية لمنظومة مؤسسات حديثة تواكب التحولات فى الهيكل الاجتماعى . وأصبح المجتمع يعيش فى ظروف فراغ مؤسساتى مجدد . ويضاعف من تلك الظروف حالات الصراع العرقى والدينى ، وكذلك الهجوم المباشر من قبل حكومات سلطوية على مؤسسات المجتمع وتحطيمها . وينتهى الأمر فى حالات كثيرة إلى تآكل المجتمع نفسه عبر الهجرة واللجوء إلى دول أخرى ، وتآكل البنيات الانتاجية . . الخ .

والمصدر الرابع هو الطابع السلطوى للادارة الاقتصادية للدولة . فالتعسف والتقلب وفقدان العقلانية فى السياسة الاقتصادية للدولة فى المجتمع المتخلف (أو على الأقل أغلبية المجتمعات المتخلفة ـ الآن) يجعل الدولة مشرفاً مباشراً على عمليات التمايز الاجتماعى والتكوين الفئوى والمراتبى للمجتمع . ولكنه فى هذه الحالة مشرف غير عقلانى ومتقلب المزاج . ويجعل ذلك الشرط من العسير استتباب شروط التكوين الطبقى ، وبالتالى التطور المؤسسى للمجتمع .

وفوق ذلك كله فإن الطابع التابع لبناء الاقتصاد والمجتمع ، وتضعضع روابطه الداخلية ينعكس على نزف عوامل التكامل الداخلية فيه .

ونتيجة لذلك فقد كانت استراتيجيات التأقلم مع هذه الساحة لتكون المجتمع والدولة فى عدد كبير من الدول المتخلفة تدميرية أكثر منها بنائية . فالشرائح الاجتماعية المختلفة قد تأقلمت مع هذه الظروف ، أما باتباع استراتيجية تآكل Erosive ، وأمثلة عديدة لها نجدها فى ظاهرة التصحر والهجرة وتجريف الأرض المزروعة . واتبعت شرائح أخرى استراتيجية النفاذ إلى واختراق النسيج الاجتماعى لشريحة أو جماعة أخرى ،

بمحاولة السيطرة على ظروف العمل المنتج فيها أو التوزيع السلطوى للموارد إليها (intrusive) . وفى حالات أخرى اتبعت بعض الشرائح استراتيجية تصادم مدمر Corrosive يرمى إلى تحطيم مؤسسات شرائح أو جماعات أخرى ، وإلحاقها بها دون أن ينتج عن ذلك تلاحم مقابل فى مؤسسات جديدة .

ونتيجة لهذا الرصيد من الممارسات لم تثمر محاولات بناء مجتمع اشتراكى فى عدد من المجتمعات المتخلفة ، نتيجة للاهتراء المؤسساتى بها ، الذى لم تتمكن الدولة المحكومة بنخب موالية للفكر الاشتراكى فى درئه أو التعويض عنه .

ومن هنا تطرح إشكالية التكوين الطبقى ضرورة البناء المؤسساتى للمجتمع المتخلف من جديد . وبصورة محددة ، فإن هذه الإشكالية قد تطرح على الدولة بهذه المهمة ، ولكن فى تناسق تام مع استراتيجية لتكون الطبقات الصاعدة تعمل على بناء منظومة جديدة من المؤسسات الاجتماعية تحت مستوى الدولة . أو قد تطرح هذه الإشكالية على هذا المستوى الأخير فقط ، سواء فى مواجهة معارضة الدولة أو فى مواجهة سلبياتها .

الهوامش والمراجع

(١) سجل باشيلار هذا المفهوم فى سياق بحثه عن الطفرات الكبرى فى مجرى تحويل رؤية الحقائق العلمية فى كتابة الآتى .

G. Bachelar, Etude sur l'evolution d'une probleme de physique, Vrin, Paris, 1928.

واعتمد عديد من فلاسفة العلوم الاجتماعية على هذا المفهوم فى مناظراتهم ضد الرؤية الوضعية للحقيقة . ومن أهم هؤلاء لويس التوسير ، الذى تمثل نظريته عن الرؤية امتداداً لفكرة باشيلار ، وانقلاباً على نظرية المعرفة عند انجلز . وقد ارتقى التوسير بمفهوم الرؤية أو الحقل إلى مفهوم الإشكالية فى المعرفة العلمية . ويمكن مراجعة كتاب التوسيروباليبار الآتى

Luis Altusser et Etienne Balibar, Reading Capital, N.L.B., London, 1970

(٢) S. Ossowski, Class Structure in the Social Consciousness, Routledge and Kegan Paul, London, 1963.

وقد افتتح هذا الكتاب الموجة الحديثة من الأدبيات عن « الطبقة » . وربما يعود ذلك إلى محاولة اوزوسكى تخليص المفهوم من الغموض بمنهج أفضل ما يمكن أن يطلق عليه هو « النقد التجريبى » ، وبذلك طرح تحدياً لم يكن يمكن تجاهله من قبل الماركسيين المعاصرين فى مقتبل الستينيات .

(٣) V. I. Lenin, A Great Beginning, in: Essentials of Lenin, Vol. II, London, 1947. p. 492.

(٤) V. I. Lenin, The Development of Capitalism in Russia, Progress Publishers, Moscow, 1964.

راجع خاصة الملخص الرائع للفصل الثانى المعنون « تمايز الفلاحين » ص ص ١٧٥ - ١٩٢ . وفيه يشدد لينين على مفاهيم مثل : الخصائص النوعية لاقتحام الرأسمالية للريف ، أو مرحلة الانتقال ، وتعدد أنماط التمايز الطبقى . . الخ . ويقدم لينين ، بالتالى ، خريطة طبقية للريف الروسى أشد تعقيداً مما عرف قبله .

(٥) يمكن الاطلاع على هذه المناظرات فى

- Rodney Hilton (ed), The Transition from Feudalism to Capitalism, N.L.B., London, 1976.

- Immanuel Wallerstein, The Capitalist World Economy, Cambridge University Press, Cambridge, U.K., 1979.

راجع كذلك

- Rodulf Stavenhagen, Social Classes in Agrarian Societies, Anchor Books, Garden City, New York, 1975.

(٦) راجع كارشيدى فى كتابه الهام

- G. Carchedi, On the Economic Identification of Social Classes, Routledge and Kegan Paul, London, 1977.

ويعود الفضل لكارشيدى فى إعادة التركيز على مفهوم أسلوب الإنتاج . وهو يحاول فى هذا الكتاب أن يبرهن على إمكانية اشتقاق الطبقات من تعريف غنى لهذا المفهوم .

(٧) راجع: Nicos Poulantzas, On Social Classes, New Left Review. No. 78 (1973): 27-50.

(٨) راجع

- Etienne Balibar, "The Basic Concepts of Historical Materialism", in Althusser and Balibar, op-cit.

(٩) Nicos Poulantzas, Politcal Power and Social Classes, N.L.B. and Sheen, Ward, London 1973. pp. 12-14.

(١٠) Mao- Tse- Tung, The Analysis of Classes in Chinese Society, in: Selected Works of Mao- Tse- Tung, Foreign Languages Publishing House, Peking, 1965.

(١١) Erik Olin Wright, Class, Crisis and the State, N.L.B., London, 1978. pp. 61-62.

(١٢) Ibid., pp. 70-83

ويعطى رايت مثلاً عن العلاقة بين المواقف المتناقضة طبقياً بالقوى الطبقية فى المجتمع الرأسمالى . فمثلاً يشكل أصحاب العمل الصغار موقفاً متناقضاً بين البرجوازية الصغيرة من ناحية (وهى تعمل فى نطاق الانتاج السلعى البسيط) والبرجوازية الكبيرة (التى تعمل فى نطاق أسلوب الانتاج الرأسمالى من ناحية أخرى) . أما أصحاب الأجور شبه المستقلين فهم فئة متناقضة تتكون من علاقة بين قوة البرجوازية الصغيرة من ناحية والبروليتاريا من ناحية أخرى .

(١٣) وردت هذه الاستشهادات فى الأعمال التالية لماركس

- K. Marx, The Manifesto of the Communist Party, in Selected Works, Progress Publishers, Moscow, 1969. pp. III-119.
- K. Marx, The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte, Selected Works, Vol. II, Ibid., pp. 478-479.
- K. Marx and F. Engels, The German Ideology, Lawrence & Wishart, London, 1970. pp. 64-66, 94-95.
- K. Marx, Capital, Progress Publishers, Moscow, 1977. pp. 885-886.

(١٤) - Georg Luckas, History and Class Consciousness, M.I.T. Press, Cambridge, Mass., 1967.

(١٥) - Nicos Poulantzas, Classes in Contemporary Capitalism, Verso, London, 1975. p. 15

يقدم بولانتزاس هنا رسماً تخطيطاً لتوضيح التمييز بين الموقع الطبقى والموقف الطبقى . فالأول يتعين فى سياق التحديد الهيكلى الذى تتضافر فيه علاقات الاخضاع والهيمنة الأيديولوجية مع علاقات الاخضاع والهيمنة السياسية وعلاقات الانتاج والاستغلال . أما المواقف الطبقية فتنشأ من ممارسات فى ظروف معينة . ولكن المشكلة أن بولانتزاس لا يوضح أى علاقة بين المكان الطبقى والموقف الطبقى . فليس هناك علية أو ارتباطية .

ومن ثم فإنـه لا يوجد مغزى محدد لوضع المفهومين فى حقل واحد ، أوحتى فى رسم تخطيطى واحد .

(١٦) - V. I. Lenin, What is To Be Done? in Selected Works, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1960. Vol. I.

وهنا يؤكد لينين أن « الوعى السياسى الطبقى يمكن أن يأتى للعمال فقط من الخارج ، أى فقط من خارج الكفاح الاقتصادى ، ومن خارج مجال العلاقات بين العمال وأصحاب الأعمال » . ص ١٩٠ .

(١٧) - Anthony Giddens, The Class Structure of the Advanced Societies, 2nd ed., P. Hutchinson, London, 1980.

(١٨) يقدم لنا كل من ريتشارد بارميت وورونالد موللر نموذجاً فريداً للوعى بالدور لدى الطبقة البرجوازية المعاصرة ، من خلال دراسة ممتعة حقاً لشخصية المديرين العالميين فى الشركات عابرة القومية . انظر

- Ronald Muller and Richard Barnet, Global Reach, New Yorker, December, 9th, 1974.

وانظر أيضاً كتابهما

- Richard Barnet and Ronald Muller, Global Reach, Simon and Schuster, New York, 1974.

(١٩) حول مفهوم « الدعوة » عند فيبر ، انظر دراسته عن دور البروتستانتية فى التطور الرأسمالى . انظر :

- Max Weber, The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism, Allen & Unwin, New York, 1947.

وحول مفهوم التوسير عن الأيديولوجية انظر :

- Louis Althusser, Lenin and Philososphy and Other Essays, N.L.B., London, 1971.

وانظر فى نقد هذا المفهوم فى علاقته بالتكوين الطبقى

- Ernesto Laclau, Politics and Ideology in Marxist Theory, N.L.B., London, 1977.

(٢٠) - Anthony Giddens, Class Structure and Class Cnsciousness, in Anthony Giddens, and D. Held, (eds.). Classes, Power and Conflict, The Macmillan Press. Ltd., London, 1982. pp. 157-174.

(٢١) - Giddens, The Class Srtucture.., op. cit., ch. 4,5 and 6.

(٢٢) - Giddens, Class Structure in Advanced Societies, op.cit., pp. 107-112, 233-235.

(٢٣) حول مفهوم الدولة البريتوريانية . انظر

- S. Huntington, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, New Haven, Conn., U.S.A., 1968.

(٢٤) حول العلاقة بين الطبقة والعوامل العرقية والثقافية فى التمايز والصراع الاجتماعى ، انظر العرض الممتاز التالى

- Albert Szymanski, Class Structure: A Critical Perspective, Praeger, New Yrok, 1983. pp. 350-431.

استطلاع للرأى عن مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأراضى الزراعية *

أمانى قنديل †

فى أوائل عام ١٩٨٦ ، طرح الحزب الوطنى الديمقراطى مشروع قانون يتعلق بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية . وقد تضمن هذا المشروع مقترحات أساسية ، من شأنها تغيير نمط استغلال الأرض الزراعية وطبيعة العلاقة بين الملاك والمستأجرين . ومن أهم هذه المقترحات رفع القيمة الايجارية إلى ١٥ مثلاً للضريبة ، وتحديد مدة لسريان عقود الايجار يتم الالتزام بها بين طرفى التعاقد ، والاتجاه نحو عدم توريث عقد الايجار ، مع السماح بتأجير الأرض إلى أحد أبناء المستأجر ، بشرط أن تكون حرفته الأساسية الزراعة . كما تضمنت المقترحات سابقة الذكر الالتزام بنظام المزارعة ، باعتباره الأسلوب الأكثر ايجابية فى الزراعة ، والقائم على أساس اقتسام المالك والمستأجر لصافى الناتج من الأراضى . وأخيراً كان النص على حق المالك فى التصرف فى ملكيته المؤجرة ، وتعويض المستأجر ، على أن يكون للمستأجر الأصلى أولوية الشراء بالسعر الجارى المتفق عليه فى المنطقة [١] .

وقد أدى طرح هذا المشروع ــ من جانب لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى بالحزب الوطنى ــ إلى تصاعد المناقشات والجدل حول ضرورة هذا التغيير وحدوده

---

* هذا المقال هو تلخيص لاستطلاع للرأى ، أجراه جهاز قياس الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

† أشرف على هذا الاستطلاع : أمانى قنديل (دكتوراه فى العلوم السياسية) الخبيرة بقسم بحوث واستطلاعات الرأى العام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . قام بتصميم العينة أ. نجلة عدلى محمد سالم بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وقام بالعمليات الاحصائية أ. نازج عاشور .

(١) مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، ملحق مجلة الاهرام الاقتصادى (فبراير . ١٩٨٦)

وتوجهاته ، وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ومعايير العدالة الاجتماعية . وبرزت مظاهر هذا الاهتمام داخل مجلس الشعب ، واللجان الزراعية المتخصصة داخل الأحزاب السياسية المعارضة ، والتى قدم بعضها دراسات تختلف مع ما تضمنه تقرير الحزب الوطنى (٢) . كما امتدت مظاهر الاهتمام بالقضية إلى وسائل الاعلام ، وبخاصة الصحافة ، التى أفسحت المجال لآراء الخبراء والمسئولين والمهتمين ، والتى عكست قدراً من الاتفاق ، وقدراً أكبر من الاختلاف . واتجه الاتفاق نحو وجود مشكلة بالفعل ، فى حين برزت الاختلافات ازاء الحلول المطروحة لمواجهة هذه المشكلة . ويفسر ذلك ـ جزئياً ـ أن المشكلة ولو أنها ترتبط بالأرض الزراعية والمسألة الزراعية ، إلا أن لها طبيعة سياسية واجتماعية عميقة الجذور . ويسمح ذلك بالقول بأن اتخاذ قرار بشأنها هو اعلان عن انحيازات النظام الاجتماعية والاقتصادية ، وهو حسم لرؤى مختلفة لقضية العدالة الاجتماعية .

ومن هنا تبلورت اعتبارات الاهتمام بالقضية ، واختيارها موضوعاً لاستطلاع الرأى . فتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية له أهميته البالغة ، لارتباطه من جانب بمفهوم العدالة الاجتماعية ، وارتباطه من جانب آخر بمستقبل التنمية الاقتصادية فى مصر ، والتنمية الزراعية على وجه الخصوص . وهو موضوع يثير الكثير من القضايا الخلافية . وذلك على مستوى الخبراء والمتخصصين والسياسيين ، وعلى مستوى الملاك والمستأجرين ، وهم الأطراف المستفيدة من أى قرار ، أو المتضررة التى ستتحمل عبء هذا القرار .

وإلى جانب هذه الاعتبارات المختلفة التى تفسر أهمية القضية ، والتى دفعت إلى اجراء الاستطلاع ، هناك اعتبار آخر عام ، لا ينطبق على مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية فقط ، وإنما يتعلق بكافة القوانين التى تمس مصالح الجماهير . وهذا الاعتبار هو أن اجراء استطلاعات للرأى قبل صدور مثل هذه القوانين ، من شأنه بلورة مصالح ومطالب وآراء قطاعات هامة من الجماهير وطرحها أمام صانع القرار . حتى تتعاظم فائدة القانون وتحقق الأهداف المرجوة منه . ونؤكد قيمة هذا

---

(٢) من ذلك ، مثلاً ، دراسة حزب التجمع عن المسألة الزراعية ، تقرير غير منشور . راجع العرض الموجز الذى قدمته جريدة الأهالى (٢٢ ابريل ١٩٨٧) .

الاعتبار فيما تعلق ــ على وجه الخصوص ـ بتلك القوانين التى تؤدى إلى احداث تغيير فى نمط العلاقات الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية .

ويستهدف هذا الاستطلاع التعرف على آراء بعض مالكى ومستأجرى الأرض الزراعية فى الريف المصرى ، ازاء أهم المقترحات التى تضمنها مشروع القانون . ويسعى هذا المقال إلى عرض النتائج الرئيسية التى كشف عنها اجراء الاستطلاع ، الذى تم تطبيقه فى شهرى يناير وفبراير عام ١٩٨٧ . ويسبق ذلك تحديد اطار تناول القضية ، ثم الاجراءات المنهجية المتبعة فى الاستطلاع .

أ ــ تحديد اطار التناول

احتلت قضية تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية مكانة أساسية فى تطور التاريخ المصرى . وهى مكانة لا ترتبط بالمسألة الزراعية فحسب ، وانما ترتبط بالتطور الاجتماعى والسياسى والاقتصادى الذى شهده المجتمع عبر التاريخ . إذ يحدد تنظيم هذه العلاقة مجموعة من الحقوق والالتزامات المتشابكة بين الناس فيما يتعلق بتملك الأرض وإستغلالها . وليس من المبالغة القول بأن دراسة تاريخ تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر يفتح الباب لدراسة تطور النظام السياسى المصرى ، من حيث توجهاته والسياسيات الاقتصادية التى يطرحها ، والتفاعلات والقوى الاجتماعية التى يبرزها فى كل مرحلة .

من هذا المدخل ، يتضح أن طبيعة الموضوع تفرض شمول التحليل من جانب ، كما تفرض اقتراباً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً من جانب آخر . ويعنى هذا أن دراسة مشروع القانون وآثاره لابد أن تتم فى اطار عريض يتسع لكل هذه الاعتبارات معاً .

ورغم أن مجال هذا المقال الموجز لا يتسع لعرض وتحليل تاريخ العلاقة بين الملاك والمستأجرين ، ووضعها فى سياق التطور الاجتماعى والسياسى ، إلا أنه من الأهمية بمكان الاشارة إلى أبرز ملامح التطور فى تنظيم هذه العلاقة ، والتى ترتبط بالأساس بتطور الملكية الزراعية فى مصر . والبداية من عام ١٩٥٢ ، واعلان قانون الاصلاح الزراعى الأول تتطلب تحديد أهم سمات نظام ملكية الأرض واستخدامها قبل ثورة يوليو . وتتلخص هذه السمات فى التركيز الشديد فى ملكية الأرض ، والتزايد السريع لعدد الملاك الصغار بالنسبة لمساحة الأرض التى يمتلكونها . ففى عام ١٩٥٢ ، مثل

كبار الملاك (مالكين لأكثر من ٢٠٠ فدان) أقل من ١ ,٠٪ من اجمالى عدد الملاك ممن استحوذوا على ٣٠ ٪ من الأرض الزراعية وامتلكوا مع متوسطى الملاك (٥ - ٥٠ فدانا) ٦٥٪ من الأرض . وعلى الجانب الآخر لم تستحوذ الغالبية العظمى من الملاك (٩٤,٤٪) إلا على ٣٥ ٪ من اجمالى مساحة الأرض (٣) .

والجدير بالملاحظة أن عدد صغار الملاك قد ارتفع بما يزيد على ثلاثة اضعاف خلال ٥٠ عاماً تقريباً (١٩٠٠ - ١٩٥٢) ، فى حين زاد نصيبهم من اجمالى المساحة الزراعية من حوالى ٢٢ ٪ إلى ٣٥ ٪ فقط ، وهو ما يعكس التفاوت فى توزيع ملكية الأرض الزراعية بشكل عام (٤) .

أما عن نظام استغلال الأرض قبل ثورة يوليو وقوانين الاصلاح ، فهو يتسم بخصائص ثلاث أساسية ، استمرت ـ بنسب مختلفة ـ تؤثر وتشكل النظام الحالى . أولى هذه السمات هى التجزؤ الحيازى ، ويتمثل فى تجزؤ قسم من الأراضى الزراعية لم يصل فى أحسن الأحوال إلى ربع مجموع مساحة هذه الأراضى ، وذلك بين عدد كبير جداً من صغار الحائزين . وثانية هذه السمات هى التشتت الحيازى ، ويعنى تكون الحيازة من عدد من القطع المتناثرة والمبعثرة بعيداً عن بعضها البعض . أما ثالثة هذه السمات فتتمثل فى وجود أنواع متعددة من الحيازات (٥) . إذ انتشر ما يسمى بنظام الملكية الغائبة ، وهو يعنى وجود ملاك لا يزرعون أراضيهم بأنفسهم ، إما لعدم اشتغالهم بالزراعة أصلاً وإما لاتساع ملكياتهم بدرجة تعجز طاقاتهم عن زراعتها كلها بأنفسهم ، أو لضيق مساحتها بدرجة تجعلها عاجزة عن امداده بدخل كاف . ومن ناحية أخرى هناك من يعملون بالزراعة فقط ، ولكنهم لا يمتلكون أرضاً مطلقاً ، مما يضطرهم لتأجير أرض لزراعتها ، أو قد يمتلكون أرضاً لكنهم يتجهون نحو تأجير أرض أخرى لزيادة المساحة التى يزرعونها . لذلك فقد كان من الطبيعى أن يضم البنيان الحيازى المصرى ، إلى جانب الملاك الذين يزرعون أرضهم بأنفسهم ، حائزين يزرعون بطريق التأجير

---

(٣) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص ص ٩ - ١٠ .

(٤) نفس المرجع ، انظر تفاصيل الجدول ص ١١ .

(٥) أحمد حسن ابراهيم حسن ، الحيازات المزرعية والمزارع التعاونية فى مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة (القاهرة : كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٢) ص ٣٠٨ - ٣١٦ .

(نقداً أو مشاركة بالعمل الزراعى) أرضاً مملوكة كلها لغيرهم ، وحائزين يزرعون أرضاً بعضها مملوك لهم ، والبعض الآخر مملوك لغيرهم [٦] .

إذن تتلخص ممارسات استغلال الأرض فى مالك (يزرع بنفسه أو يؤجرها لغيره) ، ومستأجر فقط لا يملك ، ومالك مستأجر فى الوقت نفسه . وهذا التعدد والتنوع فى استغلال الأرض كان يمثل سمة هامة قبل ثورة ٢٣ يوليو وبعدها ، وهو احد مصادر صعوبة وتعقد الوضع الحالى للبنيان الحيازى وطبيعة العلاقات بين الملاك والمستأجرين .

وقد جاءت المرحلة التالية فى التطور التاريخى لهذه القضية مع اعلان قانون الاصلاح الزراعى الأول فى سبتمبر ١٩٥٢ . وبغض النظر عن تقييم أهداف هذا القانون ، وما إذا كانت سياسية تسعى إلى تحطيم طبقة كبار ملاك الأرض ، أو اقتصادية اجتماعية تسعى إلى تغيير ملامح الهيكل الزراعى وعلاقات قوى الانتاج [٧] ، فإن هذا القانون وما تلاه من قوانين للاصلاح الزراعى شكلت علامة أساسية فى تاريخ تطور العلاقة بين الملاك والمستأجرين . وبهذا الصدد فإن من أبرز آثار قانون الاصلاح الزراعى الأول ، تلك التى مست العلاقات الايجارية المتضمنه لتخفيض القيمة الايجارية للأرض ، وتأكيد الحماية القانونية للمستأجر ضد الطرد من الأرض . فقد حدد القانون الايجار بسبعة أمثال الضريبة ، أما فى حالات الايجار عن طريق المشاركة أو المزارعة (المشاركة على المحصول) فقد حدده القانون بأن يحصل المستأجر على ٥٠ ٪ من المحصول مقابل تحمله لنصف نفقات الزراعة . ومن ناحية أخرى فقد كان تحديد القانون الحد الأدنى لمدة العقد بثلاث سنوات يهدف إلى ضمان استقرار الايجار والزراعة ، تمشياً مع الدورة الزراعية الثلاثية .

وبوجه عام يمكن القول إن الاصلاح الزراعى كان له آثار كبيرة وعميقة على تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر . فقد أثر على ٦٠ ٪ من الأرض الزراعية ، تعمل عليها

---

(٦) نفس المرجع ، ص ٣١٧ .

(٧) لمزيد من التفاصيل راجع : نزيه نصيف الايوبى « تطور النظام السياسى والادارى فى مصر » ، فى : سعد الدين ابراهيم (محرر) ، مصر فى ربع قرن ٥٢ - ١٩٧٧ ، دراسات فى التنمية والتغير الاجتماعى ، (بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨١) ص ٦٤ .

وتعيش منها ٧٠٠,٠٠٠ أسرة مصرية ريفية [٨] .

وإلى جانب القانون الأول ، صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى عام ١٩٦١ ، والذى نص على تخفيض الحد الأقصى لملكية الأرض الزراعية للفرد الواحد لمائة فدان ، بدلاً من مائتى فدان . وتم بيع الأراضى المعاد توزيعها على المنتفعين بسعر يساوى نصف قيمة الأرض المقدرة لتعويض صاحبها . ثم كانت الحلقة الأخيرة فى سلسلة قوانين الاصلاح الزراعى ، بصدور القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ ، الذى وضع حداً أقصى لملكية الفرد ٥٠ فداناً [٩] .

ووفقاً لهذا التطور فى نظام الملكية للأرض الزراعية والقوانين التى سعت إلى تنظيمها ، كان لموضوع العلاقة بين المالك والمستأجر مكانة أساسية . فالهدف من توسيع قاعدة الملاك المنتفعين بأراضى الاصلاح الزراعى لم يتحقق إلا فى نطاق ضيق ، واستمرت المساحة الاجمالية للأراضى الخاضعة لنظام الايجار تشكل نسبة كبيرة . فقد استفاد من توزيع الأرض ١٤١,٩٨٢ ألف أسرة ريفية ، تشكل ٩٪ من التعداد الكلى للسكان الريفيين فى عام ١٩٧٠ ، حين وصل توزيع الأرض إلى ٨١٧,٥٣٨ فداناً (أقل من ١٣ ٪ من مساحة الأرض الزراعية) [١٠] .

ويقود ما سبق إلى القول بأن تفهم الاطار التاريخى لتطور طبيعة تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، وما تضمنه من ارساء لعلاقات اجتماعية وحقوقية ، هو أمر ضرورى لادراك أهمية المقترحات الخاصة بتنظيم هذه العلاقة ، والتى طرحها مشروع قانون ١٩٨٦ . وهو أيضاً ضرورى لتفهم وتفسير مواقف الملاك والمستأجرين من هذه المقترحات .

ب ـ الاجراءات المنهجية المتبعة فى الدراسة

يستهدف هذا القسم من المقال ايضاح الأبعاد المختلفة المرتبطة بعينة الاستطلاع ،

(٨) سمير رضوان ، الاصلاح الزراعى والفقر فى الريف المصرى ٥٢ – ١٩٧٥ ، (جنيف : مكتب العمل الدولى ، ١٩٨٠) ص ١٣ .

(٩) فى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى بأن يتم بيع الأرض المعاد توزيعها على المنتفعين الجدد بسعر يعادل ربع قيمة الأرض المقدرة لتعويض ملاكها السابقين . لمزيد من التفاصيل راجع : عبد الفضيل ، م. س. ذ ، ص ٢٠ .

(١٠) رضوان ، م. س. ذ ، ص ١٤ .

من حيث اختيارها وخصائصها . وكذلك مراحل الاعداد والتطبيق .

١ ــ من حيث تصميم العينة

تم تحديد حجم العينة بـ ١٥٠٠ مفردة من أرباب الأسر الملاك وأرباب الأسر المستأجرين لأراضى زراعية . بمعنى أرباب الأسر من الحائزين لأراض زراعية مملوكة ، أو مملوكة ومستأجرة فى الوقت نفسه ، أو حيازات مستأجرة فقط . على أن يتم تطبيق الاداة على رب الأسر الذكر ، أو الانثى فى حالة ما إذا كانت هى العائل .

أما عن اختيار العينة ، فقد تم تقسيم الريف المصرى إلى طبقتين : طبقة ريف الوجه البحرى ، وطبقة ريف الوجه القبلى . واختيرت محافظتان من الوجه البحرى ومحافظتان من الوجه القبلى . وهذه المحافظات هى : الشرقية ، والقليوبية ، والجيزة ، والمنيا . وقد خضع اختيار هذه المحافظات لعامل أساسى هو طبيعة الحيازات فى محافظات الجمهورية . فقد كشفت مراجعة البيانات الخاصة بالمحافظات عن اختلاف نوع الحيازات السائدة . ففى بعض هذه المحافظات تغلب الحيازات المملوكة ، وفى بعضها الآخر تغلب الحيازات المستأجرة ، وأحياناً يتقارب النوعان . ومن هنا فقد فضلت هيئة البحث اختيار بعض المحافظات التى تكون فيها مساحة الحيازات المملوكة ضعف تلك المستأجرة (محافظة الشرقية) ، ومحافظة أخرى تصل فيها مساحة الحيازات المستأجرة ضعف الحيازات المملوكة تقريباً (محافظة المنيا) وتساوت المحافظات المختارة الأخرى (القليوبية والجيزة) من حيث مساحة الحيازات المستأجرة والمملوكة . على أن يتم تمثيل الملاك والمستأجرين داخل كل محافظة بما يعكس وزنهم بالفعل .

أما عن اختيار القرى داخل كل محافظة ، فقد تم فى المرحلة التالية ، من خلال اختيار المراكز داخل المحافظات المختارة . وقد اتبع فى اختيار المراكز طريقة أنصاف زوايا المثلث ، وهى تعتمد على استخدام خريطة المحافظة فى رسم المثلث ، وتشمل اضلاعه الثلاثة أكبر عدد من المراكز . ثم اختيار المراكز الثلاث التى تقع فى أنصاف زواياه الثلاثة ، وذلك لضمان الشمول . وبهذا تم اختيار ثلاثة مراكز بكل محافظة مختارة .

وتأتى المرحلة الثالثة ، وهى اختيار القرى داخل المحافظات . وقد اتفق على اختيار ثلاث قرى بكل محافظة ، وكل منها تخضع لمركز من المراكز التى اختيرت فى زوايا المثلث الثلاثة . وتم استخدام الخرائط للتعرف على مواقع القرى المختارة ، بحيث تكون بعض

هذه القـرى داخـل كل محافظة قريباً من المدينة ، وبعضها الآخر بعيداً عنها . وكان ذلك بهدف ضمان تمثيل القـرى القـريبة والبعيدة داخل العينة ، وللتحقق مما إذا كان قربها أو بعـدها من المدينة وطبيعة علاقتها بها قد أثر على صياغة الآراء . وفى النهاية كانت وحدات العينة المختارة كما يلى :

أ ــ محافظة القليوبية

١ ــ مركز بنها : قرية شبلنجة .

٢ ــ مركز قليوب : ميت حلفا .

٣ ــ مركز شبين القناطر : اسنيت .

ب ــ محافظة الشرقية

١ ــ مركز ديرب نجم : قرية صفط رزيقة .

٢ ــ مركز بلبيس : قرية البلاشون .

٣ ــ مركز فاقوس : قرية السماعنة .

جـ ــ محافظة الجيزة

١ ــ مركز الصف : قرية الاقواز .

٢ ــ مركز العياط : قرية برنشت .

٣ ــ مركز البدرشين : قرية أبوصير

د ــ محافظة المنيا

١ ــ مركز ابوقرقاص : قرية اتليدم .

٢ ــ مركز سمالوط : قرية قلوصنا .

٣ ــ مركز بنى مزار : قرية ابوجرج

ثم تأتى المرحلة الأخيرة ، وهى اختيار أرباب الأسر بكل قرية مختارة . وقد اتفق على إختيار ١٢٥ مفردة داخل القرى المختارة ، مع ملاحظة تنوع الحائزين وفقاً لمتغير أساسى هو وضع الحائز ، بما يعكس الأوزان النسبية للملاك والمستأجرين داخل كل محافظة على حدة . هذا وقد تم الاعتماد على بيانات التعداد الزراعى لسنة ١٩٨٢ . وبيانات الزمام والمساحات المنزرعة عام ١٩٨١ لمعرفة الطبيعة الخاصة للقرى المختارة . من حيث أوضاع الحائزين وحجم الحيازات .

وقد اتجهت هيئة البحث فى البداية ، عند مرحلة تصميم العينة واختيارها ، إلى

بيانات التعداد الزراعى وسجلاته فى وزارة الزراعة . على أن يتم اختيار مفردات العينة وفقاً لمتغيرين مهمين ، هما : وضع الحائز وحجم الحيازة . إلا أنه تبين بعد اتصالات رسمية وغير رسمية من جانب الجهة القائمة بالاستطلاع ، أنه يتعذر توفير أية بيانات خلال فترة معقولة يمكن الاعتماد عليها فى اختيار المفردات . فمن جانب السجلات الخاصة بالقرى كلها يدوية ، ويصل عدد السجلات عن كل قرية إلى حوالى عشرين سجلاً . وفى الوقت نفسه بدا أنه من الصعب تمكين بعض أفراد الهيئة البحثية من الاطلاع على هذه السجلات . لهذا ، ولسبب عنصر الوقت وعلاقته بطبيعة الاستطلاعات ، تقرر جمع البيانات من الميدان ، ومن داخل القرى المختارة ، وفقاً لشرائح ومواصفات معينة ، على أن يكون وضع الحائز هو المتغير الأساسى فى اختيار المفردات ، وهو بالتالى المتغير الأساسى الذى سيحدد ويحكم آراء مفردات العينة ، مع عدم اهمال المتغير الخاص بحجم الحيازة بالطبع . ومن جانب آخر فقد تبين لهيئة البحث أن الاعتماد على الجمعيات الزراعية داخل القرى المختارة يحيط به هو الآخر بعض الصعوبات والمشاكل العملية . من أهمها تقادم البيان المتوافر لديها وعدم تحديثه ، فهو يعود إلى أكثر من عشر سنوات . وهو أيضاً بيان أسماء أسر وليس أفراد حائزين أو أرباب اسر حائزين . وقد تعرضت أوضاع هذه الأسر إلى كثير من التغيرات بسبب الوفاة وعامل الوراثة وتجزئة الحيازة ، أو بسبب التصرف فى الحيازة بالبيع أو الميراث أو التأجير من الباطن . هذا بالاضافة إلى وجود عدد كبير نسبياً من الحائزين غير مسجل بالجمعيات الزراعية ، وهو الأمر الذى دعا السيد وزير الزراعة – أخيراً – إلى دعوة كل الحائزين للتسجيل داخل الجمعيات ، والا تعرضوا للمساءلة القانونية [11].

لقد أبرزت كل هذه العوامل مجتمعة تعذر الحصول على تفاصيل البيان (أسماء المفردات ، ووضع الحائزين ، وحجم حيازاتهم) اعتماداً على السجلات الرسمية ، خلال فترة معقولة تمكن من اجراء الاستطلاع فى الوقت المناسب . ولهذا رجحت هيئة الاستطلاع الحصول على البيان من الميدان . مع عدم تغطية شريحة الملاك الغائبين فى هذه المرحلة ، وتأجيلها ، لأهميتها ، لفترة لاحقة ، والتوجه نحو الملاك والمستأجرين والملاك المستأجرين داخل القرى المصرية .

---

(١١) جريدة الاخبار (يونيو ١٩٨٧)

٢ ــ خصائص العينة

إذا كان الهدف من الاستطلاع هو التعرف على آراء الأطراف المعنية ازاء مشروع قانـون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، فإنه كان على العينة المختارة أن تعكس آراء اطراف القضية وطبيعة الحيازات التى يملكونها . وهذه الأطراف هى : الملاك ، والمستأجرون ، والملاك المستأجرون فى الوقت نفسه . وهى شرائح تتفق مع أشكال استخدام أو استغلال الأرض الزراعية : فهناك حيازات بالملكية وحيازات استئجارية وحيازات مشتركة أو مختلطة . هذا بالاضافة إلى أن الحيازات الاستئجارية تتنـوع بين نظامـين ، هما : الايجـار النقـدى والايجار بالمزارعة أو المشاركة . وفيما يلى الخصـائص المهمـة التى تتسم بها عينة الاستطلاع التى تتكون من ١٥٠٠ رب أسرة حائزة ، وتم استبعاد ٣١ مفردة منها فى أثناء المراجعة المكتبية لعدم صلاحيتها :

ــ من حيث وضـع الحـائز : تم التطبيق على ١٢٥ مفردة داخل كل قرية من القرى المختـارة موزعين ما بين مالك ومستأجر ، وفقاً لوزنهم الفعلى داخل المحافظات ، من حيث غلبـة طابـع الملكية أو طابـع الاستئجار ، وذلك وفقاً لما سبقت الاشارة إليه فى تصميم العينـة . وبنـاء عليه فإن العينة الكلية ضمت ٦٠٤ ملاك ، و٥٤٢ مستأجراً (ما بين ايجار نقدى وايجار مزارعه) بالاضافة إلى ٣٢٣ مالكاً ومستأجراً فى الوقت نفسه .

ــ أمـا من حيث حجم الحيـازات : فتتسم الحيازات الاستئجـارية بتركيزها فى فئات الحيازات أقل من فدان (٤٢٤ مفردة بنسبة ١٩ , ٤٩٪ من عينة المستأجرين) ثم فى الفئة الثـانية من فدان إلى أقل من فدانين (٣٣٠ مفردة بنسبة ٢٨ , ٣٨٪ من عينة المستأجرين) ، ثم تتناقص تدريجياً مع ارتفاع حجم الحيازات وبخاصة أكثر من ١٠ أفدنة . وهو ما يتفق مع الواقع ، حيث توجد أعلى نسبة لعدد الحيازات المستأجرة داخل شريحة الحيازة أقل من فدان ، ثم تبدأ فى التوازن مع الأنظمة الاخرى لاستغلال الأرض فيما بين فدان وثلاثة أفدنة [١٢] .

أما بالنسبة لحجم الحيازات المملوكة ، فهى ترتفع أيضاً فى فئة الحيازة أقل من فدان

---

(١٢) السيد يس وآخرون ، الاصلاح الزراعى فى مصر ، الاصول التاريخية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، (القاهرة : المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ١٩٨٠) ص ١٢٢ .

(٣٥٤ مفردة بنسبة ٣٧,٩٠٪) ، والفئة الثانية من ١ إلى أقل من فدانين (٢٦٠ بنسبة ٢٧,٨٤٪) ، والفئة الثالثة من ٢ إلى أقل من ٣ فدان (١٣٥ بنسبة ١٤,٤٥٪ من عينة الملاك) ، وتأخذ فى التناقص التدريجى مع ارتفاع فئات حجم الحيازة [١٣] .

وعن توزيع مفردات العينة وفقاً للجنس ، فإن الغالبية العظمى من الذكور ، وقد بلغ عددهم ١٤١٠ ، والأقلية من الإناث ، ويبلغ عددهن ٥٩ أنثى رب أسرة حائزة وتعول .

أما متغير العمر ، فإن معظم مفردات العينة عمرها أكثر من ٣٠ سنة . ففى الفئة من ٣٠ إلى ٤٠ سنة تقع ٣٤٠ مفردة ، ومن ٤٠ - ٥٠ سنة ٣٢٨ مفردة ، ومن ٥٠ إلى ٦٠ سنة ٣٣٧ مفردة ، وحوالى ٢٨٣ تقع فى الفئة أكثر من ٦٠ سنة . بعبارة أخرى ، فإن معظم العينة تتركز فى الفئات العمرية أكثر من ٣٠ سنة .

أمـا بشأن طبيعة النشاط الاقتصادى الذى تزواله مفردات العينة ، فإن معظمها ويبلغ ١١٩٢ مفردة يعملون بالنشاط الزراعى فقط ، فى حين يوجد ٢٤٣ مفردة تعمل بأنشطة خدمية وتجارية وصناعية إلى جانب النشاط الزراعى .

وعن توزيع العينة وفقاً لمستوى التعليم ، فإن أكثر من نصف العينة (٥٢,٧٦٪) من الأميين ، وقد بلغ عددهم ٧٧٥ مفردة . فى حين أن عدداً أقل يقرأ ويكتب (٤١٨ فقط) ، وعدداً محدوداً من مفردات العينة حاصل على الشهادات الابتدائية (٥٥) ، أو الاعـدادية (٢٠) ، أو الشـانوية العامة (٣٣) . هذا بينما ارتفع عدد الحاصلين على شهادات فنية متوسطة إلى ١٠٦ مفردات ، وبلغ عدد الحاصلين على شهادات جامعية ٦٠ مفردة فقط .

وأخيراً ، وفى إطار الحديث عن خصائص العينة ، تجدر الإشارة إلى بعض مؤشرات المشاركة . فمن حيث العضوية فى الأحزاب السياسية ، ذكرت نسبة محدودة من العينة الكلية عضويتها فى بعض الأحزاب (٩٦ مفردة بنسبة ٦,٥٤٪) ، الغالبية العظمى منهم (٨٧ بنسبة ٥,٩٢٪) أعضاء فى الحزب الوطنى ، والباقى موزعون بين أحزاب الوفد والأحرار والعمل . كما اتضح عضوية نسبة أقل فى المجلس المحلى (٣٦ مفردة بنسبة ٢,٤٥٪) .

(١٣) يتضمن التقرير الأصلى كل التفاصيل الخاصة بالعينة ، والجداول الموضحة لها .

٣ ـ اعداد الاستبيان

قبل البدء فى اعداد الاستبيان ، قامت هيئة البحث بحصر المناقشات التى دارت حول مشروع القانون الذى طرحة الحزب الوطنى بشأن تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، وذلك كما وردت فى الصحافة القومية والصحافة الحزبية والمجلات الأسبوعية . وبصفة عامة تابعت مناقشة الموضوع فى وسائل الاعلام . كما قامت بعقد عدة لقاءات مع المتخصصين فى المسألة الزراعية بوجه عام . وقد تمت مناقشة ومراجعة مستشار الاستطلاع ، أ. د. أحمد حسن خبير الاقتصاد الزراعى والتخطيط بمعهد التخطيط القومى . ومن مضمون هذه القراءات والمناقشات ، تم وضع استبيان يتضمن البنود الأساسية التالية :

- □ مدى معرفة الأفراد بموضوع الاستطلاع ، ومصادر المعرفة .
- □ ضرورة تعديل القانون الحالى أوعدم تعديله .
- □ رأى مفردات عينة الاستطلاع فى المقترحات الأساسية التى تضمنها مشروع القانون ، تلك التى احتدم النقاش حولها ، وعكست قضايا خلافية . وهى : تقدير القيمة الايجارية ، وتوريث عقد الايجار ، وتحديد مدة العقد ، ونظام المزارعة أو المشاركة .
- □ رأى مفردات العينة فى العلاقة بين مشروع القانون سابق الذكر واعتبارات العدالة الاجتماعية التى وردت فى التقرير الأولى للجنة الزراعية والرى والأمن الغذائى بالحزب الوطنى ، حيث ورد « أن الوضع الحالى يفتقر إلى العدالة فى توزيع الأعباء والفوائد مع وجود خلل فى صالح المستأجر » [١٤].
- □ استطلاع لآرائهم بشأن العلاقة بين مقترحات هذا المشروع واعتبارات التنمية الاقتصادية . فقد طرح التقرير سابق الذكر أن إحدى ضرورات تغيير الوضع الحالى تتعلق بالتنمية الاقتصادية . « إذ تدهورت فى ظل الوضع الحالى أحوال الأرض الزراعية والانتاج الزراعى . . وانخفضت انتاجية الأرض والناتج الزراعى » [١٥].

---

(١٤) التقرير الأولى للمقترحات الخاصة بتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر ، لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى ، الأمانة العامة ، الحزب الوطنى الديمقراطى (يناير ، ١٩٨٦) ، ص ٣

(١٥) نفس المرجع ، ص ٤ .

□ تضمنت الاستمارة أيضاً إلى جانب البيانات الأساسية (العمر ، والتعليم والنشاط الاقتصادى) ، بعض الأسئلة حول العضوية فى الأحزاب السياسية والمجالس المحلية ، كما تضمنت أسئلة أخرى حول تاريخ الحيازة وطبيعة المحصولات الزراعية .

وقد تمت تغطية هذه البنود الأساسية بمجموعة من الأسئلة . وطبق الاستبيان على عدد محدود من المفردات (٤٥ مفردة) فى بعض قرى محافظتى الدقهلية والمنوفية ، وذلك بهدف معرفة مدى صلاحية مضمون الأسئلة للتطبيق .

وقد تبين من هذه التجربة الاستطلاعية قدرة الاداة على التمييز ، فيما عدا السؤال الخاص بتحديد مدة عقد الايجار أو استمراره دون تحديد . ولهذا فقد أعيدت صياغة معظم البنود التى تؤكد حجج المؤيدين لاستمرار العقد ، وحجج المعارضين لذلك ، والمطالبين بضرورة تحديد مدة عقد الايجار .

ومن ناحية أخرى فقد رأت هيئة البحث اضافة أسئلة أخرى إلى الاستبيان ، وذلك بناء على نتائج التجربة سابقة الذكر ، وبعد التشاور مع مستشار البحث . إذ اتضحت أهمية تحديد افضليات نظم الايجار لدى كل من المالك والمستأجر على وجه العموم ، بمعنى هل يفضل كل منهما الايجار النقدى أم المزارعة ، وما هى اسباب ذلك . فكانت اضافة الأسئلة رقم : ١٥ ، ٣١ ، ٣٢ ، فى الاستمارة التى طبقت بصفة نهائية .

كذلك تبين أنه رغم أن القانون نص على وجود عقد ايجار لدى المستأجرين ، فإن البعض منهم ليس لديه مثل هذا العقد . وبناء عليه تمت اضافة السؤال رقم ١٤ . واخيراً فقد كشفت التجربة الاستطلاعية عن بدائل جديدة فى بعض الأسئلة ، لم تكن مذكورة فى استمارة الاستبيان . منها المصادر الخاصة بمعرفة الأفراد لمشروع القانون . فقد أشارت بعض الاستجابات إلى الجمعية الزراعية وما نظمته من ندوات . وهو بديل لم يكن متضمناً بين ما ذكر (الاذاعة ، والتليفزيون ، والصحافة ، ومعارف وأصحاب) . وبهذا يتكون الاستبيان من ٤٦ سؤالاً ، بالاضافة إلى البيانات الأساسية عن المبحوثين ، وهو ما تم تطبيقه على ١٥٠٠ مفردة . وتمت عملية التطبيق النهائى على عينة الاستطلاع فى شهرى يناير وفبراير عام ١٩٨٧

جـ ـ تحليل أهم نتائج الاستطلاع

يستهدف هذا القسم من المقال عرض وتحليل النتائج الأساسية التى كشف عنها تطبيق الاستطلاع . وسوف نركز فى هذا الاطار على ما تعلق بآراء العينة بخصوص المقترحات التى وردت فى مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية [١٦] وهى : زيادة القيمة الايجارية ، والالتزام بنظام المزارعة ، وتحديد مدة عقد الايجار وعدم توريثه إلا بشروط معينة ، وحق تصرف المالك فى ملكية الأرض المؤجرة مع اقرار مبدأ التعويض .

وتجدر الاشارة بداية ، إلى مدى معرفة مفردات العينة بالمشروع سابق الذكر . وقد اتجهت الأسئلة الثلاثة الأولى فى الاستبيان إلى اختبار معرفة العينة بموضوع الاستطلاع والمصادر التى استقت منها معلوماتها ، وكذلك بنود مشروع القانون التى اتجه إليها اهتمامها . وقد اتضح من التطبيق أن اكثر من نصف العينة (٥٣,٩٦٪) كانت على علم بالموضوع ، فى حين ظلت نسبة كبيرة (٤٦,٩٧٪) ليس لديها أى معرفة بالمقترحات التى وردت فى مشروع القانون بشأن الأرض الزراعية ، وهذه النسبة الأخيرة المرتفعة نسبياً ، التى لا تعلم شيئاً من موضوع الاستطلاع ، رغم تعلقه بقضية حيوية بالنسبة لهم ترتبط بحياتهم اليومية ومصدر رزقهم ، هى نسبة مهمة . إذ يعكس ذلك قصوراً من جانب الاتصال الجماهيرى والاتصال الشخصى فى الوقت نفسه ، والذى كان لابد وأن يتجه بالاعلام والمناقشة والحوار مع أطراف القضية الحقيقيين ، بدلاً من أن يتركز هذا النقاش والحوار فى العاصمة بين أعضاء النخبة . وقد بدا أن التليفزيون كان له الأولوية بالنسبة للمجموعة التى ذكرت معرفتها لمشروع القانون . فقد كان مصدراً أساسياً وحيداً لنسبة عالية منهم (٢٨,٠٢٪) ، كما صاحب ـ كمصدر للمعرفة ـ المصادر الأخرى ، مثل الاذاعة والصحافة والأصحاب والمعارف والجمعية الزراعية . وهو ما يعكس أهمية الدور الذى يقوم به التليفزيون ـ من بين وسائل الاعلام الأخرى . مع ملاحظة ضرورة تطوير هذا الدور ، لكى يلتقى مع متطلبات وظروف القرية المصرية . وقد احتلت وسائل

---

(١٦) يتضمن تقرير البحث كل التفاصيل التى وردت فى بنود الاستبيان ، بالاضافة إلى الجداول البسيطة والمركبة التوضيحية . ونقتصر فى هذا المقام على التركيز على الآراء ازاء جوهر مشروع القانون .

الاتصال الشخصى المرتبة الثانية بعد التليفزيون كمصدر لمعرفة هذا الجزء من العينة الذى كان لديه معلومات حول الموضوع (٧٧٨ مفردة) . وهنا يأتى الأصحاب والمعارف (٢٤,٠٧٪) ، ثم الجمعية الزراعية (٦,٨٢٪) ، فى مكانة تالية كمصدر للمعلومات وحيد حول مشروع القانون . ويلاحظ أن الصحافة قد احتلت مكانة محدودة بين مصادر المعرفة (٨,٦٢٪) ، وكذلك الاذاعة (٢,٥٧٪) . ويفسر ذلك بالنسبة للصحافة ارتفاع نسبة الأمية داخل الريف المصرى . ولكن يجب فى الوقت نفسه عدم اغفال دور قراء الصحف فى نقل المعلومات إلى الآخرين ، من خلال الاتصال الشخصى . أما بالنسبة للاذاعة التى احتلت مكانة محدودة بين مصادر المعرفة ، فقد يرجع ذلك إلى عدم تغطيتها للموضوع ، خاصة الاذاعات المحلية ، مثل اذاعة الشعب ، بالاضافة إلى اهتمام الريفيين بالتليفزيون أكثر من الاذاعة . وتجدر أيضاً الاشارة إلى أن اللجان الحزبية بالقرى المختارة ، خاصة الوطنى الذى اقترح مشروع القانون ، لم تقم بأى دور اعلامى حول الموضوع . إذ لم يذكر من بين مصادر المعرفة بالقانون ، أى ندوة أو مناقشة نظمتها اللجان الحزبية ، من أجل مشاركة أطراف القضية فى موضوع يتعلق بهم بالأساس .

وقد اتضح من تحليل النتائج أن مفردات العينة التى لديها معرفة بمشروع القانون قد اتجهت معلوماتها بالأساس نحو بعض البنود دون الأخرى . فقد استحوذ البند الخاص بزيادة القيمة الايجارية على أكبر اهتمام بين هذه المجموعة . فقد ذهب ٦٩,٣٧٪ ، أى ٥٣٩ مفردة ، إلى أن القانون الجديد سيزيد من القيمة الايجارية للأرض الزراعية . بينما حصلت البنود الأخرى المقترحة فى المشروع على درجة اهتمام والمام أقل . فعلى سبيل المثال ، أشار ٩ أفراد فقط (بنسبة ١,١٦٪) إلى أن القانون الجديد سوف يأخذ بنظام المزراعة ، وأشار ١٩ (بنسبة ٢,٤٥٪) إلى أن هذا القانون سوف يجعل للمالك الحق فى التصرف فى ملكيته المؤجرة .

ويلاحظ أنه بالنسبة للحالات التى لديها المعرفة بأكثر من بند من بنود المشروع المقترح ، كان موضوع زيادة القيمة الايجارية بارزا باستمرار مع تلك البنود الأخرى . وهو ما يعنى أولويته بالنسبة لاهتمام كافة الأطراف ، وهى نتيجة منطقية .

والتساؤل الآن هو : ماذا عن استجابات العينة بشرائحها المختلفة لمقترحات القانون ؟

١ ــ آراء العينة ازاء زيادة القيمة الايجارية

طرح مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، زيادة القيمة الايجارية إلى ١٥ مثلاً للضريبة ، وهو ما يعنى رفعها مرة أخرى على ما هى عليه الآن (٧ أمثال الضريبة) . وترى لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى بالحزب الوطنى فى تقريرها أن هذه الزيادة من شأنها تحقيق العدالة واحداث التوازن بين دخل كل من المؤجر والمستأجر . فأعباء الملاك تزايدت باستمرار خلال العشرين عاماً الماضية ، وحدث العديد من التغيرات الاقتصادية فى المجتمع المصرى بحيث أصبحت القيمة الايجارية المستحقة على أساس قانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ غير واقعية (١٧) . وقد بدا من متابعة المناقشات التى ثارت حول اقتراح زيادة القيمة الايجارية اتفاق معظم الاتجاهات على مبدأ الزيادة ومراجعته ، إلا أن الخلاف قد احتدم حول مقدار الزيادة التى اقترحها مشروع القانون ، كما ثار حول الأسس التى استندت عليها اللجنة فى تقدير أعباء كل من المالك والمستأجر ، ثم حساب قيمة الزيادة .

وقد حرص الاستبيان على أن يتعرف على آراء العينة بمختلف شرائحها بخصوص استمرار القيمة الايجارية على ما هى عليه أو زيادتها ، وذلك قبل توجيه سؤال مباشر عن رأيهم فيما اقترحته الحكومة . فكان السؤال رقم ١٨ : هل يظل ايجار الأرض كما هو الآن أم يزيد ؟ وقد أشارت النتائج الاجمالية للعينة إلى أن حوالى ٤٩,٠٨٪ يرون استمرار الايجار على ما هو عليه ، فى حين ذهبت نسبة ٥٠,٤٤٪ إلى ضرورة زيادته . ويلاحظ أن استجابات المستأجرين قد أتت فى معظمها مؤيدة لاستمرار القيمة الايجارية على ما هى عليه (٧٧٪) من شريحة المستأجرين نقداً ، و(٦٤,٢٩٪) من شريحة المستأجرين مزارعة . كما أن أكثر من نصف شريحة الملاك والمستأجرين فى نفس الوقت تؤيد استمرار الايجار على ما هو عليه (١٧٩ مفردة ، بنسبة ٥٧,٩٣٪ من هذه الشريحة) .

وعلى الجانب الآخر فقد بدا المؤيدون لاستمرار الوضع الحالى فى الايجار من بين الملاك أقلية (١٢١ مفردة بنسبة ٢٠٪ من الملاك) . وذهب غالبيتهم (٤٧٩ مفردة بنسبة

---

(١٧) ينص هذا القانون على أن « لا يجوز د بزيد قيمة الاجرة السنوية للأراضى الزراعية على سبعة أمثال الضريبة العقارية السارية » بهذا الشأن راجع التقرير الأولى للجنة الحزب ... ص د ص ٦

١٧,٧٩٪) إلى تغيير الوضع وتأييد فكرة زيادة القيمة الايجارية .

والجدير بالاشارة إليه فى هذا المجال ، أن هناك نسبة من المستأجرين ولو أنها صغيرة نسبياً (٢٢,٨١٪) قد وافقت على فكرة زيادة القيمة الايجارية ، وهى تقابل النسبة المحدودة المماثلة تقريباً من الملاك التى ترى أن تظل القيمة الايجارية كما هى .

وقد تبين من سؤال شرائح العينة المختلفة ــ والتى وافقت على مبدأ زيادة الايجار ــ عن قيمة الزيادة التى يقترحونها : وهل تكون مرة أم مرتين أم ثلاث مرات على ما هى عليه ، أنه قد اتجهت آراء نسبة كبيرة منهم (٤٠,٣٢٪) إلى أن تكون الزيادة بمقدار مرة واحدة ، وأيدت نسبة أقل (٢٠,٤٣٪) أن تكون الزيادة بمقدار مرتين . ثم كانت النسبة الأقل (١٦,٣٧٪) مؤيدة لاقتراح أن تكون الزيادة ثلاث مرات على ما هى عليه .

وتتضح الصورة أكثر إذا قمنا بتوزيع هذه الآراء بين الشرائح الثلاث التى تضمنتها العينة . بعبارة أخرى الربط بين وضع الحائز واستجاباته إزاء قيمة زيادة الايجار :

- ففى شريحة الملاك الموافقين على مبدأ زيادة الايجار (عددهم المطلق ٤٧٩ مفردة) ، أيدت نسبة ,٣٥٪ منهم أن تكون الزيادة بمقدار مرة واحدة ، أى بنسبة (٢٧,٧٧٪) من جملة الملاك . كما رأت نسبة ٢٤,١٦٪ من هذه الشريحة الموافقة ، أن تكون الزيادة بمقدار مرتين عما هى عليه (٢٠,٦٢٪) ، أى نسبة (١٦,٣٦٪) من جملة الملاك .
- أما شريحة المستأجرين الذين وافقوا على زيادة الايجار ، فقد أيد أكثر من نصفهم (٥٥,٧٣٪) أن تكون قيمة الزيادة مرة واحدة على ما هى عليه ، أى نسبة (١٢,٠٩٪) من المستأجرين ككل .
- وقد تشابهت آراء الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه مع الشريحة السابقة ، فى تأييد أكثر من نصف آرائهم لزيادة القيمة الايجارية مرة واحدة عما هى عليه الآن .

وهكذا وقبل أن يطرح اقتراح الحكومة بزيادة ايجار الأرض مرة مماثلة لما هى عليه ، سعت الأسئلة السابقة إلى تبين موقف العينة من المبدأ فى حد ذاته ، وقيمة زيادة الايجار .

وقد اتجه السؤال (٢٠) لاستطلاع آراء العينة فيما تفكر فيه الحكومة الآن بشأن زيادة الايجار مرة مماثلة لما هو عليه . وهنا ارتفعت نسب غير الموافقين على الزيادة . ويعكس ذلك المقارنة بين السؤال الثامن عشر ، والسؤال السابق (رقم ٢٠) ، الذى أفصح عما

تفكر فيه الحكومة بشأن زيادة الايجار . ولعل ذكر « الحكومة » فى صيغة السؤال هو الذى جعل الاستجابات تختلف ، إزاء شعورها بجدية الفكرة . وتكشف الاتجاهات العامة للآراء داخل العينة الكلية ، عن أن نسبة الموافقين قد بلغت ٣٩,٩٥٪ ، فى مقابل أغلبية لم توافق (٥٨,٤٩٪) ، مع ملاحظة انخفاض نسبة من لا رأى لهم (١,٤٣٪) ، التى قد يفسرها اهتمام مفردات العينة بموضوع الاستطلاع الذى يحتل مرتبة حيوية لديهم .

ــ ولعل ابراز توزيع هذه الاستجابات على الشرائح الثلاث (مالك ومستأجر ومالك ومستأجر فى الوقت نفسه) يعطى صورة ادق للعلاقة بين هذه الآراء ووضع الحائز .

بشأن آراء الملاك ، وافق ٦٠,١٧٪ منهم على فكرة الحكومة فى زيادة الايجار مرة مماثلة لما هى عليه . إلا أنه يلاحظ فى الوقت نفسه أن نسبة كبيرة منهم تبلغ ٣٧,٣٦٪ لا توافق على ذلك ، وقد يفسر ذلك عدم الموافقة على قيمة الزيادة . فى السؤال السابق (رقم ١٩) جاءت كثير من استجابات الملاك تؤيد الزيادة فى الايجار مرتين أو ثلاث مرات . أما نسبة من لا رأى لهم داخل هذه الشريحة فقد بلغت ١,٨٢٪ ، وهو ما يعكس موقف ١١ مفردة من الملاك . وقد يكون ذلك فى حد ذاته تعبيراً عن موقف الرفض الصامت . ويلاحظ أن نسبة عالية من الملاك غير المؤيدين لاقتراح زيادة الايجار مرة أخرى عما هى عليه ، يقعون فى فئات الحيازات الصغيرة . ففى الفئة أقل من فدان يتركز ٥٤,٥٢٪ من الملاك غير المؤيدين للاقتراح سابق الذكر . هذا بينما ترتفع نسب الموافقة على اقتراح زيادة القيمة الايجارية ، كلما انتقلنا إلى فئات حيازية أكبر نسبياً .

أما داخل شريحة المستأجرين ، فقد تقارب عدد من وافق على الزيادة مع مثيله فى السؤال رقم ١٨ ، الذى كان يستطلع آراء العينة ازاء المبدأ بوجه عام . ويمثل هؤلاء نسبة ٢٠,١١٪ من جملة المستأجرين . وقد ارتفعت نسبة غير الموافقين على الاقتراح بالزيادة فى شريحة المستأجرين . فقد رفضها ٧٩,٥٣٪ من المستأجرين نقداً ، و٦٧,٨٦٪ من المستأجرين مزارعة . وهو ما يعكس آراء ٤٢٧ مفردة من جملة المستأجرين ، تركز معظمهم فى فئات الحيازة أقل من ٣ أفدنة ، وعلى وجه الخصوص أقل من فدان واحد (٧٣,١١٪ من المستأجرين) . ويفسر ذلك انخفاض دخولهم مع انخفاض حيازاتهم على وجه العموم . وبشأن شريحة الملاك والمستأجرين فى الوقت نفسه ، يلاحظ عليها ارتفاع نسبة عدم الموافقة على زيادة القيمة الايجارية . فقد رفضها حوالى ٢٠ مفردة من جملة هذه الشريحة (وذلك بنسبة ٦٣,٣٥٪) .

وفى تحليل أسباب هذه المواقف المختلفة من جانب شرائح العينة ، فقد اتجه السؤال رقم ٢١ نحو جملة الموافقين فى العينة على اقتراح الحكومة بزيادة القيمة الايجارية مرة مماثلة لما هى عليه . وقد استندت نسبة كبيرة من شريحة الملاك الموافقين على ضرورة تحقيق مبدأ العدالة بالنسبة للملاك . وكانت النسبة التى تعبر عن وزن هذا الاعتبار ٧٣,٩٧٪ من هذه الشريحة ، أى ٤٤,٦٣٪ من اجمالى عدد الملاك فى العينة . وقد كان لنفس المبدأ اعتباره لدى نسبة كبيرة من شريحة الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه (٧٦٪ منهم) أى ما يمثل ٢٦,٨٦٪ من هذه الشريحة ككل ، وليس فقط من وافق منهم .

أما بالنسبة لشريحة المستأجرين الذين وافقوا على زيادة القيمة الايجارية ، فقد تمثلت الاعتبارات التى طرحوها فى تحقيق العدل للمالك ، وذلك بنسبة ٥٨,٣٪ من المستأجرين الموافقين على زيادة الايجار ، وهم يمثلون ١١,٦٤٪ من اجمالى عدد المستأجرين فى العينة . ثم كان الاعتبار التالى حل المشاكل بين الملاك والمستأجرين ، وذلك بنسبة ٣٢,٤١٪ من شريحة المستأجرين الموافقين ، وهو ما يمثل ٦,٢٤٪ من جملة المستأجرين .

ومن ناحية أخرى ، فقد استند المعارضون لزيادة الايجار على فكرة العدالة أيضاً ، وإن كان منظور كل شريحة لهذه العدالة يختلف عنه عند الأخرى . ففى شريحة الملاك غير الموافقين ، اعتقدت نسبة ٦٤,٢٢٪ منهم أن قيمة هذه الزيادة لا تحقق العدالة بالنسبة للملاك (وهو ما يمثل ٢٤,٦٣٪ من اجمالى الملاك) . وذهبت نسبة ٣٥,٣٤٪ من هؤلاء الملاك إلى أن الزيادة المقترحة لا تحقق العدالة بالنسبة للمستأجر ، وهى نسبة تعكس آراء ١٣,٥٥٪ من اجمالى الملاك . وفى المقابل ، فإن معظم المستأجرين الذين لم يوافقوا على الاقتراح تركزت أراؤهم فى أن الزيادة لا تحقق العدالة بالنسبة لهم (٨٨,٧٣٪ منهم ، أى حوالى ٧٥,٢٤٪ من اجمالى المستأجرين) .

أما الشريحة الثالثة ، وهى الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه ، فإن المبرر الأول لعدم الموافقة على الزيادة هو أنها لا تحقق العدالة للمستأجر (٨٩,٨٠٪ منهم أى حوالى ٥٧,٩٣٪ من اجمالى هذه الشريحة الثالثة) . وأقلية محدودة من هذه الشريحة (٩,٧٠٪) ترى فى الزيادة عدم تحقيق العدالة بالنسبة للمالك . ويعنى هذا أن معظم المعارضين لزيادة القيمة الايجارية لدى شريحة الملاك المستأجرين ، قد تقابلت مواقفهم مع الشريحة الكبرى المعارضة من المستأجرين . وهو ما يعنى أيضاً تغلب مصالحهم كمستأجرين عنها كملاك ، باعتبار أن الشق الأول فى صفتهم (مستأجرين) يواجه تهديداً فى المصلحة .

والخــلاصــة : أن آراء العينـة ازاء اقـتراح زيادة القيمـة الايجـارية قد تنـوعت واختلفت ، وفقاً لمتغير أساسى هو وضع الحائز (مالك ، مستأجر ، مالك ومستأجر فى الوقت نفسه) . ويبدا أن الاتجاه العام لدى الملاك هو نحو قبول الاقتراح ، بينما رفضه معظم المستأجرين ، كما رفضه الملاك المستأجرون . فى الوقت نفسه جاء تأييد الشريحة الأولى مستنداً بالاساس على مبدأ تحقيق العدالة بالنسبة للملاك ، فى حين أن الرفض فى الشريحتين الثانية والثالثة قد استند إلى تحقيق العدالة بالنسبة للمستأجر .

٢ ـ آراء العينة بشأن الالتزام بنظام المزراعة

طرح مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية الالتزام بنظام المزارعة ، والتأكيد على تنفيذ جميع بنوده التى حددها قانون الاصلاح الزراعى . وقـد طرحت لجنـة الزراعة والرى والأمن الغذائى فى تقريرها عن المشروع [١٨] بعض الجـوانب الايجـابية التى يتسم بها هذا الأسلوب من الاستغلال الزراعى . ومن أهم هذه الايجابيات أن التأجير بطريق المزراعة من شأنه تحقيق دخل متعادل لطرفى العلاقة الايجارية ، كما لا يضمن طرد المستأجر ، فضلاً عن أنه يحقق زيادة فى الانتاج . ورأت اللجنة أن نظام المزارعة يؤدى إلى أن يقتسـم المالك والمستأجر صافى الناتج من الأرض ، سواء كان كبيراً أو قليلاً ، وفى ذلك عدالة مطلقة للطرفين . ورد أيضاً فى التقرير سابق الذكر ، أنه من بين ايجابيات نظام المزارعة أنه يزيل موجة الحقد والكراهية من نفوس فئة المـلاك بالنسبـة لفئـة المستأجرين نقداً ، وهو حقد ناتج عن عدم استفادة الملاك من ناتج أراضيهم بالقدر الذى يعود على المستأجرين . وإذا كان ما سبق يعكس مبررات مشروع القانون فى أخذه بنظام المزراعة فى استغلال الأرض ، فماذا عن رأى العينة بشرائحها المختلفة ؟

قبـل أن يتـوجه الاستبيان بسؤال مباشر عن اقتراح الايجار بالمزراعة ، استهدف التعرف على وجهة نظر العينة ازاء نظام المزارعة وعلاقته بمصالح الملاك والمستأجرين . فتم توجيه السـؤال رقم ٢٩ حول إن كان نظام المـزارعة يحقق مصلحة المالك ، أو مصلحة

(١٨) التقرير الأولى للجنة الزراعة . ، م . س . د، ص ١٣ .

المستأجر ، أم يحقق مصلحة مشتركة للأثنين معاً ؟ اتجهت آراء أكثر من نصف العينة الكلية (٧١,٥١٪) إلى القول بأن هذا النظام من شأنه أن يحقق مصلحة المالك فقط . وعلى الجانب الآخر ذهبت نسبة محدودة (٥,٨٠٪) إلى القول بأن نظام المزارعة يحقق مصلحة المستأجر . وبين الاثنين مجموعة آراء تأخذ موقفاً وسطاً ، وترى أن المزارعة تحقق مصلحة الملاك والمستأجرين معاً . وبتوزيع هذه الآراء الكلية على الشرائح المختلفة ، يلاحظ أن معظم المستأجرين هم الذين رأوا فى هذا النظام تحقيقاً لمصلحة المالك (٣٩٢ مفردة بنسبة ٧٦,٤١٪ من المستأجرين) ، ونسبة محدودة (٢٦,١٢٪) من الملاك تبنت الرأى السابق نفسه . وافق معهم غالبية الملاك والمستأجرين فى الوقت نفسه (٦٢,٢٨٪ من هذه الشريحة) . وقد بدت النسب المؤيدة لفكرة أن نظام المزارعة يحقق مصلحة المستأجر محدودة جداً بين الشرائح الثلاث .

هذا وقد ارتفعت بين شريحة الملاك نسبة تأييد مقولة أن المزارعة تحقق مصلحة الطرفين معاً أى المالك المستأجر ، وكان ذلك بنسبة ٦١,٨٢٪ ، وتناقصت النسبة داخل شريحة المستأجرين نقداً (١٢,٠٩) ، وارتفعت نسبياً داخل شريحة المستأجرين مزارعة (١٩ مفردة بنسبة ٦٧,٨٦٪ من هذه الشريحة) . أما عن الملاك والمستأجرين فى الوقت نفسه ، الذين يرون أن المزارعة تحقق مصلحة الطرفين ، فقد بلغت نسبتهم ٢١,٣٦٪ .

وبعد هذا وجه السؤال التالى (٣٠) إلى العينة الكلية ، للتعرف على آرائها ازاء الاقتراح الخاص بتحويل الايجار النقدى للأرض إلى ايجار بالمزارعة . وقد أبدت الغالبية (٦٢,٣٦٪) عدم موافقتها على ذلك ، فى حين وافقت الأقلية (بنسبة ٣٤,٨٥٪) ، وكانت نسبة من لا رأى لهم ٢,٥٢٪ .

ويلعب وضع الحائز دوراً أساسياً فى علاقته بهذا الرأى . إذ أن غالبية الملاك (٦٦,٧٨٪ منهم) وافقت على اقتراح الالتزام بنظام المزارعة بدلاً من الايجار النقدى ، ورفضته الأقلية داخل هذه الشريحة . وعلى الجانب الآخر ، لم توافق غالبية شريحة المستأجرين على هذا النظام المقترح ، وكان من بينهم بعض المستأجرين مزارعة ، وكان رفضهم بنسبة ٩٠,٣٨٪ من أجمالى المستأجرين . أما الشريحة الثالثة ، وهى الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه ، فإن الأقلية (١٨,٣٢٪) أيدت نظام المزارعة ، والغالبية ٧٨,٥٠٪ من شريحة الملاك والمستأجرين فى الوقت نفسه) رفضت هذا النظام .

ويلاحظ فى ارتباط هذه الاستجابات بحجم الحيازات أن غالبية المستأجرين الذين رفضوا اقتراح نظام المزراعة لهم حيازات صغيرة : أقل من فدان (٨٤,٦٧٪) ، ومن فدان إلى أقل من فدانين (٨٧,٨٤٪) . وترتفع نسبة الملاك الموافقين مع ارتفاع حجم الحيازة ، وبخاصة ابتداء من ٣ أفدنة (٥٨,٥٢٪ موافقون) ، وتصل نسبة الموافقة فى فئة الحيازة من ٥ أفدنة إلى ٦ أفدنة إلى ٧٦٪

وتتفق النسبة السابقة إلى حد كبير مع واقع البيانات [١٩] ، إذ تتركز نسبة كبيرة من الحيازات المشتركة فى الفئة ما بين ٣ إلى عشرة أفدنة ، بعدها تصبح الحيازات المشتركة (التى تأخذ بنظام المزارعة) والحيازات المملوكة ، الشكلين السائدين معاً لاستخدام الأرض الزراعية .

وقد اتجه السؤالان التاليان نحو التعرف على أسباب الموافقة وأسباب الرفض لدى الشرائح المختلفة فى العينة .

واستندت نسبة كبيرة من الموافقين على اقتراح نظام المزارعة ، إلى أنه نظام يحقق العدالة (٥٧,٤٥٪ من الملاك الموافقين ، وهو ما يمثل نسبة ٣٨,٨٤٪ من جملة الملاك) . ويلاحظ أن الاعتبارات الأخرى ، مثل زيادة انتاجية الأرض ، وحل مشاكل القانون الحالى ، قد استند إليها نسب محدودة من الملاك الذين وافقوا على نظام المزارعة .

وتنطبق الملاحظة نفسها بالنسبة للموافقين داخل شريحة المستأجرين وشريحة الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه . إذ بالرغم من انخفاض نسبة الموافقين على هذا النظام بين المستأجرين ، إلا أن غالبيتهم (٦٤,٤٦٪) اعتقدوا أن نظام المزارعة يحقق العدالة . كما بلغت نسبة الاستناد على مبرر العدالة بين الملاك المستأجرين الموافقين ٨٧,٧٥٪ .

أما بالنسبة لغير الموافقين على نظام المزارعة وتوزيعهم بين مختلف الشرائح ، فإن معظم الملاك غير الموافقين رأوا أن هذا النظام يظلم المستأجر (٥٣,٣٣٪ منهم ، وهو ما يعكس نسبة ١٥,٨٢٪ من شريحة الملاك ككل) . كما أن غالبية المستأجرين الرافضين لنظام المزارعة يرون أنه نظام يظلم المستأجر (٦٦,٥٣ من شريحة المستأجرين الرافضين ، وهو ما يعكس ٦١,٧٩٪ من جملة المستأجرين) .

أما أهم مبررات رفض نظام المزارعة لدى شريحة الملاك المستأحرين فى الوقت

---

(١٩) يس ، م . س . ذ . ، ص ١٢٢ .

نفسه ، فهو أيضاً أن مثل هذا النظام من شأنه ظلم المستأجر . (١٨, ٦٧٪ داخل شريحة الملاك المستأجرين الرافضين للمزارعة ، وهو ما يعكس ٥٣,٤١٪ من اجمالى عدد هذه الشريحة) .

والخلاصة بشأن آراء العينة فيما تضمنه مشروع القانون للتحول نحو نظام المزارعة ، أن غالبية الملاك وافقت على هذا الاقتراح استناداً إلى مبدأ العدالة وبخاصة أصحاب الحيازات المتوسطة . فى حين رفض هذا الاقتراح معظم المستأجرين ، باعتبار أنه نظام يظلم المستأجر بصفة أساسية . أما شريحة « الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه » ، فقد دعمت هى الأخرى رأى المستأجرين برفضها اقتراح المزارعة فى معظمها ، واستنادها إلى أن من شأنه ظلم المستأجر .

٣ ــ آراء العينة فى الاقتراح الخاص بعدم توريث عقد الايجار والسماح بتأجيرها إلى أحد الأبناء بحيث تكون حرفته الأساسية الزراعة

كان من بين المقترحات التى تضمنها مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، عدم توريث عقد الايجار . وترى لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى بالحزب الوطنى ، فى تقريرها عن المقترحات التى تضمنها المشروع ، أن عقد الايجار كان قائماً بين المالك والمستأجر المتوفى ، والذى استفاد هو وأسرته من الأرض المؤجرة طوال حياته ، وتوريث عقد الايجار يحرم المالك من حقه فى استغلال أرضه . وترى اللجنة ــ فى تقريرها ــ أنه حرصاً على دخل الأسرة المستأجرة ، فإنها ترى عدم النص على توريث عقد الايجار . إنما يجوز للمالك عرض الأرض بالايجار النقدى (١٥ مثل الضريبة) أو بالمزارعة ، على أحد الأبناء أو من ينوب عنه بشرط أن يكون مزارعاً ، وكان يشارك المستأجر الزراعى فى العمل بالأرض نفسها . مع تعويض باقى الورثة نقداً ، إذا كانوا لا يعملون بالزراعة ، ولا تتوافر لهم تلك الشروط . وتعتقد اللجنة أن هذا من شأنه أن يمنع تفتيت الحيازات الزراعية بتقسيم الأرض بين أبناء المستأجر [٢٠] .

وقد تضمن الاستبيان ثلاثة أسئلة (٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨) موجهة إلى العينة للتعرف على

---

(٢٠) التقرير الأولى للمقترحات . . ، م. س. ذ ، ص ١٣ - ١٤ .

آرائها بشأن هذا الاقتراح المهم ، ومبررات الموافقة أو الاعتراض . وبسؤالهم عن رأيهم فيها « إذا كان عقد الايجار لا يورث إلا إذا كان ابن المستأجر المتوفى هو الذى يزرع الأرض » وافق على هذا الرأى فى العينة الاجمالية ٥٤,٢٨٪ ، ولم يوافق عليه ٤٤,٤٩٪ منها ، ولم تزد نسبة من لا رأى لهم على ١,٦٪ .

وقد ارتفعت نسبة الملاك الذين وافقوا على هذا الاقتراح بعدم توريث عقد الايجار (٧١,٥٧٪ من جملة الملاك) ، وانخفضت نسبة المعارضين له (٢٥,٤٥٪) .

وعلى الجانب الأخر ، لم يوافق معظم المستأجرين (٧٢,٤٧٪) ، وبلغت نسبة من وافقوا على الاقتراح ٣٦,٥٩٪ . فى حين وافق نصف الملاك المستأجرين (٥٠٪) على اقتراح عدم توريث عقد الايجار ، ورفضه النصف الآخر من هذه الشريحة تقريباً (٤٩,٠٦٪) .

ـ وفى تفسير موافقة الشرائح المختلفة على هذا الاقتراح ، تبين ، بالنسبة للملاك ، أهمية الاعتبار الخاص بحصولهم على حقهم (٣٧,٢٤٪ من شريحة الملاك الموافقين ، وهو ما يعكس آراء ٢٧,٢٧٪ من الملاك ككل) . كما برزت أهمية اعتبار آخر ، هو أن عدم توريث عقد الايجار أفضل للاهتمام بالأرض الزراعية (٢٣,٤٧٪ من شريحة الملاك الموافقين ، وهو ما يعكس آراء ١٧,١٩٪ من الملاك ككل) . وبشأن شريحة المستأجرين الذين وافقوا على الاقتراح ، فقد كان للاعتبار الخاص بالاهتمام بالأرض الزراعية وزن أكبر نسبياً (٢٥,٢٤٪ من شريحة المستأجرين الموافقين ، وهو يمثل ٢١,٣٥٪ من عينة المستأجرين) ويلى هذا الاعتبار فى الأهمية أن مثل هذا الاقتراح سوف يحل كثيراً من الخلافات بين الملاك والمستأجرين . (٢١,٣٥٪ من المستأجرين الموافقين ، وهو يمثل ٨,٥٨٪ من جملة المستأجرين) .

وبالنسبة لشريحة الملاك والمستأجرين الذين وافقوا على اقتراح عدم توريث الأرض الزراعية ، كان لاعتبار حصول المالك على حقه الأولوية ، وتلاه الاعتبار الخاص بعدم تفتت الحيازة ، وكان ذلك بنسبة ٢٣,٨٩٪ و١٣,٨٣٪ على التوالى من جملة شريحة الملاك المستأجرين الموافقين ، وهو ما يعكس آراء ١١,٨٠٪ ، و٦,٨٣٪ من هذه الشريحة ككل) .

وفى اطار هذا الاقتراح أيضاً ، يبقى التعرف على أسباب عدم موافقة البعض داخل الشرائح المختلفة . وكانت أهم اسباب عدم الموافقة داخل شريحة الملاك أن المستأجر

لن يشعر بالأمان ، وسوف تزيد الخلافات بين الملاك والمستأجرين ، كما أن المستأجر سيهمل أرضه الزراعية . وقد استند إلى الاعتبار الأول ٢٩,٧٤٪ من مجموعة الملاك غير الموافقين ، وهو ما يعكس رأى ٧,٤٧٪ من الملاك ككل . كما كان للاعتبار الثانى مكانة تالية ، إذ اعتقدت نسبة ٢٦,٥٨٪ من الملاك غير الموافقين أن الخلافات ستزداد بين الطرفين ، وهو ما يعكس رأى ٦,٩٤٪ من جملة الملاك . أما الاعتبار التالى فى الأهمية ، وهو اهمال الأرض الزراعية ، فقد استند إليه ٨,٢٢٪ من الملاك غير الموافقين ، وهو ما يعكس ٢,١٥٪ من جملة الملاك .

أما الاعتبارات التى استند إليها المستأجرون لتبرير عدم موافقتهم على اقتراح عدم توريث الأرض الزراعية ، فقد تمثلت فى عدم شعورهم بالأمان (٤٥٪ من المستأجرين غير الموافقين وهو ما يعكس آراء ٢٨,٤١٪ من جملة المستأجرين) . والاعتبار التالى فى الأهمية بالنسبة لشريحة المستأجرين ، تمثل فى امكانية تزايد الخلافات بين الملاك والمستأجرين (١١,٦٩٪ منهم ، وهو ما يعكس آراء ٧,٣٨٪ من شريحة المستأجرين ككل) .

أما عن الشريحة الثالثة . « الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه » ، فقد بدا أن أهم اعتبار لعدم الموافقة على اقتراح زيادة الايجار هو عدم شعور المستأجر بالامان (٤١,١٣٪ من هذه الشريحة غير الموافقة ، وذلك بنسبة ٢٠,١٨٪ من الملاك المستأجرين) . ثم جاء اعتبار تزايد المشاكل بين الملاك والمستأجرين فى المرتبة التالية (١٤,٥٥٪ من هذه الشريحة غير الموافقة ، بنسبة ٧,٤٤٪ من مجموع الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه .

والخلاصة : بشأن آراء شرائح العينة بخصوص اقتراح عدم توريث الأرض الزراعية موافقة غالبية الملاك للحصول على حقهم ، وذلك لتوجيه مزيد من الاهتمام للأرض الزراعية . ومعارضة غالبية المستأجرين الذين استندوا إلى أن هذا الاقتراح لن يشعرهم بالأمان ، وأن من شأنه زيادة الخلافات بين الملاك والمستأجرين . ورغم اتفاق الشريحة الثالثة ـ الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ـ مع الحجج التى طرحها المستأجرون ، إلا أن هذه الشريحة ككل قد انقسمت على نفسها : فنصفها كان إلى الجانب الاقتراح ، وأضاف وزناً لرأى غالبية الملاك ، والنصف الآخر عارض الاقتراح ، وأضاف وزناً لرأى غالبية المستأجرين المعارضين لهذا الاقتراح .

٤ ـ آراء العينة بشأن اقتراح تحديد مدة عقد الايجار

تضمنت مقترحات مشروع قانون تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية ، ضرورة تحديد مدة لسريان عقود الايجار يتم الالتزام بها بين طرفى التعاقد ، وتحديد طريقة وأسلوب الاخطار الخاص بإنهاء العلاقة الايجارية ، وعدم الرغبة فى تجديدها ، وذلك قبل انتهاء الموعد بسنة على الأقل .

ويسؤال مفردات العينة عن رأيهم فى أن يكون لعقد الايجار مدة محددة أو يستمر ، أجابت نسبة ٣٥,٧٧٪ بتفضيلها لأن يكون له مدة محددة ، فى حين ذهبت الأغلبية (٦٢,٨٠٪) إلى استمراره ، وظهرت نسبة لا رأى لها محدودة ، تقارب استجابات الأسئلة السابقة (١,٣٧٪) .

إلا أنه من الأهمية بمكان التعرف على توزيع هذه الاستجابات وفقاً لوضع الحائز ، باعتباره محدداً رئيسياً للرأى . وقد اتضح فى شريحة الملاك أن غالبيتهم (بنسبة ٧٠,٥٨٪) يوافقون على تحديد مدة عقد الايجار ، فى حين لم توافق الأقلية منهم (بنسبة ٢٦,٧٨٪) . والملاحظ ارتفاع نسبة من لا رأى له داخل شريحة الملاك أكثر منها فى الشرائح الأخرى ، إذ بلغت نسبتها ٢,١٥٪ (وهو ما يعكس موقف ١٣ مفردة لا رأى لهم) . وقد يعبر ذلك عن رفض فكرة تحديد المدة أو عدم امكانية صياغة رأى ازاء هذا السؤال .

أما بالنسبة لشريحة المستأجرين ، فالأقلية المحدودة رأت أن يكون للعقد مدة محددة ، وهم فى معظمهم من المستأجرين نقداً (٣٥ مفردة بواقع ٦,٨٢٪) ، فى حين ذهبت الغالبية إلى عدم الموافقة على تحديد المدة وأيدت استمرارها ، وذلك بنسبة ٩٢,٢٠٪ فى شريحة المستأجرين نقداً ، و٧١,٤٣٪ فى شريحة المستأجرين مزارعة . أما عن آراء شريحة الملاك المستأجرين ، فالأقلية وافقت على تحديد العقد (بنسبة ١٧,٣٩٪ من هذه الشريحة) ، فى حين أيدت الغالبية استمرار العقد (بنسبة ٨١,٩٨٪) من شريحة الملاك المستأجرين .

وهكذا فإن شريحة الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه تميل إلى رأى واحد مع شريحة المستأجرين ، إذا ظهرت عوامل تهدد الشق الثانى من مصالحهم بصفتهم مستأجرين . اتضح ذلك فى موقفهم السابق من تأييد استمرار العقد . ويلاحظ أيضاً فى مواقف أخرى ،

مثـل اقـتراح عدم توريث عقـد الايجـار ، أن هذه الأغلبية المؤيدة لموقف المستأجرين اختفت ، وانقسم أفـراد هذه الشريحـة نصفـين . المحـك إذن بالنسبـة لهم هو وزن مصـالحهم كمستأجرين ازاء مصالحهم كملاك ، وبخاصة أن هذه الحيازات المشتركة تظهر فى الفئات المتوسطة من أحجام الحيازة وهو متغير ثابت .

وفى طرح مبررات المـوافقة على تحديد مدة عقد الايجار ، احتلت بعض العوامل الأولوية بالنسبة لشريحة الملاك الموافقين على تحديد مدة العقد . وأهم هذه العوامل ، وفقاً لترتيبها ، أن يتمكن المالك من التصرف فى أرضه ، وأن تتوافر له فرصة زراعة الأرض بنفسه ، ويكون له الحق فى اعادة تأجير أرضه ، ولكى يهتم بها ويزيد الانتاج . وقد ذكر كثير من مفردات هذه الشريحة أكثر من اعتبار واحد ، بمعنى تكرار إحدى هذه الحجج مع حجة أخرى لتبرير موافقته على تحديد مدة العقد .

وقـد استنـد إلى الاعتبـار الأول وحـده ، أى حق التصرف فى الأرض ، نسبـة ٤٥,٩٢٪ من الموافقين داخل شريحة الملاك ، وذلك بنسبة ٣٢,٥٦٪ فى عينة الملاك ككل . ويرتبط باعتبار حق المالك فى التصرف فى أرضه حقه فى زراعتها ، وقد ذكرها حوالى ٥,١٢٪ من الملاك الموافقين على تحديد العقد ، وذلك بنسبة ٣,٦٤٪ من عينة الملاك ككل . وأشار إلى حق المالك فى تأجير أرضه نسبة ٦,٠٦٪ من هذه الشريحة ، أى ٤,٣٠٪ من الملاك ككل . وتوزعت باقى الآراء على أكثر من عامل من العوامل السابقة ، التى تفسر تأييد هذه المجموعة من الملاك لتحديد عقد الايجار .

أما بالنسبة للمستأجرين الذين وافقوا على تحديد العقد ، وهم أقلية محدودة (حوالى ٣٥ مفردة) ، فإن معظمهم يستندون إلى اعتبارات اهتمام الفلاح بأرضه ، وتمكين المالك من حقه فى التصرف فى الأرض .

أما شريحة الملاك والمستأجرين الذين أيدوا تحديد مدة عقد الايجار ، فإن معظمهم استنـد إلى اعتبـار حق المـالـك فى التصرف فى أرضـه (٥٢,٧٢٪ من شريحـة الملاك المستـأجـرين المـوافقين على تحديد العقد) . أما باقى الآراء الموافقة فهى موزعة على اعتبارات الاهتمام بالأرض الزراعية ، وحق المالك فى اعادة تأجير أرضه ، وزيادة الانتاج .

أما عن تفسير الآراء التى لم توافق على تحديد مدة العقد ، وطالبت باستمراره ، فقد تنوعت هى الأخرى بين الشرائح المختلفة . ففى شريحة الملاك ، تركز أكثر من نصف

الآراء حول الاعتبار الخاص بشعور الفلاح بالاستقرار (٥١,١٤٪ من الملاك المؤيدين لاستمرار العقد) ، وهو ما يمثل ١٤,٧١٪ من الملاك ككل . تلاه فى الأهمية عدم الرغبة فى اثارة خلافات بين الملاك والمستأجرين (٣٧,٥٨٪) . وتمثل هذه النسبة آراء ٧,٩٣٪ من شريحة الملاك ككل .

أما شريحة المستأجرين التى لم توافق فى معظمها على الاقتراح ، فإن الاعتبار الخاص بتحقيق استقرار الفلاح كان له الأولوية (٦٣,٢٪ من آراء هذه الشريحة) . وهو ما يمثل نسبة ٥٨,٣٠٪ من عينة المستأجرين . والاعتبار الثانى المهم الذى احتل المكانة التالية تمثل فى عدم اثارة خلافات بين الطرفين أى الملاك والمستأجرين ، ويلغ ٢٢,٢٪ من المستأجرين الذين لم يوافقوا على تحديد عقد الايجار ، وهو ما يمثل آراء ٢٠,٤٧٪ من المستأجرين ككل .

أما الشريحة الثالثة ، الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه ، فقد استندت غالبيتها هى الأخرى إلى الاعتبار الخاص بشعور الفلاح بالاستقرار (٤٨,٧٣٪ من هذه الشريحة التى وافقت) ، وهو ما يعكس آراء ٤٧,٨٢٪ من الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه . كذلك فإن الاعتبار الثانى الذى استند إليه المعارضون داخل هذه الشريحة ، هو عدم اثارة خلافات بين الطرفين ، وهو ما أيده ٢٢,١٥٪ أى بنسبة ٢١,٧٣٪ من شريحة الملاك المستأجرين ككل .

الخلاصة : أن الاتجاه العام بالنسبة للاقتراح الخاص بتحديد مدة عقد الايجار كان الموافقة بالنسبة لغالبية الملاك ، وكانت المعارضة بالنسبة لغالبية المستأجرين ، وبالنسبة لغالبية الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه . وقد بدت هذه الشريحة أميل إلى الاتفاق مع شريحة المستأجرين منها مع شريحة الملاك . وقد كانت أهم الأسباب التى استند إليها الموافقون على تحديد العقد تتمثل فى تمكين المالك من التصرف فى أرضه ، وزرعها بنفسه ، وأن يكون له الحق فى اعادة تأجير الأرض . فى حين تمثلت أهم أسباب عدم الموافقة فى أهمية شعور الفلاح بالاستقرار ، وعدم اثارة خلافات بين الطرفين .

٥ ـ آراء العينة فى حق تصرف المالك فى ملكية الأرض المؤجرة وتعويض المستأجر

كان من بين مقترحات مشروع القانون سابق الذكر ، حق تصرف المالك فى ملكيته

المؤجـرة ، وتعـويض المستـأجـر . وتـرى لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى بالحزب الوطنى ، فى تقريرها عن محصلة المناقشات بهذا الشأن ، أنه فى حالة رغبة المالك فى بيع أرضه أو استغلالها بمعرفته ، فله الحرية فى بيعها لمن يشاء ، بشرط أن يعرض ثمن البيع على المستـأجر الأصلى ، وله أولوية الشراء بالسعر الجارى المتفق عليه . وحتى لا يتم الاختلاف على السعر المحدد بين المالك والمستأجر ، وحتى لا تتم مقايضة المستأجر على سعر مرتفع عن سعر البيع الحقيقى ، يتم تحديد سعر البيع على اساس السعر الجارى بالمنطقة ، ويمكن تحديد جهات حكومية أو شعبية للموافقة على السعر المبدئى للبيع .

وتشير اللجنة فى تقريرها إلى أنه فى حالة عدم رغبة المستأجر فى الشراء تترك الأرض ، ويتم تعويضه طبقاً للبدائل التى تقترحها اللجنة ، ويختار المستأجر ايها أفضل له :

(١) التعويض بنسبة تتفاوت بين ١٠ - ١٥٪ من قيمة عقد البيع .

(٢) التعويض على أساس القيمة الايجارية لمدة ١٥ عاماً ، أو ما يساوى ١٢٠ مثل الضريبة .

(٣) التعويض بما يعادل اجمالى القيمة الايجارية التى دفعها المستأجر خلال فترة بقائه فى الأرض ، محسوبة على أساس آخر قيمة ايجارية [٢١] .

وقد سعى الاستطلاع إلى رصد آراء العينة داخل القرى المختارة ازاء هذا الاقتراح الأخير الذى تضمنه مشروع القانون . وتم توجيه سؤال إلى مفردات العينة حول رأيهم فى أن يكون لمالك الأرض حق التصرف فى أرضه وبيعها ، بشرط أن تكون أولوية شراء هذه الأرض للمستأجر .

- وقـد جاءت استجـابـات الملاك فى معظمها مؤيدة لهذا الاقتراح بنسبة ٨١,١٦٪ منهم ، فى حين لم توافق الاقلية على ذلـك ، بنسبة ١٦,٣٦٪ ، وبدت نسبة من لا رأى لهم محدودة (١,٤٩٪) .
- أما داخل شريحة المستأجرين ، فيمكن التمييز بشأن هذا البند المقترح ، بين آراء المستـأجرين نقداً ، وآراء المستأجرين مزارعة . فقد وافق أكثر من النصف بقليل (٥٣,٨٠٪) على هذا الاقتراح ، فى حين رفضه حوالى ٤٥,٤٢٪ من المستأجرين نقداً .

---

(٢١) التقرير الأولى للجنة الزراعة ، م. س. ذ ، ص ١٤ .

وبالنسبة للمستأجرين مزارعة ، فقد وافق حوالى ٥٧,١٤٪ من هذه الشريحة على اقتراح حق المالك فى التصرف فى أرضه ، على أن تكون الأولوية للمستأجر . ولم يوافق منهم نسبة ٣٢,١٤٪ . وبصفة عامة ، يمكن القول بالنسبة لشريحة المستأجرين ككل (نقداً ومزارعة) أن الغالبية أيدت الاقتراح ، لكن ظلت نسبة غير الموافقين مرتفعة .

وفى الشريحة الثالثة ، الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ، فإن نسبة ٦٣,٦٦٪ قد أيدت الاقتراح ، وهى نسبة أعلى من نسبة موافقة المستأجرين على نفس هذا البند . وبلغت نسبة غير المؤيدين ٣٣,٥٤٪ من شريحة الملاك المستأجرين .

ـ وقد سعى السؤال التالى للتعرف على أسباب عدم الموافقة داخل هذه الشرائح المتنوعة . فبرز أهم سبب بالنسبة لشريحة الملاك التخوف من اثارة مشاكل بين الملاك والمستأجرين . فقد أشارت إليه ٥٦ مفردة من بين العدد المحدود من الملاك الذى لم يوافق على هذا الاقتراح الذى يحقق مصلحته . وكان ذلك بنسبة ٥٠٪ من الملاك غير الموافقين ، وبنسبة ١,٢٦٪ فى شريحة الملاك ككل . ويلاحظ أن هذا الاعتبار كان له أولوية فى تبرير موقف الرفض لعدد من مقترحات القانون التى تنتفى ومصالحه فى أرضه . وهو ما يعنى تلمس درجة عالية من الوعى لبعض المخاطر التى قد يتضمنها تنفيذ المقترحات السابقة ، وبخاصة فى مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية داخل القرية .

أما أسباب عدم الموافقة بالنسبة للمستأجرين ، فقد تمثل أهمها فى عدم توافر المبلغ الكافى لشراء الأرض (٣٤,٦٧٪ فى شريحة المستأجرين المعارضين) ، وذلك بنسبة ٦,٢٤٪ من شريحة المستأجرين ككل . وجاء فى المرتبة التالية الاعتبار الخاص باثارة المشاكل بين الملاك والمستأجرين ، وقد استند إليها حوالى ٢٥,٨٠٪ من المستأجرين الذين رفضوا الاقتراح ، وذلك بنسبة ١١,٩٩٪ فى شريحة المستأجرين . وأخيراً فقد بدت أهم اعتبارات عدم الموافقة داخل شريحة الملاك المستأجرين ما تعلق باثارة المشاكل بين المالك والمستأجر ، وهو نفس الاعتبار الذى استند إليه المعارضون للنص الخاص بعدم توريث عقد الايجار . وقد أشار إليه ٣٢,١٧٪ من المعارضين لحق المالك فى التصرف فى أرضه داخل شريحة الملاك والمستأجرين ، وهى نسبة تعكس آراء ١١,٩٧٪ من هذه الشريحة ككل . وكان الاعتبار التالى فى الأهمية بالنسبة للمعارضين داخل هذه الشريحة هو عدم توافر المبلغ الكافى ، وذكرته نسبة ٢٨,٦٩٪ منهم ، أى ١٠,٠٣٪ من هذه الشريحة ككل .

أما عن حق المالك فى استرداد أرضه مقابل دفع التعويض المناسب للمستأجر ، فقد كان مضمون السؤال رقم ٣٠ . وكان من المتوقع داخل شريحة الملاك أن تشكل الآراء المؤيدة معظم الاستجابات ، باعتبار أن هذا الاقتراح الذى تضمنه مشروع القانون من شأنه توفير حرية التصرف للمالك . إلا أن الآراء المؤيدة كانت ٥٧,٨٥٪ ، والآراء المعارضة بلغت نسبتها (٤١,٣٢٪) وهى بالطبع مرتفعة ، وتلفت النظر . ولعل سبب عدم الموافقة على هذه الجزئية ، يتعلق بمبدأ التعويض وتقديره .

أما فى شريحة المستأجرين ، فقد كانت نسبة التأييد منخفضة على وجه العموم لم تزد عن ٩,٧٥٪ بالنسبة للمستأجرين نقداً و٤٦,٤٣٪ بالنسبة للمستأجرين مزارعة . مع ملاحظة انخفاض العدد المطلق لهذه الفئة الأخيرة (٢٨ مفردة فقط) . فى حين أنه على الجانب الآخر ، ارتفعت نسبة المعارضة داخل شريحة المستأجرين نقداً إلى ٨٩,٨٦٪ وبنسبة أقل داخل شريحة المستأجرين مزارعة (٥٣,٥٧٪) . واللافت للنظر أيضاً فى استجابات هذا السؤال ، هو المعارضة القوية له من جانب شريحة الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ، إذ بلغت نسبتها ٧٦,٣٩ ٪ ، وانخفضت نسبة الموافقة إلى ٢٢,٣٦٪ تقريباً . وهذه النتيجة أيضاً ترجح القول بميل هذه الشريحة لاتخاذ مواقف مماثلة لشريحة المستأجرين ، والاتفاق فى المصالح بين الشريحتين .

ويلاحظ أن عدم الموافقة على الاقتراح الخاص بحق المالك فى استرداد أرضه مقابل التعويض للمستأجر قد تركز فى شريحة المستأجرين ، فى فئات الحيازة الصغيرة ، وبخاصة تلك التى هى أقل من ٣ أفدنة . فقد جاءت نسبة المعارضة فى فئة الحيازة أقل من فدان واحد ٨٤,٢٠٪ من المستأجرين ، كما بلغت ٨٤,٥٠٪ فى الفئة من فدان إلى أقل من فدانين ، و٨١,٦٩٪ من المستأجرين فى الفئة من ٢ إلى أقل من ٣ أفدنة .

وعلى الجانب الآخر تتصاعد نسب الموافقة على هذا الاقتراح بالنسبة للملاك كلما ارتفع حجم الحيازة . فالموافقون يشكلون ٣٠,٧٩٪ فى الفئة أقل من فدان ، فى حين أنهم يشكلون ٦١,٧٠٪ فى فئة الحيازة من ٤ أفدنه إلى أقل من ٥ أفدنة . وتتصاعد فى الفئات التالية حتى تصل إلى ٨٨,٨٩٪ فى فئة الحيازة من ٢٠ إلى ٥٠ فداناً . وهى نتيجة منطقية . فكلما ارتفع حجم الحيازة ، تصاعدت معها المصالح المادية للملاك . فى حـ
أن صغار الملاك فى الفئات الأولى للحيازة ، أى أقل من ٣ أفدنة ، أبدوا درجة مرتفعة نسبياً من عدم الموافقة على اقتراح حق المالك فى استرداد أرضه ، وأعطوا وزناً أكبر

للاعتبارات الاجتماعية .

وفى إطار هذا الاقتراح ، اتجه السؤال الأخير إلى الموافقين على استرداد المالك أرضه فى مقابل التعويض ، وكان التساؤل عن رأيهم بشأن قيمة التعويض ، وعلى أى أساس يفضل أن تكون ؟ وطرحت البدائل الثلاثة التى سبقت الاشارة إليها فى تقديم هذا الاقتراح .

وبمراجعة استجابات مختلف الشرائح التى وافقت ، تبين أن البديل الأول الذى طرحه مشروع القانون (التعويض بنسبة تتفاوت بين ١٠ إلى ١٥٪ من قيمة البيع) قد حصل على أغلب الاستجابات . ففى شريحة الملاك الموافقين ، أيد هذا البديل نسبة ٤٨,٠٤٪ منهم ، أى حوالى ٢٨,٤٣٪ من جملة الملاك . أما البديل الثانى (التعويض على أساس القيمة الايجارية لمدة ١٥ عاماً وما يساوى ١٢٠ مثل الضريبة) فقد جاء فى مرتبة تالية . وحصل على استجابات بنسبة ٢٠,٣٩٪ من شريحة الملاك الموافقين ، أى ١٢,٠٧٪ من اجمالى شريحة الملاك .

وأخيراً جاء البديل الثالث (التعويض بما يعادل القيمة الايجارية التى دفعها المستأجر خلال فترة بقائه فى الأرض) ، إذ أيد هذا البديل نسبة ١٧,٥٩٪ من مجموعة الملاك التى وافقت على الاقتراح ، أى ١٠,٤١٪ من اجمالى شريحة الملاك .

أما تفضيلات شريحة المستأجرين الذين وافقوا على الاقتراح ، فقد تركزت فى البديل الأول (٣٣,٨٢٪ منهم ، أى بنسبة ٤,٢٤٪ من جملة المستأجرين) .

وأخيراً فقد كان البديل الأول هو الأفضل بالنسبة لمن وافق على الاقتراح فى شريحة الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه . إذ أيده نسبة ٤٩,٣٣٪ من هذه الشريحة ، أى نسبة ٦,٨٢٪ من أجمالى شريحة الملاك المستأجرين .

والخلاصة بشأن آراء العينة ازاء الاقتراح الخاص بحق المالك فى التصرف فى ملكيته المؤجرة مع تعويض المستأجر ، أن قد تفاوتت مواقف مفردات العينة من شريحة إلى أخرى ، وفى بعض الأحيان تبعاً لحجم حيازاتهم . فقد أيد معظم الملاك الاقتراح ، فى حين أنه فى شريحة المستأجرين ، أيده أكثر بقليل من نصف العينة ، كما أيدته غالبية شريحة الملاك المستأجرين . وقد استندت بالاساس أسباب عدم الموافقة داخل شريحة الملاك إلى التخوف من اثارة مشاكل بين الملاك والمستأجرين . فى حين تمثلت أهم أسباب عدم الموافقة لدى المستأجرين فى عدم توافر المبلغ الكافى لشراء الأرض إذا عرضها المالك

للبيع . واتفقت مبررات الشريحة الثالثة ــ الملاك المستأجرين فى الوقت نفسه ــ مع تلك التى ركزت عليها شريحة المستأجرين .

والملاحظة المهمة فى هذا الشأن أن طرح فكرة حق المالك فى استرداد أرضه مقابل التعويض للمستأجر قد خلق آراء مختلفة ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى أن السؤال السابق قد فتح الباب أمام المستأجرين لشراء الأرض ، فى حين أنه فى السؤال التالى كان طرح فكرة استرداد الأرض فقط ودفع تعويض للمستأجر ، سبباً فى اختلاف ردود الأفعال . فقد ارتفعت نسبة المعارضة ليس فقط بين المستأجرين ، ولكن بين الملاك أيضاً ، والملاك المستأجرين فى نفس الوقت . ويبدا عند هذه النقطة تأثير حجم الحيازات ، إذا تزايدت نسب الموافقة كلما تزايد حجم الحيازة ، واشتدت المعارضة كلما تناقص حجم الحيازة . هذا وقد كان للبديل الأول بشأن قيمة التعويض أكبر نسبة تأييد بين كل الشرائح التى وافقت على حق المالك فى استرداد أرضه مقابل التعويض .

خاتمة

عكست نتائج هذا الاستطلاع الكثير من النتائج المهمة التى ينبغى فى النهاية التأكيد عليها ، وذلك من خلال الملاحظات التالية :

- تتعلق الملاحظة الأولى بأهمية اجراء استطلاعات للرأى قبل صدور القوانين التى تمس مباشرة مصالح الجماهير ، والتى قد تحدث تغييرات جذرية فى طبيعة وأنماط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية .
- أما الملاحظة الثانية فتتعلق بتجاوب المبحوث ازاء القضايا والقرارات الحيوية ، التى ترتبط بحياته مباشرة . فقد أبرز المبحوثون درجة عالية من التجاوب والتفهم مع تطبيق الاستطلاع . وقد برز ذلك فى انخفاض نسبة من لا رأى لهم فى معظم اسئلة الاستبيان ، وبرز أيضاً فى مبادراتهم باقتراحات تضيف وتغير من مشروع القانون موضوع الاستطلاع . ويمكن جزئياً تفسير مظاهر الايجابية هذه باقتناعهم بأن ابداء آرائهم من خلال الاستبيان ، سوف يصل مباشرة إلى كبار المسئولين . بمعنى أن الكثيرين منهم اعتقدوا أن هذا الاستطلاع قد يصلح قناة للتعبير عن مطالبهم ومشاكلهم ، وهى قناة تجعل صوتهم مسموعاً « للحكومة » وصانع القرار .

□ الملاحظة الثالثة ترتبط بسابقتها ، فهى تؤكد على ضرورة الحوار والمناقشة بين الحكومة من جانب ، والمواطن من جانب آخر . وبخاصة إذا كان هذا المواطن يعيش فى القرية المصرية بظروفها ومحدداتها الاجتماعية والاقتصادية المعروفة . وقد اتضح من اجراء الاستطلاع قصور الأجهزة الشعبية والسياسية داخل القرى المختارة فى العينة . فاللجان الحزبية والمجالس المحلية وأعضاء مجلس الشعب فى هذه القرى ، لم يبادروا بتنظيم مناقشة وحوار حول قضية مهمة جادة وحيوية ترتبط مباشرة بمصالح المواطن . كما أن وسائل الاعلام اتسمت هى الأخرى بالقصور النسبى ، فى معالجتها للموضوع المعالجة الكافية ، واجتذاب مشاركة المواطن لها .

□ الملاحظة الرابعة ترتبط بجوهر الاستطلاع وموضوعه . فمناقشة النتائج وتحليلها فى الصفحات السابقة ، قد كشف عن وجود متغيرين يحددان آراء مفردات العينة ازاء مقترحات مشروع القانون . المتغير الأول ــ وهو الأساس ــ هو وضع الحائز إن كان مالكاً أو مستأجراً ، أم مالكاً ومستأجراً فى الوقت نفسه . وقد حدد هذا المتغير معالم الشرائح الثلاث ، ومصالحها وعكس اتجاهاً عاماً داخل كل شريحة . أما المتغير الثانى ، فهو متغير مساند أو مساعد ، وهو حجم الحيازات . فقد مارس هذا المتغير دوره كمحدد للمصالح والأراء فى بعض الأحيان . وبدت آراء اصحاب الحيازات الصغيرة تختلف عن المتوسطة ، وعن تلك الكبيرة . إلا أن تأثير هذا المتغير لم يكن واضحاً فى كل الأسئلة التى تضمنها الاستطلاع .

□ الملاحظة الخامسة والأخيرة ترسم خريطة عامة لأراء العينة موزعة على الشرائح المختلفة ، وذلك ازاء مقترحات القانون بشكل عام . فشريحة الملاك فى معظمها تؤيد ما تضمنه مشروع القانون من مقترحات ، وإن كان هذا التأييد قد تفاوت نسبياً فى بعض البنود . من ذلك انخفاض نسبة التأييد للاقتراح الخاص بحق المالك فى استرداد أرضه ، وتعويض المستأجر . ولعل الشق الثانى (أى تعويض المستأجر) يفسر الانخفاض النسبى للتأييد . أما شريحة المستأجرين فهى فى معظمها لا توافق على ما تضمنه المشروع من قانون ، وبدت معظم مقترحات هذا القانون لا تتفق ومصلحة المستأجر . أما الشريحة الثالثة ــ الملاك المستأجرون فى الوقت نفسه ــ فقد بدت ازاء معظم المقترحات ، تعكس اتجاهاً عاماً بالرفض وعدم القبول ، أى بدت فى موقف مساند لشريحة المستأجرين . وهذه الشريحة فى أحسن المواقف . انقسمت

على نفسهـا ما بين مؤيد للاقـتراح ومعـارض له ، وقـد انقسمت بشكـل متسـاو ومتعادل ، وهو ما يرجح ميلها لمساندة آراء شريحة المستأجرين ، وذلك فى التقييم العام لها .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر حديثاً

المخدرات والشباب فى مصر

إشراف

الاستاذ الدكتور / مصطفى سويف

يحتوى هذا التقرير على عدد كبير من الحقائق التى تتصل بموضوع انتشار تعـاطى المخـدرات ، والمشروبات الكحولية ، والأدوية المؤثرة فى الحالة النفسية وتـدخـين السجـائـر بين قطاع هام من قطاعـات الشباب فى مصر ، هو قطاع الطلاب ، وقد تم التوصل إلى هذه الحقائق من خلال سلسلة من البحوث الميدانية التى أجريت على الطلاب فى الأعوام ١٩٧٨ ، و١٩٧٩ ، و١٩٨٣ .

وسيجد القارىء وصفاً دقيقاً للقواعد المنهجية التى روعيت ، سواء فى اختيار العينات ، أوفى الحصول على المعلومات اللازمة من أفراد هذه العينات ، أوفى التحليل الإحصائى لهذه المعلومات .

وكذلك يحتوى التقرير على فصل قائم بذاته لمناقشة بعض المسائل المنهجية التى تواجه القائمين بهذا النوع من البحوث ، ونعنى به البحوث الوبائية .

ثم على فصل يناقش كيفية تطويع نتائج هذه البحوث للافادة منها بالتطبيق فى إعداد برامج وسياسات للوقاية من التعاطى ، مع اعطاء أمثلة محددة .

ندوة : « العنف والسياسة فى الوطن العربى »
القاهرة : ٢٧ - ٢٨ فبراير سنة ١٩٨٧

أسامة الغزالى حرب *

« العنف والسياسة فى الوطن العربى » هذا هو عنوان الندوة التى عقدت بالقاهرة فى الفترة من ٢٧ - ٢٨ فبراير ١٩٨٧ ، واشترك فى تنظيمها منتدى الفكر العربى (عمان) ، ومركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) ، واتحاد المحامين العرب . وضمت قائمة المشاركين أساتذة للعلوم السياسية ، والقانون ، وباحثين فى المجالات الاستراتيجية والعسكرية ، اجتمعوا معاً ليتبادلوا أفكارهم وآراءهم حول ظاهرة قديمة قدم الممارسة السياسية نفسها ، ومرتبطة بها عضوياً ، ولكن لها سماتها المعاصرة المميزة ، فى الوطن العربى على وجه الخصوص ، أى ظاهرة العنف .

وفى واقع الأمر ، فإن طبيعة العلاقة بين « العنف » و« السياسة » من حيث المبدأ كانت — ولا تزال — موضعاً للخلاف بين المذاهب والاتجاهات السياسية المختلفة . وهو خلاف لم يكن بعيداً عن مناقشات الندوة . وفى حين عكست آراء البعض ومداخلاتهم نوعاً من التحفظ ، أو حتى الادانة ، ازاء مفهوم العنف فى ذاته ، فإن البعض الآخر — وهو الغالبية — عكس رؤية « العنف » كحقيقة موضوعية ، متعلقة بجوهر الظاهرة السياسية ، أى انقسام المجتمع إلى حاكمين ومحكومين . وفى حين يرتبط استعمال القوى الحاكمة للعنف بمدى ما تتمتع به من شرعية ، ويثير إشكاليات عديدة حول المدى الذى يمكن أن تذهب إليه تلك القوى فى استعمالها للعنف ازاء القوى المحكومة ، فإن استعمال هذه الأخيرة للعنف ينطوى على إشكاليات أكثر إثارة للجدل والخلاف . وربما تبدو هذه

* دكتوراه فى العلوم السياسية ، خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الإشكاليات فى أوضح صورها فى التناقض ازاء ظاهرة « الثورة » بين رؤيتها كتعبير عن « انحراف عن التوازن المستقر لبنيان السلطة فى المجتمع » ، أو عن « اختلال وظيفى متعدد الابعاد فيه » ـ كما ينظر إليها ممثلو الاتجاهات الوظيفية ـ وبين النظر إليها كحقيقة يحتمها التطور ، بمعنى أنها لا تحدث عرضاً ، بل يحكمها قانون يرجع إلى الظروف المادية لحياة المجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره ـ كما ينظر إليها الفكر الماركسى . ووفقاً لذلك الفكر ، فإن الثورة هى شكل من أشكال الانتقال وقفزة من تشكيل اقتصادى اجتماعى بال إلى تشكيل أكثر تقدماً ، تكون الخاصية المميزة له هى انتقال السلطة إلى الطبقة أو الطبقات الثورية .

إن تلك التوجهات العامة حول مفهوم العنف بأشكاله المختلفة ، وحول مشروعيته فى اطار الظاهرة السياسية ، كانت محور أوراق ومناقشات الندوة ، لا فى شكل أفكار عامة مجردة ، وإنما فى علاقتها بسياق تاريخى واجتماعى معين ، أى الوطن العربى فى منتصف الثمانينات من القرن العشرين . ومن هذه الزاوية ، فإن عقد الندوة يأتى فى ذروة مرحلة يظهر فيها الوطن العربى ، وكأنه مرتع خصب للعنف السياسى ، على نحو ربما لا تشاركه فيه إلا مناطق قليلة أخرى فى العالم . ويبدو أن الظاهرة قد استفحلت وتعقدت بحيث لم تعد الاطر التقليدية لدراسة العنف السياسى تصلح لتفسير كل العنف الذى يسود هذه المنطقة ، سواء فى معاركها مع أعدائها الخارجيين ، أوفى صراعاتها الداخلية التى وصلت إلى حدود تتجاوز كل ما هو شائع فى حدتها وديمومتها .

هذه التساؤلات والأطروحات العديدة حول العنف والسياسة فى الوطن العربى ، عالجتها أوراق الندوة ومناقشاتها ، فيما يمكن أن نقسمه إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول : يتعلق بتحليل البعد السياسى لظاهرة العنف فى الوطن العربى .

المحور الثانى : ينصب على الأبعاد القانونية للعنف السياسى فى المنطقة .

المحور الثالث : يمكن أن نسميه « دراسة حالات » للعنف فى الوطن العربى . وهى حالات شملت مصر ، والسودان ، ولبنان .

فى المحور الأول ، المتعلق بالبعد السياسى للعنف فى الوطن العربى ، قدمت ورقتان ، أولاهما قصيرة ، للدكتور على أومليل (المغرب) ، بعنوان « حول أسباب العنف » ، والثانية طويلة لاسامة الغزالى حرب ، وعنوانها : « الارهاب كأحد مظاهر استخدام العنف عربياً ودولياً » .

علل الـدكتـور على أومليل انتشـار العنف فى الـوطن العـربى بهشـاشـة البنـاء الـديمقـراطى فى بلادنا . وهشاشة الديمقراطية ترتبط بدورها بحقيقة أن نشأة الدولة العـربية الحـديثـة لم يصـاحبهـا ترسيخ مجتمع مدنى حقيقى ، فى أعقاب التحرر من الاستعـار . « ومـع ازدياد حاجيات المجتمـع وعجـز الـدولة ــ فى ظل انعدام تنمية اقتصادية ــ عن تلبيتها ، تواجه الدولة ضغوط مجتمعها عليها بالاجراءات التى تقلص ــ أى تنفى ــ الهامش الديمقراطى الذى قد يتيح وجوداً لأحزاب ونقابات » .

يركز د. أومليل على فكرة أن التعليم ــ الذى تبنت الحركة الوطنية شعارات توسيعه ونشره ــ ألقى بأعداد كبيرة من الطاقات البشرية التى وجدت نفسها أمام حصار عام فى غيبة تنمية حقيقية . وأمام فقدان أى أمل فى النظام القائم ، أضحت تلك الطاقات غير مبالية بالشعارات وأساليب العمل السياسى فى اطار المجتمع المدنى والدولة الوطنية . وكـان من الطبيعى ــ كما يقول الكاتب ــ « أن يكون الوعى الدينى فى شكله الأولى والعنيف الملجأ الغالب للأعداد المتزايدة التى تجد نفسها فى وضعية غربة ، وتجعل من غربتها الجديدة هى نفسها غربة الاسلام الأول تجاه محيط اعتبره جاهلية جهلاء » .

ولأن المتطرف باسم الدين يعتقد أنه ينطق بنطق مقدس ، فإنه لا يحاور ، بل يأمر ، ومن هنا يتبع العنف وينتفى الحوار .

وبذلك فإن د. أومليل قصر حديثه على العنف المنسوب لجماعات التطرف الدينى ، دون غيره من صور العنف . كما أنـه علل ذلك بالتناقض بين ما ترتب على عمليات التحـديث فى الدول العربية من فيضان اعداد كبيرة من المتعلمين ، وبين عجز تلك الدول عن انجاز تنمية اقتصادية حقيقية تستوعب الأعداد الكبيرة .

أمـا ورقـة أسامة الغزالى حرب عن الارهاب فهى تقتصر على أكثر صور العنف السياسى شيوعاً فى اللحظة المعاصرة ، وأكثرها ارتباطاً بالعرب ، من وجهة نظر وسائل الاعلام العالمية على الأقل . وفى المقدمة يذكر الكاتب أن مناقشة الارهاب كشكل من أشكال العنف عربياً ودولياً تستلزم ــ ابتداء ــ حسم نقطتين :

أولاً : أنه من الصعب تجاهل مصطلح الارهاب الآن ، بحجة ان استعماله وترديده معناه اننا نتزلق إلى استعمال تعبير تلصقه بنا القوى المعادية لنا .

ثانياً : أنـه لا يصـح الآن التـوقف عنـد مجرد التفرقة بين « الارهاب » وبين الأنشطة المشروعة للدفاع عن النفس وانتزاع الحقوق ، لأن هناك بالفعل مشكلة متفاقمة تتمثل

فى توزيع وانتشار « الارهاب » كنمط متميز للعنف .

وبعد هذه المقدمة انتقل الكاتب إلى مناقشة موضوعة تحت ثلاثة عناوين متوالية : حول التعريف بالارهاب ـ والارهاب دولياً ـ والارهاب عربياً . وفى اطار تحديد الارهاب بأنه شكل من أشكال العنف ، وأنه بهذا المعنى « أداة » أو « وسيلة » لا يلجأ إليها فى ذاتها ، عرض الباحث للعناصر المشتركة فى التعريفات الشائعة للارهاب ، ثم ركز ــ بين تلك التعريفات ــ على أحدها ، الذى يحدد الارهاب بأنه « فعل رمزى ، يتم لاحداث تأثير سياسى ، بوسائل غير معتادة ، مستلزماً استعمال العنف أو التهديد به » .

ويرتبط بمشكلة تعريف الارهاب مشكلة تصنيفه ، وفى هذا الصدد تعرض الورقة ثلاثة « معايير » تساعد على تصنيف الارهاب السياسى .

المعيار الأول : « الهدف من الفعل الارهابى » . ووفقاً له تعرف التفرقة الشائعة بين « الارهاب الثورى » « والارهاب المضاد للثورة » .

المعيار الثانى : « هوية » الطرف الذى يقوم بالفعل الارهابى . وهنا أيضاً فإن أكثر التقسيمات شيوعاً تقوم على التفرقة بين أن يكون القائم بالارهاب فرداً أو جماعة غير رسمية وغير شرعية غالباً ، وبين أن يكون القائم به مؤسسة « رسمية » تابعة لجهاز الدولة أو النظام السياسى نفسه .

المعيار الثالث : هو « النطاق » الذى يتم فيه الفعل الارهابى من حيث الانتماء المشترك أو المختلف لأطرافه ، أى الطرف الفاعل ، والطرف الذى يقع عليه الفعل الارهابى ، ثم الوسط أو الميدان الذى يقع فيه ذلك الفعل . وطبقاً لذلك المعيار تتم التفرقة بين الارهاب « الدولى » والارهاب « المحلى » .

فى الجزء الثانى من الورقة ، عن « الارهاب دولياً » ، يذكر الكاتب بحقيقة أن الارهاب السياسى ليس ظاهرة جديدة ، بل يمكن تعقب نشأته مع نشأة المجتمع السياسى نفسه . ثم حاولت الورقة أن تقدم بإيجاز شديد النظريات التى حاولت تفسير الظاهرة الارهابية بشكل عام ، أوفى تطوراتها المعاصرة بشكل خاص . وعلى المستوى الأول أشارت الورقة إلى تفسير الارهاب اعتماداً على نظرية « العنف السياسى » ، ثم إلى النظريات « النفسية » لتفسير الارهاب ، والنظريات التى تربط الارهاب بظروف اجتماعية وبيئية فى الأساس ، وكذلك ما يمكن أن يسمى النظرية التآمرية للارهاب أيضاً أشارت الورقة بشكل خاص إلى النظريات التى حاولت تفسير « ارهاب الدولة »

من ناحية ، وتلك التى حاولت تفسير « الارهاب الثورى » من ناحية ثانية .

أما فيما يتعلق بتفسير الموجة المعاصرة للارهاب ، التى يعيشها العالم الآن منذ أواخر الستينات ، فيذكر الباحث ثلاثة أسباب متداخلة ، هى : تزايد دواعى اللجوء للعنف السياسى بشكل عام ، وهو ما يرتبط بالواقع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى فى العالم منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور القوة العسكرية على الصعيد الدولى ، وظهور أسلحة التدمير الشامل ، مما أتاح الفرصة لظهور أنماط جديدة للعنف والصراع ، ثم التطورات العلمية والتكنولوجية التى شهد العالم موجاتها المتسارعة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه خاص .

ويخلص الكاتب إلى القول بأن المتغيرات السابقة واكبتها تغيرات فى أشكال العنف المسلح فى العالم . وإذا كانت هذه التغيرات قد تجسدت فى الخمسينات والستينات فى « حرب العصابات » ، فإنها فى السبعينات والثمانينات اتخذت صورة « الارهاب » و« الارهاب الدولى » . وبذلك يبدو الارهاب وكأنه صورة العنف الأكثر تعبيراً عن فترة احباط المشروعات التنموية الجديدة التى شهدتها مرحلة ما بعد الاستقلال ، وعن فترة الحرب الباردة الجديدة ، وعن عصر الثورة الصناعية الثالثة ، أو عنف « المجتمع ما بعد الصناعى » .

أما فى الجزء الثالث من الورقة عن « الارهاب عربياً » فإن الباحث يستوحى بايجاز صور « الارهاب » التى تقع فى المنطقة العربية ، طبقاً للمعايير السابقة فى تصنيف الارهاب . ويقرر أن « هذه المنطقة لم تكن بعيدة عن مجمل التطورات التى ساعدت على ازدهار الارهاب كشكل للعنف منذ أواخر الستينات ، بل إن هناك من الظروف الخاصة بتلك المنطقة ما جعلها أكثر خصوبة لازدهار الارهاب ، وابتداع أوتزكية اشكال جديدة له : فالوجود الصهيونى ، بطابعه العنصرى ـ الاستيطانى ، وما ترتب عليه من خلق للمشكلة الفسلطينية ، بتداعياتها المتوالية ، يمثل أبرز الظروف التى أفرخت العنف السياسى فى المنطقة . وفضلاً عن ذلك ، فإن الواقع العربى يتقاسم مع بلدان العالم الثالث الأخرى تعثر النظم التى أعقبت الحكم الاستعمارى فيه . فضلاً عما ألقاه الاستقطاب الدولى من ظل ثقيل على المنطقة وتزكية صور عديدة للتمزق فيها . كما أن الوطن العربى لم يكن أيضاً بعيداً عن تأثيرات الثورة الصناعية الثالثة ، وبخاصة فى مجالات الاعلام والاتصال . كل ذلك فضلاً عن الدور المهم الذى أداه النفط والثروة النفطية فى تزكية التغيرات السابقة لها ، بل وفى التأثير المباشر مع صور العنف وأهدافه فى المنطقة .

المحور الثانى للندوة كان المحور القانونى ، حيث قدمت ورقتان ، الأولى للدكتور صلاح عامر بعنوان « العنف والقانون ــ التكييف القانونى للعنف على الصعيدين العربى والدولى » ، والثانية للدكتور أحمد رفعت بعنوان : « العنف والسياسة فى مجال القانون الدولى ــ الجوانب القانونية لجريمة الارهاب الدولى » .

انصبت ورقة د. صلاح عامر على محاولة رسم اطار عام ، على الصعيدين الوطنى والدولى ، لموقف القانون فى مواجهة العنف . فعلى الصعيد الداخلى ، العنف السياسى هو أولاً وأخيراً أمر تجريم وعقاب ، وأمر أفعال مؤثمة بموجب القانون ، بصرف النظر عن درجة التشدد أو التسامح فى معالجة الجريمة السياسية . وبعد أن استوحى د. عامر المعيارين « الشخصى » و« الموضوعى » فى تحديد الجريمة السياسية ، نوه إلى حقيقة أن الأونة المعاصرة تشهد اتجاهاً قوياً نحو التضييق من الجرائم السياسية ، ونحو استبعاد بعض الجرائم من نطاقها ، مثل جرائم الاعتداء على حياة رئيس الدولة ، والجرائم الاجتماعية ، والجرائم المخلة بأمن الدولة ، وجرائم « الارهاب » ، وذلك على أساس أن وصف « الجريمة السياسية » يؤدى إلى تخفيف العقوبات على المرتكبين لها .

على أن الوضع على الصعيد الخارجى يختلف كثيراً ، حيث سمح القانون الدولى العرفى للدول بأن تستخدم العنف فى علاقاتها المتبادلة ، بل وأضفى الطابع الدولى المشروع على ذلك الاستخدام ، وأضحت وظيفة الحرب فى الفقه التقليدى كوظيفة المحكمة ــ أى حسم الخلافات التى تنشأ مع غيرها من الدول . على أن إشكال الحرب العالمية الأولى ، وما سببته من خسائر فادحة فى الأرواح والأموال ، ادى إلى اهتزاز التسليم بحق الدولة المطلق فى شن الحرب . وبذلت جهود هائلة ، توجت فى النهاية بما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة من تحريم استخدام القوة فى العلاقات الدولية أو التهديد باستخدامها . وإذا كانت قواعد القانون الدولى التى تحرم استخدام القوة فى العلاقات الدولية لاتزال هى أقل قواعد القانون الدولى فعالية ، إلا أن ذلك لا يعود ــ كما يقول الكاتب ــ إلى القانون نفسه ، بقدر ما يعود إلى الواقع الدولى القائم الذى حفل بالمشكلات والتناقضات التى حالت دون فاعلية القانون الدولى .

على أن الصعيد الدولى يشهد أيضاً نمطاً من العنف لا تمارسه دولة ضد دولة أخرى ، وإنما تمارسه جماعات معينة لا ينطبق عليها وصف الدولة ، ولا تتوافر لها الشخصية القانونية الدولية . وهنا تنتقل الورقة لتتحدث أولاً عن العنف المنظم الذى

تباشره حركات التحرر الوطنى ، وثانياً أعمال الارهاب التي تقوم بها أيضاً جماعات ذات أغراض سياسية .

فمن الناحية الأولى ، ترصد الورقة تطور الموقف من حركات التحرر الوطنى فى القانون الدولى ، منذ أن كان القانون التقليدى يتخذ موقفاً متشدداً من تلك الحركات ، استناداً إلى اعتبار المستعمرات أجزاء من أقاليم الدولة القائمة الاستعمار . وعبر تغيرات عديدة ، كان أبرزها تفجر حركات التحرر الوطني ضد الاحتلال النازى فى أوربا ، ثم تفجر حركات التحرر الوطنى فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية بعد الحرب ، أخذت النظرة التقليدية لحركات التحرر الوطنى تتغير ، وأسبغت الشرعية الدولية عليها ككل ، وكذلك مع أعمال العنف التى تباشرها . وأكد ذلك كله ميثاق الأمم المتحدة واعلان حق تقرير المصير .

وعلى العكس من ذلك ، فإن الأمر يختلف بالنسبة لأعمال الارهاب التى تقوم بها جماعات متنوعة ، والتى اكتسبت مضمونها « الدولى » نتيجة وقوعها من جانب أشخاص لا يتمتعون بجنسية الدولة التى جرى ارتكاب الأعمال فوق اقليمها أو ضد أشخاص من الاجانب ، أو ارتكابها على متن بعض وسائل النقل الدولية ، وبخاصة الطائرات ، الخ .

ويشير الباحث إلى الجهود التى تواصلت ــ وبخاصة فى الأعوام الأخيرة ــ واتخذت شكل العديد من القرارات التى أصدرتها المنظمات الدولية ، وكذلك الاتفاقيات ، بهدف معاقبة مرتكبى الأعمال الارهابية . وعند هذه النقطة يقف الكاتب ليذكر بالمعضلة المزمنة فى التعامل مع ظاهرة « الارهاب » ، أى معضلة الخلط بين « الارهاب » وبين « الكفاح » من أجل الحرية الذى تمارسه حركات التحرر الوطنى . ومن حيث كان ذلك الموضوع هو جوهر البحث فى قضية الارهاب على صعيد المنظمات الدولية ، فإن الأمم المتحدة حرصت ــ لدى إدانتها لأعمال الإرهاب ــ على أن تدين أيضاً أعمال القهر والتسلط التى تمارس بهدف قهر ارادة الشعوب فى تطلعها إلى الحرية . وعلى أى الأحوال ، فإن الكاتب أبرز ــ فى نهاية ورقته ــ التمييز بين حركات الارهاب الموجهة ضد أهداف « عسكرية » ، وبين تلك الموجهة إلى أهداف مدنية . وفى حين يرى الكاتب امكانية اجازة تلك الحركات الموجهة إلى أهداف « عسكرية » ، فإنه يقرر أيضاً أن أساليب الارهاب لا ينبغي أن توجه بأي حال ضد الأهداف المدنية أو ضد المدنيين

المسالمين . وأقصى ما يمكن أن يتصور بالنسبة لتلك العمليات الأخيرة هو ابراز الطابع السياسى لها ، عند تقرير الجزاء الواجب لاقترافها .

وعلى عكس الورقة السابقة ، فإن ورقة د. أحمد رفعت اقتصرت على « الارهاب » ، أى على الجوانب القانونية لما يسمى بجريمة « الارهاب الدولى » ، وذلك فى اطار رؤية جريمة الارهاب السياسى كشكل من أشكال « الجريمة السياسية » التى تطورت النظرة إليها عبر المراحل التاريخية المختلفة .

وقد ناقشت ورقة د. أحمد رفعت جهود الأمم المتحدة فى مكافحة الارهاب الدولى ، بما فى ذلك تشكيل اللجنة الخاصة المعنية بالارهاب الدولى ، والاسهامات التى قامت بها تلك اللجنة فى مجالات تعريف الارهاب ، وتحديد أسباب اللجوء إليه ، واجراءات مكافحته . ثم انصب جوهر الورقة على معالجة الارهاب كجريمة ضد النظام الدولى ، وذلك فى مقارنته بالجرائم الأخرى ، المتمثلة فى جرائم الحرب ، والجرائم ضد السلام . واستوفت الورقة الاتفاقيات المختلفة لمنع الارهاب الدولى ، مثل اتفاقية « منع الارهاب » التى عقدت فى جنيف ١٩٧٧ ، وقرار مجلس أوربا بشأن « الارهاب الدولى » عام ١٩٧٤ ، و« الاتفاقية الأوربية لقمع الارهاب » التى عقدت فى يناير ١٩٧٧ . ثم انتقلت الورقة إلى الاتفاقيات المتعلقة بمكافحة خطف الطائرات على وجه الخصوص ، والمواثيق الخاصة بحماية الممثلين الدبلوماسيين .

وفى نهاية الورقة خلص الباحث إلى ما اعتبره « عناصر الارهاب الدولى » كجريمة تختلف جوهرياً عن جريمة « العدوان » التى تقع ضد سلامة أراضى واستقلال دولة من الدول . واقترح ــ للقضاء على ظاهرة الارهاب الدولى ــ تجريم الارهاب الدولى من خلال معاهدة دولية جماعية ذات طبيعة شارعة ، والقضاء على أسباب الارهاب ، من تفرقة وتمييز عنصرى وعدوان على حقوق الشعوب ، وانشاء محاكم جنائية اقليمية لمعاقبة مجرمى الارهاب ، وتطوير القواعد الخاصة بتسليم المجرمين فى التشريعات الدولية .

أما المحور الثالث فقد شمل دراسة ثلاث حالات لشكل ما من أشكال العنف فى بلدان عربية مختلفة . فقدم د. محمد نور فرحات ورقة بعنوان « العنف السياسى والجماعات الهامشية ــ بحث فى التاريخ الاجتماعى لجماعات الجعيدية والزعرــ نموذج مصر » . وقدم د. حمادى بقادى ورقة بعنوان « التجربة السودانية » . أما الورقة الثالثة فكانت بعنوان « ظاهرة العمليات الاستشهادية فى جنوب لبنان » ، وقدمها د. سعد أودية .

وقد بدأ د. فرحات ورقته بالتأكيد على مقولة « الخصوصية » فى الدراسات الاجتماعية التاريخية ، وأن هذه الخصوصية تنطبق على مفهوم « الطبقة » الاجتماعية ، وعلى التركيب الطبقى عموماً . وفى ضوء ذلك يقرر حقيقة تعلن عن نفسها طوال تاريخنا وحتى القرن الثامن عشر ، وهى أن الطبقة الوسطى التاريخية ، التى ينعقد عليها الأمل فى إشعال شرارة الثورة والحفاظ عليها ، غابت أوكادت أن تكون غائبة » . ويقرر د. فرحات أن التوحد – فى التاريخ المصرى – بين الغزو العسكرى وملكية وسائل الانتاج ، وكذلك الممارسات القاسية للسلطة ، جعلت الفرار من العملية الانتاجية بأكملها ورفضها برمتها سلوكاً تاريخياً متكرراً من قطاعات كبيرة من المواطنين . ويقرر أن موجات المصريين الفارين من أسلوب الانتاج القائم كانت تصب فى احدى قناتين : قناة المؤسسة الدينية ، وقناة التعطل والأعمال الهامشية . وامتلك الأخيرون تأثيراً لاشك فيه على الحياة الاجتماعية المصرية منذ العصر الفرعونى ، وعرفت العصور الوسطى جماعات الجعيدية أو الزعر أو الحرافيش أو الغوغاء أو العباشة أو العامة .

وفى تحديد الكاتب للهوية الاجتماعية لتلك الجماعات – اعتماداً بالذات على التاريخ الاجتماعى لمصر المملوكية والعثمانية – يقول إن ما كان يجمع هذه الجماعات هو فقرها المدقع ، وتعيش أفرادها على طعام اليوم باليوم ، كالهوام والطيور والعنوارى ، كما كانت تفتقر إلى أى تنظيم اجتماعى . وكان هؤلاء الهامشيون يفضلون الاقامة فى الأحياء الفقيرة التى تقع على حدود المدن والعواصم الكبرى ، وبخاصة أنهم كانوا ينتمون أصلاً إلى الريف .

أما الدور السياسى لهؤلاء الهامشيين فتحدده الورقة فى ثلاثة مظاهر .

١ - المظهر الأول ، هو حركات العنف التى تقوم بها لحسابها ، وأغلب هذه الحركات كانت تثور بطريقة عفوية ، تحت وطأة الجوع والقحط ، فى أوقات الأزمات الاقتصادية التى حفلت بها مصر .

٢ - المظهر الثانى ، هو أعمال العنف التى يقوم بها الجعيدية والزعر بناء على طلب السلطة ولحسابها ، حيث كانوا كثيراً ما يؤجرون عنفهم لحاكم مصر لتحقيق أهدافه السياسية ، مقابل ضمان بعض المكاسب المادية لهم .

٣ - أما المظهر الثالث ، فهو الانخراط فى حركات سياسية جماهيرية هادفة مع غيرهم من فئات المجتمع وطبقاته فى حركات واضحة التكتيك والاستراتيجية

وفى نهاية ورقته يشير د. فرحات إلى أن دراسات الاقتصاديين والاجتماعيين وباحثى السياسة المعاصرين تشير إلى نمو الحجم النسبى لهذه الجماعات فى واقعنا الاجتماعى المعاصر ، بل وربما إلى نمو طبقة من الجعيدية والزعر الأثرياء !

على أن ورقة د. حمادى نقادى اختلفت كثيراً عن ورقة د. نور فرحات فى أن العنف الذى تحدثت عنه فى السودان ليس هو عنف الجماعات الهامشية ، وإنما العنف المنسوب للقوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة فى تاريخ السودان المعاصر منذ استقلاله عام ١٩٥٥ . وتقسم الورقة القصيرة للدكتور نقادى هذا التاريخ إلى مراحل ثلاث متميزة : الأولى منذ الاستقلال وحتى انقلاب الرئيس نميرى عام ١٩٦٥ ، والثانية تشمل عهد نميرى نفسه ، والثالثة تبدأ مع الاطاحة بحكم نميرى عام ١٩٨٥ . وفى حين حفلت المرحلتان الأولى والثانية بصور للعنف مختلفة ، سواء من جانب السلطة الحاكمة ، أو من جانب قطاعات من الشعب السودانى فى الجنوب ، فإن المرحلة الأخيرة ــ أى مرحلة ما بعد انتفاضة ١٩٨٥ ــ شهدت اجماع قطاعات الشعب السودانى على الخيار الديمقراطى ، وضرورة الحفاظ عليه ، فى حين لاتزال حركة التمرد فى الجنوب تنهج أساليب العنف المسلح فى مواجهتها للحكومة الشرعية . وبعبارة موجزة ، فإن محور « العنف » فى السياسة السودانية فى الوقت الحاضر هو قضية الجنوب المزمنة ، التى يبدو أنها تشكل التحدى الأكبر للنظام السياسى السودانى ، ولقدرة مؤسسات الديمقراطية على تحقيق الاستقرار والتنمية .

أما ورقة د. سعد أودية عن العمليات الاستشهادية فى جنوب لبنان ، فهى لا تتحدث عن عنف « داخلى » بقدر ما تتحدث عن عنف فى علاقة المجتمع (أى المجتمع العربى فى جنوب لبنان) بقوى عدوانية خارجية . وبعد مقدمة تحدث فيها الكاتب عن ظروف الاحتلال الاسرائيلى ، والظروف الداخلية فى لبنان ، وتراث العمليات الاستشهادية فى منطقة الشام على وجه الخصوص ، قدمت الورقة احصاء تفصيلياً لـ ٢٤ عملية تمت فى الفترة من نوفمبر ١٩٨٢ إلى نوفمبر ١٩٨٥ . وقسم الباحث تلك العمليات إلى ثلاث مجموعات متوالية زمنياً ، واتسمت كل مجموعة منها بخصائص معينة . فالعمليات التسع الأولى اتجهت إلى أهداف أمريكية وفرنسية واسرائيلية ، واستهدفت الحاق أكبر الأضرار بالعدو ، وخلت من « المغريات » الاعلامية . وفى العمليات التسع التالية ظهرت الأحزاب السياسية التى قدمت الأفراد الذين قاموا

بالعمليات التى اتسمت بالاهتمام بالتحضير الاعلامى ، ومشاركة المرأة فيها . أما العمليات الخمس الأخيرة فقد اتسمت بعدم الدقة وعدم وضوح أهدافها ، ومشاركة أكثر من فرد واحد فيها .

فى ضوء هذه الأوراق والتعقيبات عليها ، والمناقشات التى دارت حولها ، يمكن القول بأن عمومية مفهوم « العنف » وطابعه المجرد أسهمت فى تعدد الموضوعات التى عالجها المشاركون . ومع ذلك فلا شك أن قضية « الارهاب » حظيت بالجانب الأعظم من الاهتمام . وهنا فإن الندوة لم تسلم من تكرار الجدل المرتبط بجوهر هذه القضية ، أى التفرقة بين الارهاب ، من ناحية ، والكفاح الوطنى أو القومى المشروع ، من ناحية أخرى . وهذا يعنى أن التسليم « العلمى » أو « الاكاديمى » بمفهوم « الارهاب » كشكل معين للعنف ، له خصائصه المحددة التى لا تنطوى فى ذاتها على أوجه سلبية معينة ، قد تراجع أمام التأثير الهائل الذى أحدثه الاعلام الدولى ، وجعل من الكلمة (أى كلمة الارهاب) محملة فى ذاتها بكثير من الايماءات المنفرة والمكروهة ، بحيث لم يعد من المستساغ الحديث مثلاً عن ارهاب « مشروع » أو « ارهاب غير مشروع » (كما هو فى نطاق التفرقة بين الارهاب الثورى والارهاب المضاد للثورة) .

ولذلك لم يكن غريباً أن كان المناخ السائد فى الندوة ــ والذى انعكس فى الكلمات الختامية فيها ــ هو ادانة الارهاب ، وبخاصة ذلك الموجه إلى المدنيين ، وفصله عن الأنشطة المشروعة للتحرر والمقاومة . وعلى ذلك ، فإن التحليل السياسى والقانونى الذى فسرت به الأوراق المختلفة ظهور وانتشار الارهاب كصورة معاصرة ذائعة الانتشار للعنف ، خلص ــ بشكل عام ــ إلى أن الظاهرة الارهابية سوف تظل قائمة مادامت الظروف الموضوعية والذاتية التى افرختها وغذتها مستمرة . وتلك أحدى التحديات الكبرى التى يبدو أن على العالم ــ وبلدان الشرق الأوسط والعالم العربى على وجه الخصوص ــ أن يواجهها ويتكيف معها ، فى السنوات القليلة القادمة على الأقل .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر حديثاً

استطلاع رأى النخبة حول استخدام الطاقة النووية فى مصر دراسة استطلاعية

كتب التقرير فى صورته النهائية

دكتورة امانى قنديل

أجرى هذا الاستطلاع جهاز قياس الرأى العام بهدف التعرف على آراء النخبة المصرية (من المتخصصين والكتاب والشخصيات العامة) إزاء قضية من القضايا البارزة التى اكتسبت أهمية كبيرة وأثارت الخلاف والجدل فى مصر فى السنوات الأخيرة وهى قضية الطاقة النووية فى مصر .

وقد أظهرت نتائج الاستطلاع مؤشرات بالغة الأهمية ، من شأنها إفادة صانع القرار بالأبعاد السلبية والإيجابية المتعددة لمشروع المفاعل النووى المصرى ، باعتباره قضية قومية واختياراً صعباً .

المؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر
القاهرة ٢٦ - ٢٨ يناير ١٩٨٧

أحمد سعد جلال [*]

عقدت الجمعية المصرية للدراسات النفسية المؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر ، فى الفترة من ٢٦ – ٢٨ يناير ١٩٨٧ بكلية الأداب جامعة القاهرة .

وحضر المؤتمر عدد كبير من الأساتذة الجامعيين وعلماء النفس بمصر .

ونلخص أعمال المؤتمر فيما يلى :

اليوم الأول ٢٦ يناير ١٩٨٧

بدأ المؤتمر بجلسة افتتاحية حيث قام ا. د. حلمى نمر ، رئيس جامعة القاهرة ، بالقاء كلمة رحب فيها بالجمعية المصرية للدراسات النفسية والمؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر . وتلاه أ. د. عبد العزيز حموده ، عميد كلية الآداب جامعة القاهرة ، بكلمة كرر فيهـا الـترحيب بالجمعية المصرية للدراسـات النفسية . واختتم أ. د. فؤاد أبوحطب ، رئيس الجمعية المصرية للدراسات النفسية ، بكلمة شكر فيها رئيس جامعة القاهرة وعميد كلية الآداب على استضافة الكلية للمؤتمر .

عقب ذلـك تكـريم رواد علم النفس فى مصر ، حيث كرمت الجمعية المصرية للدراسات النفسية أساتذة علم النفس الرواد فى مصر ، ومنحتهم شهادات تقدير . وهم الأساتذة الدكاترة : صلاح مخيمر ، ورشدى فام منصور ، وعنايات زكى محمد ، وكمال الدسوقى ، ومصطفى سويف ، ومنيرة حلمى ، وهدى عبد الحميد براده . وقد ألقى كل منهم كلمة أوجز فيها إنجازاته العلمية ، وبخاصة البحوث التى أشرف عليها أو شارك فيها .

بعـد ذلـك بدأ المؤتمـر جدول أعماله ، الذى يشمل عروضاً للبحوث الحديثة فى مجالات علم النفس المختلفة ، تتخللها ندوات مفتوحة للمناقشة بين السادة الأساتذة

---

* باحث مساعد ، قسم بحوث واستطلاعات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

القائمين بهذه الأبحاث ، وبين المهتمين عموماً بالبحوث المختلفة فى علم النفس
وقد بدأت الجمعية سلسلة أعمالها فى اليوم الأول للمؤتمر كالآتى :

ندوة علمية عن « سيكولوجية المخدرات »

رأس الندوة أ. د. مصطفى سويف ، وعرضت فيها أهم نتائج البحوث التى أجريت ضمن البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد تكلم أ. د. مصطفى سويف عن إنشاء البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى فبراير سنة ١٩٧٥ ، وكان ذلك لسببين : الأول نشوء وتبلور ظروف محلية تشير إلى بلوغ مشكلة تعاطى المخدرات فى مصر مستوى جديداً من التفاقم . والثانى زيادة عناية هيئة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة بتفاقم مشكلة تعاطى المخدرات على النطاق العالمى ، وتوجيه الدعوة إلى جميع من يهمهم الأمر بالعناية بإجراء البحوث الانتشارية أو الوبائية .

وقد تحددت الأهداف العامة للبرنامج الدائم فى إجراء البحوث فى مجال تعاطى المواد النفسية ، للكشف عن العوامل النفسية الاجتماعية المؤدية إلى التعاطى والمرتبطة به ، والآثار النفسية الاجتماعية المترتبة عليه ــ وقد قضت هيئة البرنامج الدائم سنتى ١٩٧٥ ، و١٩٧٦ فى استكشاف واسع النطاق لمجال ظاهرة التعاطى ، وذلك باجراء مجموعة من البحوث الوبائية أو الانتشارية المسحية على مختلف قطاعات المجتمع المصرى ، وكانت الأولوية لقطاعات الشباب ، وبدأت هذه الدراسات فى عام ١٩٧٧ .

وقدم كل من أعضاء البرنامج ورقة مستقلة يعرض فيها أحد البحوث التى أجراها .
وهذه الأوراق العلمية هى كالآتى :

١ ـ تعاطى المواد النفسية المؤثرة فى الأعصاب بين الذكور من تلاميذ المدارس الثانوية : دراسة وبائية .

عرض جمعة سيد يوسف :

وهذه الدراسة هى أولى الدارسات الوبائية للبرنامج على بعض قطاعات الشباب فى مصر . وقد أجريت على عينة قوامها ٥٥٣٠ تلميذاً ، يمثلون ٦ ٪ من جمهور تلاميذ القاهرة الكبرى بالمدارس الثانوية العامة . واستخدمت الهيئة فى جمع بيانات الدراسة استخباراً مقنناً ، تناول عدداً من المجالات الهامة بالنسبة للتعاطى . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(أ) مدى انتشار تعاطى المواد النفسية :

(١) **السجائر** : قرر ١٨ ٪ من العينة الكلية إنهم يدخنون السجائر ، وتبين أن النسبة المئوية للمدخنين فى السنتين الثانية والثالثة من الشعبة الأدبية تفوق نظيرتها فى شعبتى العلوم والرياضيات .

(٢) **الأدوية النفسية المختلفة** : أتضح أن ٥,٣ ٪ من العينة جربوا تعاطى المهدئات ، و٥,٧ ٪ جربوا المنشطات ، و-,٥ ٪ جربوا المنومات .

(٣) **المخدرات الطبيعية** : كانت نسبة الذين جربوا المخدرات الطبيعية بين أفراد العينة الكلية ١٠,٥ ٪ ، منهم ٩٠,٧ ٪ جربوا الحشيش ، و ٧,٤ ٪ جربوا الأفيون ، والنسبة الباقية جربوا مخدرات أخرى لمشتقات الأفيون .

(٤) **الكحوليات** : أظهرت النتائج أن ٤٣,٣ ٪ جربوا البيرة ، و١٣,٦ ٪ جربوا النبيذ ، و١٤,٠ ٪ شربوا الويسكى ، و٦,٨ ٪ تعاطوا مشروبات أخرى .

(ب) أضواء على منشأ سلوك التعاطى :

(١) فيما يتصل بالسماع عن المواد النفسية ومصادر السماع عنها ، فقد أظهرت النتائج أن ٨٨,١ ٪ من العينة سمعوا عن الكحوليات ، و٨٥,٦ ٪ سمعوا عن المخدرات الطبيعية ، و٤٩ ٪ سمعوا عن واحد أو أكثر من العقاقير المخلقة . وقد أوضحت النتائج أن أجهزة الإعلام (الراديو ـ والتليفزيون

(١) والسينما) تأتى على رأس قائمة مصادر السماع .
(٢) فيما يتعلق بالـرؤية المباشرة ومصادرها ، فقد رأى ٦٩,١ ٪ الكحوليات ، و٣٩,٩ ٪ المخدرات الطبيعية ، و٢٦,٩ ٪ العقاقير المخلقة .
وجاء الأصدقاء على رأس قائمة مصادر الرؤية المباشرة .

٢ ـ انتشار تعاطى المواد النفسية بين تلاميذ المدارس الثانوى الفنى : دراسة مقارنة بين تلاميذ الثانوى العام والثانوى الفنى

عرض الحسينى محمد عبد المنعم .

وتعـرض هذه الـدراسـة لانتشار تعاطى المواد النفسية بين تلاميذ المدارس الفنية (الزراعية ــ التجارية ــ الصناعية ــ مدارس المعلمين) بمنطقة القاهرة الكبرى . وقد أجريت على ٣٦٨٦ تلميذاً ، فى شهر ابريل عام ١٩٧٩ . ويمثل هذا العدد حوالى ٣ ٪ من جمهـور التـلاميذ ــ واستخـدم نفس الاستخبار المقنن الذى استخدم فى الدراسة السابقة على تلاميذ المدارس الثانوى العام .

وتلخيصاً للنتائج التى توصلت إليها الدراسة ، نذكر ما يلى :

(١) بالنسبة لتدخين السجائر : ــ ذكر ٢٤,٥ ٪ من أفراد العينة أنهم يدخنون السجائر ، فى مقابل ١٨ ٪ لدى عينة الثانوى العام .
(٢) بالنسبـة للأدوية النفسية : ـ حاول ٥ ٪ من التلاميذ أن يجربوا دواء نفسياً واحداً على الأقل (٤,٦ ٪ جربوا المهدئات ــ و٥,٩ ٪ جربوا المنشطات ــ و٤,٨ ٪ جربوا المنومات) ، وهى نسبة تختلف كثيراً عما وجد فى عينة الثانوى العام .
(٣) المخـدرات الـطبيعية : ـ حاول ١١,٧ ٪ من أفراد العينة تجربة المخدرات الـطبيعية (٩٢,١ جربوا الحشيش ــ و٧,٢ ٪ جربوا الأفيون) فى مقابل ١٠,٥ ٪ لدى عينة الثانوى العام (٩٠,٧ ٪ جربوا الحشيش ــ و ٧,٤ ٪ جربوا الأفيون) .
(٤) الكحـوليات : ـ حاول ٣٣,١ ٪ من عينـة الثـانـوى الفنى تجربـة شرب

الكحوليات (٣٣,١ ٪ جربوا شرب البيرة ، و٦,٤ ٪ جربوا النبيذ ، و٧,٣ ٪ جربوا الويسكى ، و٣,٥ ٪ جربوا شرب كحوليات أخرى) فى مقابل ٤٣,٣ ٪ جرب شرب الكحوليات فى عينة الثانوى العام (٤٣,٣ ٪ جربوا البيرة ــ و١٣,٦ ٪ جربوا النبيذ ــ و١٤ ٪ جربوا الويسكى ، و٦,٩ ٪ جربوا كحوليات أخرى) .

ومما سبق يمكن القول بأن هناك ميلاً ثابتاً لنسب أولئك الذين جربوا التدخين والأدوية النفسية والمخدرات الطبيعية للتزايد باطراد كلما انتقلنا من تلاميذ الثانوى العام إلى تلاميذ الثانوى الفنى .

(٥) بالنسبة للعمر عند بداية التعاطى : ـ فإن العمر المنوالى لبداية تدخين السجائر واستخدام الأدوية النفسية وتعاطى الكحوليات لتلاميذ الثانوى الفنى هو نفسه تقريباً لتلاميذ الثانوى العام ، وهو حوالى السادسة عشرة ، أما المخدرات الطبيعية (الحشيش والأفيون) فيأتى تعاطيها متأخراً ، حول الثامنة عشرة .

(٦) الاستمرار فى التعاطى : ـ نجد أن نسبة المستمرين فى تعاطى جميع المواد المخدرة بين طلاب الثانوى الفنى أعلى من نسبة المستمرين فى التعاطى بين طلاب الثانوى العام .

(٧) مناسبات التعاطى : ـ أتضح أن « المناسبة الاجتماعية السعيدة » لها أعلى وزن كمناسبة داعية لتعاطى جميع أنواع المواد النفسية ، وذلك لدى العينتين .

(٨) أسباب التوقف : ـ أتضح أن الضرر الجسمى والنفسى والمعتقدات الدينية لها أعلى وزن فى قائمة أسباب التوقف عن تعاطى جميع المواد المخدرة لدى تلاميذ العينتين .

٣ ـ تعاطى المواد النفسية بين الذكور من طلبة الجامعات

عرض : أسامة سعد أبو سريع

حاولت هذه الدراسة الكشف عن أبعاد تعاطى المواد النفسية بين الذكور من طلاب

الجامعات . وقد أجريت على عينة تتكون من ٢٦١١ طالباً ، منهم ١٣٤٠ طالباً من جامعة القاهرة و ١٣٧١ طالباً من جامعة عين شمس . واستخدم فى الدراسة نفس الاستخبار المقنن المستخدم من قبل فى بحثى الثانوى العام والفنى . وفيما يلى موجز لأهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة :

أولاً : انتشار تعاطى المواد النفسية :

(١) **السجائر** : تبلغ نسبة تدخين السجائر حوالى ٢٥ ٪ من أفراد العينة . ويتفاوت عدد السجائر المدخنة يومياً ما بين ٥ سجاير إلى ٤٠ سيجارة .

(٢) **الأدوية** : كانت نسبة تعاطى المنشطات -,١٤ ٪ ، والمهدئات ٥,٨ ٪ ، والمنومات ٤,٢ ٪ . وقد تبين ارتفاع نسبة تعاطى المنشطات بين طلاب الجامعة الذكور مقارنة بنسب انتشارها فى عينتى الثانوى العام والفنى .

(٣) **المخدرات الطبيعية** : بلغت نسبة تعاطى الحشيش ١٥,٥ ٪ ، فى حين أقر ١٩ طالباً فقط أنهم جربوا الأفيون من قبل .

(٤) **الكحوليات** : بلغت نسبة تعاطى الكحوليات بكل أنواعها حوالى ٤٢ ٪ (البيرة ٣٨,٥ ٪ ، والنبيذ ١٤,٦ ٪ ، والويسكى ١٤,٢ ٪ ، وكحوليات أخرى ٦,٧ ٪) .

ومن الواضح ارتفاع نسبة تعاطى الكحوليات بين طلاب الجامعة عنها بين تلاميذ المدارس الثانوى العام أو الفنى .

ثانياً : منشأ سلوك التعاطى :

تبين من الدراسة وجود ارتباط ذى دلالة احصائية مرتفعة بين التعرض « لثقافة المخدرات » وبين التعاطى الفعلى لجميع المواد النفسية . كما أتضح من الدراسة أن نسبة كبيرة من الشباب يعتبرون أنفسهم مسئولين عن القيام بدور إيجابى عند تعاطيهم الأدوية والكحوليات . كما تبين أن نسبة كبيرة جداً من الشباب قد عبروا عن أعتقادهم فيما تسببه جميع المواد النفسية من ضرر .

٤ ـ تعاطى المواد النفسية بين طالبات الجامعة

عرض : هند سيد طه عبد البر : ـ

تتناول هذه الدراسة النتائج الخاصة بعينة الإناث فى بحث انتشار المواد المؤثرة فى الحالة النفسية بين طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس . وقد تكونت عينة الإناث من ٢٣٦٦ طالبة ، وهى تمثل حوالى ٢,٥ ٪ من جمهور الطالبات فى الجامعتين . وقد طبق على الطالبات استخبار مقنن هو نفسه الذى طبق على الطلبة الذكور .

وفيما يلى أهم النتائج التى تم التوصل إليها :

أولاً : ـ تعاطى المواد النفسية :

(١) **تدخين السجائر** : أقرت حوالى ١,٤ ٪ من العينة بتدخين السجائر .

(٢) **الأدوية النفسية** : تبين أن ٥,١ ٪ من العينة حاولن تجربة المهدئات ، و٤,٨ ٪ تناولن المنبهات ، و ٤,٢ ٪ تعاطين المنومات .

وجدير بالذكر أن هذه النسب مماثلة لما حصلنا عليه من قبل عبر العينات المختلفة ، سواء تلاميذ الثانوى العام أو الثانوى الفنى أو طلبة الجامعات .

(٣) **المخدرات الطبيعية** : تبين أن نسبة ضئيلة جداً من الطالبات (٠,٨ ٪) جربن تعاطى المخدرات الطبيعية ، وبوجه خاص الحشيش . وهذه النسبة أقل بكثير من النسبة المناظرة لها فى عينة طلبة الجامعة .

(٤) **الكحوليات** : أقرت حوالى ١٩,٣ ٪ من الطالبات بمحاولة تعاطى الكحوليات ، وكانت أكثر المشروبات الكحولية فى هذا الصدد هى : البيرة ، يليها النبيذ ، ثم الويسكى . وهذه النسبة أقل بكثير من النسبة المناظرة لها فى عينة الطلبة الذكور .

ثانياً : ـ منشأ سلوك التعاطى :

كشفت الدراسة عن وجود ارتباط ذى دلالة احصائية مرتفعة بين التعرض « لثقافة المخدرات » وبين التعاطى الفعلى لهذه المخدرات . كما تبين أن وسائل الإعلام كانت تتصدر قائمة المصادر المسئولة عن السماع للمواد المختلفة ، كما تصدر الأقارب رأس

قائمة الأشخاص المسئولين عن رؤية تلك المواد المختلفة . وقد كشفت النتائج أيضاً عن أن المتعاطيات يملن أكثر من غير المتعاطيات إلى القول بأن المواد النفسية لها آثار مفيدة فى حين تميل غير المتعاطيات إلى القول بأن هذه المواد ضارة .

٥ ـ الاقتران بين تعاطى المواد النفسية وبين المرض النفسى والعضوى لدى عينات مختلفة من الجمهور المصرى

عرض د. فيصل يونس

يستهدف البحث دراسة العلاقة بين تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب وبين انتشار الأمراض الجسمية والنفسية فى أربعة قطاعات من الجمهور المصرى : تلاميذ المدارس الثانوية العامة ، وتلاميذ المدارس الثانوية الفنية ، وطلاب الجامعات ، وعمال الصناعة فى القطاع الإنتاجى .

وتقدم الدراسة معلومات تتصل بالعلاقة بين الأنواع المختلفة للمواد المؤثرة فى الأعصاب والمرض النفسى والجسمى ، وشكل هذه العلاقة عبر عينات مختلفة . وفيما يلى موجز لأهم نتائج الدراسة :

(١) فيما يتعلق بالأمراض الجسمية : ـ أتضح أن هناك نسبة أعلى ممن يتعاطون أى مادة من المواد النفسية يعانون من أمراض جسمية بالمقارنة بمن لا يتعاطون ، وإن هناك فروقاً فى شيوع المعاناة من الأمراض الجسمية عموماً بغض النظر عن التعاطى بين العينات الأربع . فالعمال الصناعيون وطلاب الثانوى الفنى يعانون من الأمراض الجسمية بنسب تفوق كثيراً طلاب الجامعة وتلاميذ الثانوى العام .

(٢) فيما يتعلق بالأمراض النفسية : ـ هناك نسبة أعلى من المتعاطين للمواد النفسية يقرون بمعاناتهم من أمراض واضطرابات نفسية بالمقارنة بغير المتعاطين . وأن هناك أيضاً فروقاً بين العينات بغض النظر عن التعاطى للمواد النفسية ــ فى شيوع المعاناة من الاضطرابات النفسية . فتلاميذ

مدارس الثانوى العام والفنى يعانون بنسب أكبر من هذه الاضطرابات بالمقارنة بطلاب الجامعات والعمال الصناعيين .

ثم قام أ. د. عبد الحليم محمود السيد بالقاء الضوء على « لجنة بحوث اتجاهات التعاطى » التابعة للبرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وأوضح أن هذه البحوث (اتجاهات التعاطى) تمثل الجيل الرابع من بحوث تعاطى المخدرات بالبرنامج . وتتمثل بحوث اتجاهات التعاطى فى استخدام المنهج العلمى المتمثل فى الدراسة المسحية التتبعية لرصد أنماط التغير عبر الزمن فى سلوك التعاطى لدى فئات محددة من الجمهور ، مما يلقى الضوء على أنماط الانتشار لمواد مخدرة جديدة ، أو انتشار نفس المواد المخدرة بين فئات أو جماعات عمرية أو تعليمية أو مهنية جديدة . كما تسهم هذه الدراسات فى القاء الضوء على أنواع التغير فى المعلومات والمعتقدات التى تؤثر فى الإقبال على المواد المخدرة أو الاحجام عنها . وتتمثل أهمية دراسات اتجاهات التعاطى للمواد المخدرة فى أنها تمثل الركيزة التى يعتمد عليها فى عملية التخطيط للبرامج الوقائية والتربوية ، كما أن هذه البحوث تساعد على حسن التخطيط والتنفيذ لبرامج العلاج ومواجهة سلوك التعاطى فى مراحله المبكرة .

وقام أ. د. عبد الحليم محمود السيد بعرض أهم النتائج الخاصة ببحث اتجاهات التعاطى لدى تلاميذ المدارس الثانوية العامة ، والذى أجرته لجنة بحوث اتجاهات التعاطى . وتم إلقاء الضوء على أهم الفروق بين نتائج هذا البحث والبحث السابق للبرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات على تلاميذ الثانوى العام سنة ١٩٧٨ ، وهو بحث انتشار تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب بين تلاميذ المدارس الثانوية العامة .

وتلخيصاً لما قدمه ، نعرض الآتى

« يقدم التقرير الحالى النتائج الأولية لدراسة حديثة أجريت على عينة ممثلة لتلاميذ المدارس الثانوية العامة بمنطقة القاهرة الكبرى سنة ١٩٨٦ ، بهدف استكشاف اتجاهات وأنماط التغير فى نسب تعاطى تلاميذ المدارس الثانوية العامة بمنطقة القاهرة الكبرى للمواد المؤثرة فى الأعصاب منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٨٦ » حيث طبقت نفس أداة البحث على عينة ممثلة لتلاميذ المدارس الثانوية العامة بمنقطة القاهرة الكبرى فى كل من العامين . وقد أتضح من الدراسة الحالية أن هناك فروقاً أساسية بين عينتى

البحثين ١٩٧٨ ، ١٩٨٦ . وذلك من حيث :

(١) نسبة التفوق التحصيلى : ـ حيث تميزت عينة ١٩٨٦ بارتفاع دال احصائياً فى عدد الحاصلين على نسب نجاح مرتفعة (٨٠ ٪ فأكثر) .

(٢) ارتفاع مستوى تعليم الوالدين : ـ حيث تميزت عينة ١٩٨٦ بارتفاع المستوى التعليمى لعينة آباء وأمهات التلاميذ مقارنين بآباء وأمهات التلاميذ فى دراسة ١٩٧٨

(٣) ارتفاع نسبة التحضر فى النشأة : ـ حيث ارتفعت نسبة النشأة فى الحضر أى فى المدن الكبرى (القاهرة ـ الاسكندرية) فى عينة ١٩٨٦ عن عينة ١٩٧٨ .

أما من حيث اتجاهات تعاطى المواد المؤثرة فى الأعصاب ، فقد اتضح الآتى :

(١) انخفاض فى نسبة المتعاطين لكل مادة من المواد المؤثرة فى الأعصاب فى عينة ١٩٨٦ .

(٢) انخفاض نسبة التعاطى مع زيادة نسبة التحصيل الدراسى ، وذلك بمقارنة أعلى ١٠ ٪ من التلاميذ فى عينة ١٩٨٦ ، من حيث مجموع الشهادة الاعدادية العامة بأقل ١٠ ٪ من حيث المجموع فى الاعدادية العامة .

(٣) اتفقت نتائج دراسة ١٩٨٦ مع دراسة ١٩٧٨ فى اتجاه النسبة للزيادة فى كل من التدخين والمواد المخدرة حسب الصف تصاعدياً ، من أولى فثانية علمى ، وثالثة علوم وثالثة رياضة ، ثم ثانية أدبى وثالثة أدبى .

* * *

اليوم الثانى للمؤتمر

وقد شمل جدول الأعمال فى ثانى أيام المؤتمر ما يأتى :

(١) ندوة علمية عن الوضع المهنى للأخصائى النفسى فى مصر

ورأس الندوة وأدارها أ. د. عبد الحليم محمود السيد .

وقد قدم د. حمدى ياسين بحثاً عن الاتجاهات النفسية للأخصائى النفسى نحو عمله ، يستهدف دراسة الاتجاهات النفسية للأخصائى النفسى نحو عمله . وفى سبيل ذلك أعد الباحث اختباراً لقياس هذه الاتجاهات . وقد تكوّن هذا الاختبار من خمسين عبارة وزعت على ستة مكونات أساسية هى : حب المهنة ، والعلاقات الانسانية ، والاعداد المهنى للاخصائى ، واشباع المهنة لحاجات الاخصائى النفسية ، وأهمية المهنة فى المجتمع ، وسمات الشخصية المرتبطة بنجاح الاخصائى فى عمله . وقد طبق المقياس على عينتين أساسيتين ، الأولى تتكون من ستين أخصائياً نفسيا تحت الاعداد (طلبة المستوى الرابع من اقسام علم النفس من الجنسين) والثانية تتكون من خمسين اخصائياً نفسياً ممارسين من الجنسين .

وذلك بغرض التحقق من الفروض الآتية :

(١) تختلف الاتجاهات النفسية للاخصائى النفسى (تحت الاعداد) باختلاف الجنس . وقد أثبتت الدراسة ذلك لصالح الإناث .

(٢) تختلف الاتجاهات النفسية للاخصائى النفسى (الممارس) باختلاف الجنس . وأثبتت الدراسة ذلك أيضاً لصالح الإناث .

(٣) تختلف الاتجاهات النفسية للاخصائى النفسى باختلاف الخبرة ، وقد أثبتت الدراسة صحة ذلك ، فالاخصائى النفسى ذو الخبرة العالية يتمتع بالرضا عن العمل أكثر من الاخصائى النفسى ذى الخبرة البسيطة .

(٤) تختلف الاتجاهات النفسية للأخصائى النفسى الممارس باختلاف طبيعة العمل . وقد أثبتت الدراسة أن هذا الفرض غير صحيح ، فالاتجاهات النفسية للاثنين نحو مهنة الاخصائى النفسى لا تختلف .

(٥) توجد فروق دالة بين اتجاهات الاخصائى النفسى الممارس والأخصائى النفسى تحت الاعداد نحو المهنة . وقد أثبتت الدراسة صحة ذلك لصالح الأخصائى النفسى تحت الاعداد .

(٦) تتأثر الاتجاهات النفسية للأخصائيين النفسيين بعدة عوامل وقد أثبت

التحليل العاملى صحة ذلك ، حيث أكد أن الاتجاهات النفسية للأخصائى النفسى نحو مهنته تتأثر بثلاثة عوامل ، هى :

أ ـ عامل حب المهنة والاعداد لها

ب ـ عامل العلاقات الانسانية

جـ ـ عامل أهمية المهنة فى المجتمع وتقبله لها .

(٢) ندوة عن سيكلوجية الشخصية فى المجتمعات العربية

رأس الندوة أ. د. حامد عبد السلام زهران ، وقد شملت الندوة عرضاً للبحوث التالية :

(أ) التقبل الاجتماعى لطالبات الجامعة السعوديات وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية . اعداد د. سامية الأنصارى .

يحاول هذا البحث التعرف على العوامل التى تجعل بعض طالبات الجامعة السعوديات على درجة من التقبل الاجتماعى ، فى حين تجعل البعض مرفوضات ومنبوذات من زميلاتهن .

أهداف البحث

(١) تحديد العوامل التى تؤدى إلى التقبل الاجتماعى أوعدم التقبل الاجتماعى لطالبات الجامعة السعوديات .

(٢) دراسة العلاقة بين درجة التقبل الاجتماعى عند طالبة الجامعة السعودية وبعض المتغيرات الشخصية (التحصيل ـ والقلق ـ ومفهوم الذات ـ والايمان بالله) .

نتائج البحث

(١) الصفات التى تسبب التقبل الاجتماعى أوعدم التقبل الاجتماعى يمكن أن تنقسم

أربعة أقسام ، هى كما يلى بالترتيب :

أ - صفات اجتماعية وخلقية تؤدى إلى التقبل

ب - صفات انفعالية وشخصية

جـ - صفات عقلية

د - صفات جسمية ، وقد كانت أقل الأسباب تأثيراً فى التقبل الاجتماعى .

أما صفات النفور فكانت عكس صفات التقبل سالفة الذكر .

(١) هناك علاقة موجبة بين التقبل الاجتماعى والتحصيل الدراسى .

(٢) وجدت علاقة سالبة بين تقبل الطالبة ومستوى القلق .

(٣) اتضح وجود علاقة موجبة بين تقبل الطالبة بين زميلاتها وبين درجة ايمانها بالله .

(ب) بحث علاقة مستوى الطموح ببعض المتغيرات الدراسية والاجتماعية لدى طالبات كليات التربية العالية والمتوسطة بمدينة جدة بالمملكة العربية السعودية . اعداد د. هناء ابراهيم أبو شهبة .

يستهدف البحث التعرف على الفروق فى مستوى الطموح بين طالبات كلية التربية العالية وكلية التربية المتوسطة ، ودراسة علاقة مستوى الطموح للتحصيل الدراسى والعمر الزمنى والزواج .

عينة البحث :

تضمنت مائتى طالبة : مائة طالبة فى كل كلية من الكليتين . وجميع طالبات عينة البحث من مستوى اجتماعى وثقافى واقتصادى واحد ، كما أن ذكاءهن متوسط أو فوق المتوسط ، وتتفاوت أعمارهن ما بين ١٨ إلى ٣٠ عاماً . قسمن إلى ثلاث مجموعات عمرية وقسمن أيضاً إلى ثلاث مجموعات طبقاً للتحصيل الدراسى ، مجموعات التحصيل المرتفع والمتوسط والمنخفض .

أدوات البحث :

قائمة ايزنك للشخصية ــ واستبيان مستوى الطموح .

نتائج البحث :

(١) هنـاك فروق ذات دلالـة احصـائية فى مستـوى الطموح بين الطالبات مرتفعات التحصيل والطالبات منخفضات التحصيل بكل من الكليتين لصالح مرتفعات التحصيل .

(٢) لم توجد فروق ذات دلالة احصائية بين مرتفعات التحصيل بكل من الكليتين .

(٣) هناك فروق ذات دلالة احصائية فى مستوى الطموح بين طالبات كلية التربية العالية وطالبات كلية التربية المتوسطة .

(٤) هنـاك فروق ذات دلالة احصائية فى مستوى الطموح بين الطالبات الأكبر عمراً والأصغر عمراً لصالح الأصغر عمراً .

(٥) هناك فروق فى مستوى الطموح بين المتزوجات وغير المتزوجات لصالح غير المتزوجات .

(جـ) بحث مفهوم الذات للطالبات الجامعيات السعوديات وعلاقته بنوع التخصص الدراسى . . اعداد د. سهير كامل أحمد .

تتلخص أهداف هذا البحث فى الإجابة عن الأسئلة الآتية :

(١) إلى أى مدى يتلاءم مقياس « تنسى » لمفهوم الذات مع البيئة السعودية ؟

(٢) ما مفهوم الذات للطالبات السعوديات الجامعيات ؟

(٣) هل هناك علاقة بين مفهوم الذات ونوع التخصص التعليمى ؟

وقـد أجـريت هذه الدراسة على ٥٧ طالبة من كلية التربية للبنات بأبها بالمملكة العربية السعودية ، فى مرحلة البكالوريوس ، أقسام الدراسات الاسلامية واللغة العربية والكيمياء .

واستخدم مقياس « تنسى » لمفهوم الذات بمقاييسه التجريبية التالية (الدفاعات الموجبـة ، سوء التـوافق العـام ، والذهانية ، واضطرابات الشخصية ، والعصاب ، وتكامل الشخصية) ومقياس ايزنك للشخصية .

وكان استخدام المقياس الأول يستهدف اختبار مدى ملاءمته للعينة السعودية . أما المقياس الثـانى فقـد استخدم لتحديد مدى التناظر بينه وبين الدرجات على مقاييس اختبار مفهوم الذات ، وذلك كمحك للصدق .

وقد أظهرت نتائج التساؤل الأول امكان استخدام الاختبار فى البيئة السعودية . وأظهرت نتائج التساؤل الثانى وصفاً ايجابياً للذات ناتجاً عن احتفاظهن بقدر مرتفع من اعتبار الذات .

أما نتائج التساؤل الثالث فقد أظهرت فروقاً دالة على مقياسين فقط من المقاييس الستة لمفهوم الذات ، هما : الدفاعات الموجبة والذهانية .

ولم تظهر فروق ذات دلالة على مقاييس (سوء التوافق العام ـ واضطرابات الشخصية والعصاب ـ وتكامل الشخصية) .

(٣) ندوة عن سيكلوجية الأسرة

رأس الندوة أ. د. آمال أحمد مختار صادق ، وقدمت فى هذه الندوة البحوث التالية :

(أ) استجابات الأم المصرية فى بعض مواقف التفاعل مع الطفل فى العامين الأولين « دراسة استطلاعية » ، اعداد د. عفاف عويس .

تستهدف هذه الدراسة كشف نمط العلاقة بين الأم المصرية وطفلها حتى سن العامين : هل هى علاقة تقوم على التفاعل أم الاستقلال ؟

وقد أوضحت النتائج أن نمط هذه العلاقة يشوبه كثير من الغموض وعدم الحسم . فهى تارة تشجع التفاعل وتارة تشجع الاستقلال . ويرجع الغموض وعدم الحسم فى هذه العلاقة أساساً إلى المتغيرات الاجتماعية والظروف المحيطة التى تجعل الأم إذا كانت تعى على المستوى النظرى متطلبات دورها كأم ، فإنها تسلك بشكل تلقائى طبيعى بما يتناسب مع متطلبات هذا الدور . فقد كانت النتائج فى معظمها تشير إلى أن ما ذكرته الأم من آراء ـ سواء على مستوى الفهم أو على مستوى السلوك والذى يعكس طبيعة علاقتها بطفلها ـ انما يرجع أساساً إلى ظروفها الخاصة (كونها متعلمة أو غير متعلمة . تعمل أو لا تعمل ، ترضع طبيعياً أو صناعياً ، لديها عدد أبناء أقل أو أكثر) بل انه داخل

هذه الظروف العامة توجد ظروف خاصة تحدد نوع العلاقة بالطفل ، مثل عدم توافر دور الحضانة ، أو عدم مساعدة الزوج ، أو الخلافات العائلية ، أو ضيق السكن ، . . . الخ .

والبحث يوصى بالعمل على الاهتمام بنشر الوعى الكامل الواضح لدور الأم فى مواقف التفاعل مع الطفل منذ ولادته وحتى سن العامين ، لما لهذه الفترة من أهمية بالغة فى حياة الطفل النفسية فى المراحل العمرية المقبلة . هذا الوعى ينبغى أن ينتشر ، ليس فقط فى مجتمع الاناث بل أيضاً فى مجتمع الذكور ، حتى يعملوا على تشجيع هذا السلوك لدى الأم أو يشاركوا فيه حسب درجة اقتناعهم .

ويوصى البحث أيضاً بضرورة توفير الظروف المناسبة للأم لكى تقوم بأدوارها كما ينبغى . كما يوصى البحث باجراء المزيد من البحوث فى هذا المجال .

(ب) الأحداث الجانحون وتنشئتهم الأسرية « دراسة ميدانية بالمدينة المنورة » اعداد د. محمد بيومى على حسن .

يبرز البحث دور التنشئة الأسرية ومستوى الذكاء ، كعوامل مهمة فى جناح الأحداث فى المجتمع السعودى .

وتشتمل عينة البحث على مجموعتين : أولاهما المجموعة التجريبية ، وتمثل الأحداث الجانحين وعددهم ٣٢ حدثاً . والثانية المجموعة الضابطة ، وتمثل ٣٢ تلميذاً من تلاميذ المرحلة المتوسطة غير الجانحين . وتتفاوت أعمار عينة البحث بين ١٣ و١٦ عاماً .

وقد استخدم الباحث الأدوات التالية :

اختبار رسم الرجل ــ ومقياس الوضع الاجتماعى الثقافى ، ومقياس التنشئة الأسرية . وأوضحت نتائج البحث ما يلى :

(١) لا توجد فروق ذات دلالة بين الجانحين وغير الجانحين بالنسبة لمستوى الذكاء . وهذا غير ما توقعه الباحث . ويعنى ذلك أن نقص الذكاء لا يعتبر عاملاً مهماً فى جناح الأحداث .

(٢) الحالة الانفعالية السيئة للأبوين والعلاقات الفاترة وغير الطيبة بينهما ، وأساليب المعاملة الوالدية الخاطئة من قسوة ونبذ وإهمال وتساهل ، كل ذلك عوامل مهمة

فى جنـاح الأحـداث ، حيث تنعكس آثار هذه العوامل على الأحداث ، الذين يعتبرون المسرح الذى تظهر عليه التنشئة الأسرية السيئة وأساليب المعاملة الوالدية الخاطئة .

(٤) ندوة عن علم النفس الاجتماعى

رأس الندوة أ. د. سيد محمد صبحى . وتم عرض البحوث التالية فى هذه الندوة :

(أ) دراسة استطلاعية للاستعداد الاجتماعى وعلاقته بالمشاركة التطوعية . اعداد د. أميرة الديب .

يحاول هذا البحث دراسة درجة الاستعداد الاجتماعى ، وعلاقته بالمشاركة التطوعية ، وذلك بمقارنة درجات مكونات الاستعداد الاجتماعى لدى مجموعة من الرواد المتطوعين غير الفنيين بدرجات مجموعة الاخصائيين الاجتماعيين من الشباب ، وذلك بهدف التحقق من :

هل المتطوعون غير المؤهلين للعمل فى الخدمة الاجتماعية أكثر من الاخصائيين الاجتماعيين قدرة على فهم الآخرين والتعامل معهم ، وهل هم أكثر ادراكاً للظروف الاجتماعية المحيطة ، وأكثر ايماناً بالحقوق والواجبات الاجتماعية ، وبالتالى هل هم أكثر شعوراً بالانتماء إلى المجتمع .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(١) وجد أن مجموعة الاخصائيين أقل من المتطوعين فى قدراتهم على ادراك الظروف الاجتماعية ، وعلى التصرف فى المواقف الاجتماعية ، وعلى التعاون مع الآخرين . كما أنهم أقل فى ايمانهم بالحقوق والواجبات الاجتماعية ، وأقل شعوراً بالانتماء إلى المجتمع . هذا وإن كان كل من المتطوعين والاخصائيين متقاربين فى قدراتهم على التعامل مع الآخرين وفى الذكاء العام .

(٢) وجد أن النساء أقل فى استعدادهن الاجتماعى ، وبالتالى أقل فى مشاركتهن التطوعية ، بمقارنتهن بالرجال . إذ دلت النتائج على أن الرجال أعلى فى قدراتهم على ادراك الظروف الاجتماعية والتصرف فى المواقف الاجتماعية ، وأكثر ايماناً بالحقوق والواجبات . هذا وإن كان الرجال والنساء من أفراد هذه العينة متقاربين فى قدراتهم على التعامل مع الآخرين وفهم الآخرين وفى الذكاء العام .

(ب) الفروق بين الجنسين فى اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو قضايا اجتماعية . اعداد د. محمد رمضان محمد .

يحاول البحث التعرف على الفروق الفردية بين الطالب والطالبة فى الاتجاهات نحو بعض القضايا الاجتماعية ، تلك القضايا التى يرى الباحث أنها مهمة لأنها تتعلق بحاضرهم وبمستقبلهم ، وبانتاجيتهم فى المجتمع ، وبرضاهم عن تخصصهم العلمى ، وبمدى شعورهم بالانتماء والتوافق داخل المجتمع ، وبخاصة وهم فى فترة الشباب .

وقام الباحث باعداد استبيان يتكون من مجموعة من الأسئلة تدور حول القضايا المطروحة موضع التساؤل فى البحث .

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

(١) الاناث هن الأكثر رضا عن الذكور لتخصصهم العلمى .

(٢) الاناث هن الأكثر توافقاً من الناحية الدراسية من الذكور .

(٣) أفضل تخصص علمى لدى الاناث يقدره المجتمع من وجهة نظرهن كان الطب ، ثم الهندسة ، وأساتذة الجامعة ، ثم المحامين والتجاريين . .

(٤) كل من الاناث والذكور لا يفضلون العمل الحكومى ، بل يفضلون العمل الحر . كما أنهم يفضلون العمل فى البلاد العربية والأوربية . فقد فضل ١٦ ٪ فقط من الاناث العمل فى وظيفة حكومية ، فى حين فضل ١٨ ٪ من الذكور العمل فى وظيفة حكومية . وفضل ٦٠ ٪ من الذكور العمل فى المهن الحرة ، فى حين فضل ذلك ٤٠ ٪ من الاناث .

(٥) الاتجاه إلى العمل الحر والعمل فى البلاد العربية والأوربية ليس بسبب الدخل المادى الأكثر فحسب ، بل بسبب تحقيق هويتهم المفقودة على المستوى الرسمى (الحكومى) .

(٦) اتجه ٧٦ ٪ من الذكور إلى رغبتهم فى الهجرة ، فى حين اتجه ٤٣ ٪ من الاناث الى نفس الاتجاه . أما الأسباب التى تؤدى إلى رغبة الذكور إلى الهجرة فهى الأسباب الاقتصادية والكسب المادى وتكوين المستقبل ، ولسوء اقتصاد مصر ، ولتوافر فرص العمل فى الخارج . أما عن الاناث فكان أيضاً الكسب المادى أول الأسباب ، ثم تكوين المستقبل ، وبسبب وجود محسوبية ووساطات فى مصر ، ولعدم تقدير الانسان فى مصر ، ولأن الحياة فى مصر غالية جداً ، والظروف صعبة .

(٧) بالنسبة لاتجاه الطلاب نحو اختيار شريك الحياة ، اتفق كل من الذكور والاناث على أن شرط الجمال هو الشرط الأول .

فالاناث يفضلن أن يكون الزوج جميلاً أولاً ، ثم شرط الأخلاق العالية ، ثم التدين ، ويجيء بعد ذلك الغنى المادى ، ويليه التعليم العالى ، ثم شرط الاخلاص والاحترام ، ثم شرط وجود الشقة .

(٨) بالنسبة لمشاكل الطلاب قبل وبعد التخرج فتمثلت فى صعوبة المواصلات ، وارتفاع سعر الكتاب الجامعى ، وسوء أخلاق الطلبة ، وقلة الدخل المادى ، وتأخر صدور الكتاب الجامعى .

* * *

اليوم الثالث للمؤتمر

شمل جدول اعمال المؤتمر فى آخر أيامه ما يلى :.

(١) ندوة عن سيكلوجية القلق والادراك والجهاز العصبى

رأس الندوة أ. د. أنور محمد الشرقاوى ، وقد تضمنت الندوة البحوث التالية :

(أ) الوظيفة التنشيطية للجهاز العصبى فى أثناء الأداء البصرى الحركى « دراسة تجريبية سيكوفسيولوجية . . اعداد د. عبد الوهاب محمد كامل .

تفترض الدراسة وجود علاقات ارتباطية بين النشاط الكهربى للعضلات EMG ومعدل ضربات القلب HR والدرجات السيكومترية للقلق والعصابية ، والانبساط من جانب درجات الأداء (البصرى الحركى) من جانب آخر .

كما تفترض وجود تأثير دال لكل من القلق ونشاط العضلات وتفاعلهما على الأداء ، ووجود تأثير دال لكل من نشاط العضلات ومعدل ضربات القلق وتفاعلهما على الأداء . كما تفترض الدراسة أنه يوجد تأثير دال لكل من العصابية والانبساط وتفاعلهما على الأداء .

وقد أجريت الدراسة على ١٠٠ طالب من السنتين الثانية والثالثة بالشعب العلمية بكلية التربية جامعة طنطا .

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

(١) توجد علاقات ارتباطية دالة موجبة بين درجات القلق وسعة النشاط العقلى الكهربى . كما وجدت علاقة ارتباطية دالة سالبة بين درجات القلق وعدد الأخطاء على جهاز الأداء البصرى الحركى .

(٢) يوجد أثر دال لدرجة نشاط العضلات ، وتفاعله مع معدل ضربات على الأداء لصالح مرتفعى النشاط العضلى عند زيادة معدل ضربات القلب .

(٣) يؤدى انخفاض مستوى القلق ، مع ارتفاع نشاط العضلات ، إلى زيادة مستوى كفاءة الأداء البصرى الحركى ، حيث انخفاض الأخطاء ، وارتفاع الاستجابات الصحيحة ، مع زيادة صعوبة العمل .

(٤) يوجد تأثير دال لأثر كل من العصابية والانبساط على الأداء البصرى الحركى لصالح النمط المزاجى الصفراوى والفلجماتى ، حيث ارتفاع درجة استثارة الانتباه لديهم .

(ب) العلاقة بين تقدير الذات والقلق لدى تلاميذ المدرسة الاعدادية . اعداد د. نهى يوسف اللحامى .

يستهدف هذا البحث دراسة العلاقة بين تقدير الذات والقلق لدى تلاميذ المدرسة الاعدادية . وقد استخدمت الباحثة أدوات البحث التالية : استبيان تقدير الذات — ومقياس القلق الظاهر ، على عينة مكونة من ١٥٠ تلميذاً و١٥٠ تلميذة بالصفين الأول والثانى الاعدادى ، تتفاوت أعمارهم بين ١١ و١٣ سنة .

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

هنـاك علاقـة ارتبـاطية سالبـة دالة احصائياً بين تقدير الذات والقلق لدى عينة البحث ، وأن هناك فروقاً دالة احصائياً بين الذكور والاناث على متغير القلق لصالح الاناث . فى حين أوضحت الدراسة أيضاً أنه لا توجد فروق دالة احصائياً بين الذكور والاناث على متغير تقدير الذات .

(٢) ندوة عن سيكلوجية التوافق النفسى

وقد رأس هذه الندوة أ. د. فرج عبد القادر طه . وتم عرض البحوث التالية فى الندوة :

(أ) أثر المعلم على توافق التلاميذ واتجاهاتهم نحو العمل المدرسى . اعداد د. مصطفى محمد كامل .

تستهـدف هذه الـدراسة بحث أثر نمط التفاعل اللفظى بين المعلم والتلاميذ ، ومهـارة المعلم فى التـدريس ، على التوافق النفسى للتلاميذ ، واتجاهاتهم نحو العمل المـدرسى . وترجع أهمية الدراسة إلى أن نتائج المجهودات التربوية للمدرسة والمعلم لا يمكن أن تتحقق إذا تحولت حجرة الدراسة إلى بيئة محبطة للتلاميذ .

وأن مظاهر سوء التوافق والاتجاهات السلبية نحو المدرسة تتداخل مع التعلم فتؤثر

فيه تأثيراً سلبياً . وقد افترضت الدراسة أنه حين يكون نمط التفاعل اللفظى بين المعلم والتلاميذ غير مباشر ، وحين ترتفع المهارة التدريسية للمعلم ، فإن ذلك يؤدى إلى زيادة درجة التوافق الكلى للتلاميذ ، وتكوين اتجاهات ايجابية لديهم نحو العمل . وقد تكونت عينة الدراسة من ٢٩ معلمة يقمن بالتدريس فى الصف الرابع فى ١٥ مدرسة ابتدائية و٦٠٠ من تلاميذهن . وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن نمط التفاعل غير المباشر بين المعلم والتلاميذ له تأثير دال على مستوى توافق التلاميذ ، واتجاهاتهم نحو العمل المدرسى . ويستدل من النتائج أن حجرة الدراسة التى يسودها النمط اللامباشر فى تفاعلات « المعلم - التلاميذ » تعد وسطاً ملائماً يعبر فيه التلاميذ عن أفكارهم ومشاعرهم ، ويلقون تعزيزاً لاستجاباتهم ، ويشعرون بالتقبل والاحترام من جانب المعلم . ويبدو أن المعلم الكفء يركز فى تفاعلاته مع التلاميذ على الجانب الأكاديمى ، وما يصاحب ذلك من تقييد لحرية تلاميذه فى التعبير ، مع ميله إلى استخدام العقاب حافزاً لدفعهم إلى التحصيل ، وما يترتب على ذلك من آثار سيئة على توافق التلاميذ وتكوين اتجاهات سالبة لديهم نحو المدرسة .

(ب) قياس ضبط التوافق النفسى بين طلبة الجامعة الحاصلين على الثانوية الفنية الحاصلين على الثانوية العامة . اعداد د. نجيبة أحمد الخضرى .

يحاول البحث الإجابة عن تساؤل رئيسى هو : ما أثر اختلاف الخبرات التعليمية السابقة (الثانوى الصناعى فى مقابل الثانوى العام) على التوافق النفسى للطلاب خلال دراستهم فى الجامعة ؟

وينشأ من هذا السؤال الفروض الصفرية التالية :

(١) ليست هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الطلاب الحاصلين على الثانوية الصناعية والحاصلين على الثانوية العامة فى التوافق النفسى خلال السنتين الأوليين فى تعليمهم الجامعى .

(٢) ليست هناك فروق دالة احصائية فى التوافق النفسى لدى طلاب السنة الأولى فى الجامعة بين مجموعتى الطلاب (الثانوى الصناعى فى مقابل الثانوى العام) .

(٣) ليست هناك فروق ذات دلالة احصائية فى التوافق النفسى لدى طلاب السنة الثانية الجامعية بين مجموعتى الطلاب .

وقد أجرى البحث على طلاب الفرقتين الأولى والثانية فى كلية التربية بجامعة حلوان . وقسم الطلاب إلى فئتين (فئة الحاصلين على الثانوية العامة ــ فئة الحاصلين على الثانوية الصناعية) .

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية :

(١) بالنسبة للفرض الأول ، ثبت أن الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة فى الفرقتين الأولى والثانية بالكلية يتفوقون على نظرائهم من الحاصلين على الثانوية الصناعية فى التوافق النفسى ، والفرق بينهما ذو دلالة احصائية عالية .

(٢) بالنسبة للفرض الثانى ، اتضح أنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية فى التوافق بين طلاب التعليم الصناعى فى السنة الأولى بالكلية وبين نظرائهم من الحاصلين على الثانوية العامة فى نفس السنة .

(٣) بالنسبة للفرض الثالث ، اتضح أن طلاب الثانوية العامة فى السنة الثانية بالكلية أكثر توافقاً من نظرائهم طلاب الثانوية الصناعية . والسبب فى ذلك أنه بعد أن زالت مظاهر حداثة التعليم الجامعى بالنسبة لفئتى الطلاب من خلال انتظامهم فى الكلية لمدة عام دراسى واحد ، فإن طلاب التعليم الثانوى العام يبدون أكثر توافقاً لمتطلبات التعليم الجامعى من نظرائهم طلاب التعليم الصناعى .

(٣) ندوة عن علم النفس السياسى

أدار الندوة السيد ياسين .وقد عرض فى الندوة البحث التالى :

الصورة القومية المتبادلة بين عينتين من الطلبة السعوديين والمصريين ، اعداد د. حمدى محمد ياسين ، ود. ثناء يوسف الضبع .

يستهدف هذا البحث معرفة الصورة القومية المتبادلة بين عينتين من الطلبة المصريين (ن = ٨٨) والطلبة السعوديين (ن = ٨٢) . ولذلك صمم الباحث مقياس الصورة القومية ، وهو يتكون من أربع عشرة سمة ، ويتكون من جزئين : الصورة (أ) وتم تطبيقها على العينة المصرية ، والصورة (ب) وتم تطبيقها على العينة السعودية .

وذلك للتحقق من صحة الفروض التالية :

الفرض الأول : تختلف الصورة الشائعة لدى المصرى عن السعودى ، عن الصور النمطية الشائعة لدى السعودى عن المصرى . وقد أثبتت الدراسة أن هذا الفرض لم يتحقق .

الفرض الثانى : تختلف الصورة الشائعة لدى المصرى عن السعودى باختلاف الجنس . وقد تحقق هذا الفرض ، وتبين أن الصورة الشائعة تتغير بمتغير الجنس .

الفرض الثالث : تختلف الصورة الشائعة لدى المصرى عن السعودى باختلاف التعليم . وقد تحقق هذا الفرض .

الفرض الرابع : تختلف الصورة الشائعة لدى المصرى عن السعودى باختلاف نوع الاتصال . وقد تحقق أيضاً هذا الفرض .

الفرض الخامس : تختلف الصورة الشائعة لدى السعودى عن المصرى باختلاف مستوى التعليم . ولم يتحقق هذا الفرض .

الفرض السادس : تختلف الصورة الشائعة لدى السعودى عن المصرى باختلاف الجنس . وأثبتت النتائج أن هذا الفرض لم يتحقق أيضاً .

توصيات المؤتمر

اختتم المؤتمر الثالث لعلم النفس فى مصر يومه الثالث والأخير بعدة توصيات ، نوجزها فيما يلى :

(١) متابعة الدراسات العلمية الخاصة ببحوث تعاطى المخدرات وانتشارها ، وهى

الـدراسات التى بدأها البرنامج الدائم لبحوث تعاطى المخدرات بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٢) الاهتـمام بالاخصائى النفسى فى وزارات الشئون الاجتماعية وعمل كادر وتنظيم تدريجى خاص به .

(٣) ترشيد علاجى للخطة الاجتماعية للمشكلات النفسية والاجتماعية ، كالمخدرات مثلاً ، على مستوى قومى .

(٤) توثيق علاقة أقسام علم النفس بالجهات التنفيذية مثل وزارات الشئون والصحة والعمل والصناعة والقوات المسلحة .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر حديثاً

الترتيب القيمى لمشكلات المجتمع المصرى

إشراف

الأستاذ الدكتور / عبد الحليم محمود السيد

دراسة علمية لعينة ممثلة للجمهور المصرى العام وعينة أخرى من الجمهور الخاص .

استخدم فيها عدد من أساليب البحث المتقدمة ، لترتيب أولويات المشكلات الاجتماعية . تقارن الدراسة بين أولويات المشكلات فى المجتمع المصرى ، فى تصور كل من الجمهور العام ، والجمهور الخاص (من المخططين والمفكرين والمشرعين وكبار رجال التنفيذ) . وتؤكد النتائج حقيقة أصبحت معروفة فى معظم بلاد العالم التى تخطط لتنمية طاقاتها ، وهى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لم تعد مهمة معزولة يقوم بها عدد من كبار المتخصصين ، وإنما هى مهمة يعتمد نجاحها على درجة توافر معلومات عن تفضيلات الجمهور ، مما يساعد على تحقيق أكبر قدر من التكامل بين المخطط أو صانع القرار وبين الجمهور الذى يتكيف مع من يحسنون مخاطبته ويدركون حاجاته .

الفنومنولوجيا الوجودية عند ميرلوبونتى وارتباطها بالعلوم الانسانية *

علا مصطفى انور †

حاولت هذه الدراسة أن تلقى الضوء على اتجاه معاصر فى الفلسفة ، اتجاه يحاول الربط بين الفلسفة والعلوم الانسانية ، مستهدفاً اثراء المجالين . هذا الاتجاه هو « الفنومنولوجيا الوجودية » ، كما عبر عنها الفيلسوف الفرنسى موريس ميرلوبونتى .

لم يحاول ميرلوبونتى بناء نسق فلسفى ضخم أومذهب متكامل ، وانما سار على الدرب الذى رسمه هوسرل بدعوته للعودة إلى الأشياء ذاتها ، أى إلى الخبرة التى تظهر فى الوعى قبل تعرضها للفكر النقدى أو العلمى . كما تتبع من جهة أخرى خطى هيدجر الذى اهتم بالوجود الإنسانى وواقعيته واحتماله . ولم يستهدف ميرلوبونتى تفسير العالم أوكشف شروط امكانه ، وإنما تمثل هدفه فى التوصل إلى خبرة بالعالم ، أى إلى اتصال واحتكاك سابق على كل تفكير فيه .

فإذا كان ميرلوبونتى قد انطلق من الفنومنولوجيا ومن الوجودية ، فقد تجاوز الاتجاهين فى شكل اتجاه ثالث يجمعهما . فكان لهذا الجمع صبغته الخاصة ، التى جعلته يتميز عن كل اتجاه على حدة . لقد أراد للفلسفة أن تنطلق من الموقف الإنسانى فى العالم كما يتبدى فى حياتنا اليومية ، حيث نتطلع إلى مايحدث وإلى أين نتجه فى المستقبل . فالفلسفة هى جزء من الحياة ، واهتمامها الأساسى ينصب على التوحيد بين معرفتنا العلمية واهتماماتنا الأساسية ، مع كشف المعانى القائمة فى كل شىء نواجهه .

لم تكن المهمة التى آل الفيلسوف على نفسه انجازها سهلة ، بل صعبة للغاية . فقد تصدى لمشكلات ضخمة ، منذ محاولته استيعاب التاريخ العلمى والفلسفى والأدبى والفنى حتى صياغته لفلسفته . تلك الفلسفة التى حاول أن يجعلها تستوعب ما يشكل

---

* رسالة دكتوراه ، قسم الفلسفة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .

† خبيرة ، قسم بحوث التعليم والقوى العاملة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

حياة الإنسان الداخلية والخارجية ، مايختص بعقله وما يختص بجسمه ، ما يدور فى داخله وما يدور خارجه فى المجتمع والعالم .

لقد بدأ بكتابه « بنية السلوك » وانتهى « بالمرئى واللامرئى » ، ذلك الكتاب الذى لم تتح الأقدار للفيلسوف أن يضع فيه الكلمة الأخيرة . وعبر هذا الطريق الطويل ، حاول الفيلسوف العثور على لغة فلسفية جديدة ، من خلال تفكيره فى العلاقات التى تربط بين الإنسان والوجود بشكل عام ، مستخدماً فى ذلك المعطيات الجديدة التى تقدمها العلوم الانسانية .

وقد انقسمت هذه الدراسة إلى جزئين رئيسيين : الأول تناول الفنومنولوجيا الوجودية عند ميرلوبونتى ، والثانى ارتباطها بالعلوم الانسانية .

فحاولنا فى الباب الأول أن نقدم صورة واضحة لهذا الاتجاه ، مبتدئين بتناول مصادر فلسفة ميرلوبونتى ، وهى الفنومنولوجيا والوجودية ، يلى ذلك عرض لتطور الفنومنولوجيا الوجودية ، ثم تحليل مجموعة العناصر التى شكلت هذا الاتجاه .

لقد تمثل هدف الفنومنولوجيا الأول فى البحث الموضوعى والذاتى للظواهر فى كامل إتساعها وعمقها . ومن خلال منهج متكامل قائم على الحدس والتحليل والوصف ، تصل الفنومنولوجيا إلى الماهيات العامة . فهى تريد للفلسفة أن تصبح علماً دقيقاً محكماً ، أو دراسة وصفية خالصة ، محورها الرئيسى الوعى والعالم فى محاولة للإجابة عن التساؤل : كيف ينبنى العالم الواقعى وكيف يدرك فى أفعال الوعى . وقد حاولنا فى إيجاز عرض أبرز معالم فلسفة هيجل ، فقد تأثر ميرلوبونتى بالجدل الهيجلى ، وبكتاب هيجل « فنومنولوجيا الروح » وإعتبرهما أساساً يقف وراء اتجاهات عدة مثل الماركسية ، والفنومنولوجيا ، والوجودية الألمانية ، والتحليل النفسى . وكان تأثر ميرلوبونتى بهوسرل متسقاً وعميقاً ، وبخاصة كتابات هوسرل المتأخرة ، وبالذات « أزمة العلوم الأوروبية » .

لقد رأى أصالة هوسرل فى مواجهته للنزعات النفسية والاجتماعية المتطرفة التى حاولت فصل العلم عن الفلسفة ، وفى تأكيده على العقلانية فى اتصالها بالخبرة ، ثم بحثه عن منهج يتيح التفكير فى الداخل والخارج فى آن واحد .

وكان عالم الحياة أحد الموضوعات التى تناولها الفيلسوفان ، فهو العالم كما نحياه ، أو الموضوع القصدى لعالم الخبرة . كما كانت الذاتية المتبادلة أحد المحاور المهمة التى

أخـذهـا ميرلـوبونتى عن هوسرل . وبالرغم من ترحيبه بالنظرة الهوسرلية إلى الفلسفة وتطبيقه برنامجاً فنومنولوجيا ، واحتفائه بفكرة الرد ، إلا أنه اختلفت عن هوسرل فى أنه بدلاً من أن يجعـل هذا الـردايدتيكيا وبحثـاً فى المـاهيات ، جعله بحثـاً فى الـوجـود الانسانى . فقد تحولت الفنومنولوجيا إلى فنومنولوجيا وجودية ، لا تقتصر على بنية عالم الحياة وإنـما تهتم أيضاً بطريقة وجود الإنسان داخل عالم الحياة ، وتحولت الدراسة إلى العلاقة بين الماهيات والوقائع .

ومن هنا جاء تأثر ميرلوبونتى بالوجودية ، لعنايتها بالوجود الإنسانى والسياق الثقافى والتاريخى . لقد أعجب بالنزعة التساؤلية لدى هيدجر ، وتبناها فى معظم كتاباته . وكان لموقف هيدجر من الزمان ومن اللغة بصماته الواضحة على فكر ميرلوبونتى وفلسفته . أما عن الصلة التى تربط بين ميرلوبونتى وسارتر فإننا لنشعر بها فى قراءتنا لأعمال كل منهما . فقد اهتم كلاهما بالتفاعل بين الإنسان والعالم ، بين الوجود لذاته والوجود فى ذاته ، وهو جوهـر مشكلة الحرية . وقد قال كلاهما بالحرية الملتزمة ، وإن كانت قد اتخذت لدى ميرلوبونتى شكل الحرية المجاهدة ، وليست الحرية المطلقة أو المجانية .

وفى الجزء الذى خصصناه لتطور الفنومنولوجيا الوجودية ، أبرزنا التطور الذى جمع بين كل من الفنومنولوجيا والوجودية قبل ميرلوبونتى ، ثم كيف ازدهر معه ليستوعب كافة العلوم الإنسانية كما يستوعب الأدب والفن . لقد آثر ميرلوبونتى أن يبدأ من السلوك ، حيث يجتمـع العلم والفلسفة ، كى يصل إلى الإدراك الحسى ، حيث تجد تصورات الشكـل والبنية والمعنى أسـاسها الأول . لقد أراد ميرلوبونتى فى كتاباته تحقيق برنامج فنومنولوجى وجودى يحرص على وضع الماهيات داخل الوجود . فقد حاول برنامج توحيد المنـظور الـذاتى والمنظور الموضوعى من خلال ما يمكن أن نسميه الفنومنولوجيا ذات القطبين . والعقلانية تعان عنده عن التزامها بكشف لغز العالم ولغز العقل . لقد وضع ميرلـوبـونتى تصـوراً خاصـاً للفنومنولوجياً ، ذلك أنه يحاول أن يستخرج من الفلسفة الفنومنولوجية مبادىء فلسفة وجودية جديدة تعود للواقع ، وتعترف بالعالم .

لقـد رأينـا أن هنـاك مجموعـة من العنـاصر تشكل الفنومنولوجياً الوجودية لدى ميرلـوبـونتى . وتتمثـل فى الجسم ، والإدراك الحسى فى أرتبـاطـه بالجسم والعـالم ، والكوجيتو ، والزمانية ، وأخيراً الحرية . وقد شكل الجسم أكثر العناصر أهمية ، فقد وجد فيه الفيلسوف شرط كل معرفة علمية وكل فكر فلسفى . فهو ليس مجرد جسم ،

وإنما هو شكل تكوينى للذات داخل الجسم ، فى اتصال مع العالم ومع الآخرين . وقد تدرجنا فى عرضنا للجسم من « النظرة » صعوداً إلى « الجسم واللغة » عبر الجسم كموضوع ، ومكانية الجسم وحركته ، والجسم باعتباره موجوداً جنسياً . ولم يكتف ميرلوبونتى فى عرضه لموضوع الجسم بالاقتصار على العمق الفلسفى ، بل دعم هذا الاتجاه بالمعرفة العلمية المستقاة من البيولوجيا ومن علم النفس . لقد نظر إلى الجسم كمصدر فعال لكل ما نراه ، وكأساس عام للخبرة الإنسانية . لقد أعتبره عنصراً من عناصر العالم وفى الوقت نفسه يتم فهمه من الداخل ، فهو المادية الأولى التى يوجد ابتداء منها وعى ومعرفة .

ولما كان الإدراك الحسى هو أحد الأسس التى تقوم عليها فلسفته ، فقد حرصنا على بيان كيف كان من أكثر الموضوعات ربطاً بين الفنومنولوجيا والوجودية . فهو المنهج الذى يتيح كشف المعنى . وانطلاقاً من رفض النزعتين التجريبية والعقلية ، يكشف الإدراك الحسى العالم ، إنه ليس مجرد تسجيل سلبى للمعطيات الحسية ، بل هو علاقة مع العالم ، تدركه كنظام من المجالات المرئية المتشابهة ، حيث تبرز الموضوعات والأشكال على خلفيات من عدم الوضوح . وكل ادراك حسى خارجى مرادف لإدارك حسى داخلى يحدث داخل الجسم ، والعكس أيضاً صحيح . ان استعادة الاتصال مع الجسم ومع العالم يجعلنا نعثر على ذواتنا ، والجسم هو الأنا الطبيعى القائم بالادراك .

ويمثل الآخر حجر الزاوية فى تلك الفلسفة ، فقد أرتبط بكل من السلوك ، والعالم والجسم ، والتاريخ ، والسياسة ، واللغة . ومن خلاله يحدث اتصال وتبادل أصيل ويؤسس المجتمع . ويصل ميرلوبونتى ابتداء من العالم الطبيعى إلى الآخر عبر العالم الحضارى .

وقد إتخذ الكوجيتو لدى ميرلوبونتى صبغة خاصة . فقد تحول إلى كوجيتو وجودى ذى طابع فنومنولوجى . ويكشف هذا الكوجيتو منذ البداية عن وجودى فى العالم ووجودى مع الآخرين . وهو كوجيتو زمانى ، يمثل طريقاً وسطاً بين الأزلية والزمان المجزأ للنزعة التجريبية .

وينبع إهتمام ميرلوبونتى بالزمانية من ارتباط الزمان بالذاتية أو الإنسان . وقد اهتم بوصف العلاقة بين الماضى والحاضر والمستقبل من خلال الوعى . كما بين كيف أسهم مفهوم الزمانية فى فهم الآخرين . ولا تخلو نظرة ميرلوبونتى إلى

الزمـان من تـأثـر بتصـور كل من هيدجروهوسرل إزاء هـذا الموضـوع .

وعنى ميرلـوبونتى بالحرية وتناولها بنفس الطريقة العلمية التى تناول بها العناصر الأخـرى . فهى أحـد الجـوانب المؤسسـة للوجود لذاته وللوجود داخل العالم . وحرية ميرلوبونتى هى حرية فى موقف ، حرية مجاهدة ، ويقوم التاريخ دائماً كخلفية لكل فعل حر .

لقد رفض ميرلوبونتى مفهوم الحرية المطلقة ، كما رفض الجبرية المطلقة ، ورفض اعتبار الإنسان شيئاً ، كما رفض اعتباره شعوراً محضاً : فحريتى الفعالة تقوم على التزامى العام فى العالم والتلاحم مع الآخرين ، كما تقوم أمامى فى الأشياء .

وحـاولنـا فى الجـزء الثـانى من هذه الدراسة ربط الفنومنولوجيا الوجودية بالعلوم الانسـانية . فالفلسفـة تثـرى العلوم الإنسـانية ، وتمنعهـا من الاستغراق فى قضاياها المحدودة ومناهجها المتناهية . كما أن العلوم الانسانية لا تستغنى عن الدراسة المنهجية للظواهر ، وإلا كانت الحقائق التى تصل إليها صورية أوشكلية . يمثل إذن التكامل بينهما الطريق الذى يتعين على كل منهما أن يقطعه .

لقد استولت السياسة على اهتمام ميرلوبونتى . فالفيلسوف لا يستطيع أن ينعزل عن الأحداث التاريخية التى تجرى فى عصره . وقد اجتذب ميرلوبونتى النموذج الماركسى ، واهتم بالبروليتاريا اهتماماً خاصاً . ومن عرضه للعنف والإرهاب الثورى ، أعطى لنا صورة للماركسية من الـداخل . إلا أنه وجد هوة تفصل بين المبادىء والتطبيق ، ولذا لم يتـوان عن نقـد الشيوعية المطبقة فى الاتحاد السوفيتى . فمبادىء الماركسية التى أقر بايجابيتها غير مطبقة فى الشيوعية المعاصرة له ، فلم تكن الماركسية لتريد أن تكون مجرد وجهة نظر إلى العالم ضمن وجهات نظر أخرى ، أو تصوراً للعالم ضمن تصورات أخرى أو احدى فلسفات التاريخ . بل أرادت الماركسية أن تكون تعبيراً عن الواقع ، وصياغة لحركة التاريخ الذى ينشط الأفكار والأدب والأخلاق والسياسة ، إلى جانب علاقات الانتاج .

وقد أدان ميرلوبونتى النموذج الليبرالى على طول الخط . لقد ظلت الليبرالية تمثل الايديولـوجيا المسيطرة على الغرب منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وباسمها قامت حروب وثـورات ، وتم تبرير العنف . ولم تدرك الليبرالية الواقع السياسى ، وتنكرت فى ظل مبادىء أخلاقية كى تحقق مصالح عدوانية للرأسمالية الغربية . لقد رأى ميرلوبونتى أن

القيم والمبادىء الأخلاقية غير ثابتة فى علاقتها بالسياسة ، كما أنها ليست عامة أو شاملة . ولابـد أن تعمل فنومنولوجيا السياسية على وصف ظهور القيم وارتباطها بالسياسة من خلال العملية التاريخية ذاتها . وقد حاول تقديم بعض الحلول للمشكلة السياسية تنبع من اعـتراف الإنسان بالانسان ، ومن شكل معين للسلطة السياسية انتظاراً لأن يتيح التاريخ استخدام الحرية فى شكل حركة شعبية تمثل الحرية فى الفعل . وحتى يتحقق هذا الهدف يتعين ألا ييأس الإنسان .

ولقد شغل علم النفس موقعاً فريداً فى فلسفة ميرلوبونتى . فإلى جانب تأثيره على تشكيل الفنومنولوجيا الوجودية ، فقد تأثر بها أيضاً . لقد شكل علم النفس لديه المدخل إلى كافة صنوف المعرفة ومختلف الأساليب المنهجية ، فقد كان هو المجال الذى بحث فيه عن الحل . كما حاول الفيلسوف أيضاً حل المشكلات الخاصة بالسلوك التى لم تستطع المدارس النفسية القائمة حلها .

لقد حاول هوسرل من قبل التوفيق بين المعرفة الفلسفية والمعرفة النفسية عن طريق إقامة علم نفس أيدتيكى (ماهوى) يتبنى المنهج الفنومنولوجى . وقد أنطلق ميرلوبونتى من موقف هوسرل هذا ، ومن نقد للسلوكية ، ومن تقييم علم نفس الشكل ، لكى يتجاوز هذا كله ، ويقدم وجهة نظر أصيلة عن السلوك .

لقـد عرض ميرلـوبـونتى للجـوانب الايجـابية والجـوانب السلبية فى كل اتجـاه . فالسلوكية ، باهتمامها بالكم والقياس وكشف العلاقات السببية ، توصلاً إلى الموضوعية العلمية ، وقعت فى مأزق اغفالها للمعنى ولمفهوم الموقف الإنسانى . وعلم نفس الشكل أو المدرسة الجشتالطية قد أضافت دون شك جديداً إلى الفنومنولوجياً بتوضيحها لكثير من الظواهر ، وربطها الوصف بالتفسير ، وتفاديها السقوط فى التناقضات التقليدية بين وعى وطبيعة ، جسم وروح ، مادة وعقل . إلا أن ميرلوبونتى لم يتوقف عند هذا الاتجاه . فبالرغم من أهميته فى تأويل السلوك ، إلا أنه أخذ شكلاً من أشكال السببية ، وكان يتعين عليه أن يعتمد على دراسة الظواهر كما هى معطاة فى الخبرة ، دون الرجوع إلى فروض خاصة بأصولها السببية . لقد أراد ميرلوبونتى أن تأخذ المدرسة الجشتالطية بمفهوم الـوجـود ، لكى تبـين أن السلوك ليس مجرد سلوك فيزيقى خالص أوسلوك نفسى خالص ، وإنما هو « طريقة للوجود » .

لقد وضع ميرلوبونتى تصوره الخاص للسلوك ، وهو ينبع من فلسفة للبنية تحافظ على

أنظمة ثلاثة ، هى النظام الفيزيقى ، والنظام الحيوى ، والنظام الإنسانى ، أى المادة والحياة والفكر . والسلوك ذاته ما هو إلا بنية تشوبها المقاصد والمعانى . ولا يكفى إطلاقاً دراسة المحسوس ، وإنما يتعين الانتقال من المحسوس إلى اللا محسوس ، أو المعنوى ، الذى يضفى على المحسوس معناه . كما أسهم بدراسات فى مجال علم النفس ، بحكم شغله لكرسى التربية وعلم النفس بجامعة السوربون . وقد اقتصرنا فى هذه الدراسة على عرض دراستين هما علم نفس الطفل ، والإحساس فى ارتباطه بالإدارك الحسى .

وكانت دراستنا لعلم الاجتماع ، باعتباره الميدان الذى تتضح فيه بشكل خاص محاولة الفيلسوف ربط الفلسفة بالعلوم الانسانية . لقد رفض منذ البداية النزعة الانفصالية التى تسيىء إلى المجالين ، وأثبت أن الفلسفة وعلم النفس لا ينفصلان . وقد تتبع آراء هوسرل فى هذا الصدد ، ثم قدم وجهة نظره الخاصة المبنية على أهمية الذاتية المتبادلة والموقف التاريخى وعالم الحياة . والفلسفة ، مثلها فى ذلك مثل علم الاجتماع ، لا تتحدث سوى عن العالم والبشر والعقل ، وتتميز بنمط من الوعى موجود لدينا إزاء الآخرين ، وإزاء الطبيعية ، وإزاء أنفسنا . وكلما رجع عالم الاجتماع إلى المصادر الحية لمعرفتنا ، أى إلى ما يعمل بداخله كوسيلة لفهم التشكيلات الثقافية البعيدة عنه ، فإنه يمارس الفلسفة تلقائياً . ذلك أن الفلسفة لدى ميرلوبونتى هى : « اليقظة التى لا تجعلنا ننسى مصدر كل معرفة » .

وقد حاولنا مع ميرلوبونتى إلقاء نظرة تحليلية على علم الاجتماع والانثروبولوجيا من خلال المدارس المختلفة . وإذا كان الاتجاه الوضعى قد قصر فى مواضع عدة ، فقد تميز الاتجاه البنيوى باهتمامه بالبنية التى تثرى البحث الاجتماعى . إلا أن ميرلوبونتى تجاوز أيضاً مفهوم البنية كما هو موجود لدى هذا الاتجاه ، وقال ببنية هى نظام كامل من الفكر ، توجد فى الخارج : فى الأنساق الطبيعية والاجتماعية ، وفى داخلنا كوظيفة رمزية تند عن الارتباط بين ذات وموضوع . لقد أراد ميرلوبونتى أن يربط بين الإنسان فى فاعلية ، والانسان والتاريخ كاطار نعيش فيه .

وحاولنا فى الخاتمة تقييم هذه المحاولة التى يتبناها ميرلوبونتى . كما حاولنا بيان التطور الذى بدأ يتضح فى أواخر كتابات الفيلسوف ، ونعنى به إعطاءه مزيداً من الاهتمام للانطولوجيا واللغة والأدب والفن . لقد بنى الفيلسوف فلسفته كلها على

التساؤل الفلسفى ، ولم يحاول أن يقدم حلولاً ، فإذا كنا نعثر لديه على أمثال هذه الحلول ، فلم يكن هذا هدفه من التساؤل . وإنما كان التساؤل منهجه ووسيلة لاجتياز حاجز الصمت ، وجعل الأشياء تنطق من عمق صمتها ، وتعبر عن نفسها .

تطور مفهوم الرمزية فى التحليل النفسى *

مها الكردى †

تنتمى هذه الدراسة إلى تلك الطائفة من الدراسات النظرية القائمة على أساس التعرف على الأصول الأنثروبولوجية لنظم الخيال الرمزى ، أوما يطلق عليه « البناء المتخيل Les Structures de l'imaginaire .

وتتناول هذه الدراسة موضوع « تطور مفهوم الرمزية فى التحليل النفسى » من ناحية تطور أسلوب التعبير الرمزى الذى اخترعه الإنسان الأول فى بداية نشأة الحوار الجدلى بينه وبين الطبيعة .

فالخيال الرمزى يعد من أهم مظاهر السلوك الإنسانى المتميز . وقد اختصت نظرية التحليل النفسى بدراسة هذا المجال من دراسات العلوم الإنسانية ، وذلك بدراسة النفس البشرية من جانبها الخفى ، بمعنى آخر ، دراسة عالم الرموز ، تلك الرموز التى تعكس كل خفايا النفس .

واللغة الرمزية التى ابتدعها الإنسان ، تمثل محاولة إشباع دفعات غريزية أحبطت بصورة غير مباشرة ، وذلك لأن الرموز تعمل على تفريغ طاقات الإنسان الليبيدية ، وتخفض من التوترات النفسية اللاشعورية ، بحيث تمكنه فى النهاية من التقدم إلى مستويات أكثر حضارية وتقدماً .

والرمز يعنى فى المقام الأول تجسيداً لأنماط أولية ، هى أنماط وجدانية ، تكون بمثابة بناء ثابت ، شبيه بالنمط العقلى أو القدرات العقلية ، وأشبه من حيث ديناميتها بالطبيعة الفطرية التى تميز الغرائز .

من ناحية أخرى ، يمكننا النظر إلى شخصية الفرد باعتبارها نتاجاً ووعاء يحتوى ويضم تاريخ الأسلاف ، فالإنسان كائن رامز ، ولتغذية خياله الرمزى فهو يستخدم

---

* رسالة دكتوراه ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، فبراير ١٩٨٧ .

† خبيرة ، قسم بحوث الاتصال الجماهيرى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مفردات وعناصر الطبيعة والكون ، للتعبير عما بداخله ، فهو يرى العالم الخارجى بعقله المتميز . وتحمل هذه النظرة ـ نحو الإنسان ـ المعنى النشوئى البشرى ، ذلك المعنى الذى يعكس اللاشعور الجمعى وتطوره ، وليس انعاكساً للتاريخ ، أو للذكريات على مستوى اللاشعور الفردى .

وتبعاً لذلك فإن الأساطير ، والحكايات ، والخرافات ، وسائر أشكال الإبداع الفنى ذات المظهر الجمعى ، ما هى إلا أشكال تتضمن أنماطاً أولية ، ورموزاً تحمل الكثير من المعانى التى تعكس الانفعالات الغريزية الليبيدية المميزة للنفس البشرية الداخلية الحميمة ، وتعتبر وسيلة أو أسلوباً للتعبير الرمزى ، يتحايل به الإنسان لكى يتخفف بواسطته ، مما يثقل كاهله من وطأة مواجهة الواقع الخارجى والداخلى فى الوقت نفسه ، وتعتبر هذه النظم الرمزية الانسانية متوارثة عبر الأجيال .

وعلى الجانب الآخر ، أى على مستوى اللاشعور الفردى ، فإن الرموز التى تظهر فى صورة أحلام ، أو أعراض مرضية ، أو فى مظاهر الإبداع الفنى ذات الطابع الفردى . . . ألخ ، فإنها تستمد معظم مفرداتها وعناصرها من اللاشعور الجمعى . فاللاشعور الجمعى يعتبر مخزناً لآثار الذكريات الكامنة التى ورثها الإنسان عن ماضى أسلافه ، فهو يحمل المتخلفات النفسية لنمو الإنسان الحضارى ، تلك المتخلفات التى تراكم نتيجة الخبرات المتكررة عبر الأزمنة .

وتستهدف هذه الدراسة التوصل إلى الأبنية والأصول الانثروبولوجية لنظم الخيال الرمزى . والتعرف على وسائل التعبير الرمزى المستخدمة فى الأساطير بوصفها مظهراً من مظاهر الإبداع الفنى الجمعى . وبتحليل الرموز المتضمنة فى الأساطير ، نتوصل إلى الأنماط الأولية الوجدانية التى تعكس الحياة النفسية المميزة للكائن الحى .

وللوصول إلى هذا الهدف ، نستخدم منهج التحليل النفسى فى هذه الدراسة ، باعتباره قد تطور من مجرد نظرية وطريقة حرفية فى علاج نوع محدد من المرض النفسى ـ وهو العصاب ـ إلى نظرية عامة فى أحوال النفس وخفاياها ، وفى طبيعة الوجود الانسانى بأسره . وتطور كذلك إلى منهج وحرفيات وأدوات يستخدمها المتخصصون فى اختراق جدار الغموض المحيط بهذه النفس .

وقد تناول كثير من العلماء بالدراسة العلاقة بين التحليل النفسى كمنهج وطبيعته النظرية . ويقول د. سامى على فى هذا « ان التحليل النفسى ، من حيث هو منهج

علاجى ، يقوم أصلاً على تطبيق قاعدة التداعى الطليق ، ويتوصل بها إلى تحديد معنى الأحداث النفسية . ولا يكون ذلك إلا بتحليل الحيل اللاشعورية التى تعمل على تغطية هذا المعنى وتحريف مقاصده . . والتحليل النفسى طريقة مثلى للكشف عن صنوف التحريف التى تحل « بالنص الأصلى » ومنهاج لتفسير معانيه . ووجه الجدة فى التحليل النفسى أنه المنهج الوحيد القادر على تناول هذه القدرة الهائلة على الإنكار والنفى التى يتميز بها الوجود الإنسانى ، والتى تتكشف فى سلسلة متصلة من الظواهر تتأدى من الهفوات إلى المرض العقلى . . . »

ولـذا ، فقد استخدمنا هذا المنهج فى تحليل الرموز المتضمنة فى احدى حكايات « ألف ليلة وليلة » ، باعتبارها انعكاساً للاشعور الجمعى .

وتتكـون هذه الدراسة من بابين ، يشتمل الباب الأول ، وموضوعه « فى أصول الخيال الـرمـزى » ، على فصـول أربعـة ، تتنـاول على التـوالى : موضـوع « الخيال والتعـريفـات المتعلقـة به » ، « والأنـماط الأولية باعتبـارهـا أبنية ومقـولات وراثية » ، « والأساليب الرمزية ومدى فعاليتها » ويتناول الفصل الرابع موضوع « وظائف الخيال الرمزى » .

وفيها يتعلق بالبـاب الثـانى ، فإنـه يشتمـل على فصـل تمهيدى ينـاقش موضوع « الأصول الأنثروبولوجية للخيال الرمزى » وفصول أربعة تتناول على التوالى « الماء كنمط أولى » ، و« الحيوان كنمط أولى » ، و« البـطل كنمط أولى » ، « وأخـيراً الـرمـزية فى الأسـاطير » وعرض تحليل كيفى للرموز المتضمنة فى نموذج تطبيقى لاحدى حكايات أسطورة « ألف ليلة وليلة » ، وأخيراً خاتمة تشمل أهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة .

وقد توصلنا فى دراستنا هذه إلى عدة نتائج ، أهمها أنه كنتيجة ــ طبيعية ــ لتطور العقـل البشرى ، تطور بالتالى أسلوب التعبير الرمزى . فالإنسـان ــ على مر العصور والأزمنة وبفضل تميزه ككائن حى عاقل ــ طوع هذا العقل فى سبيل تحقيق رغبته وسد احتياجـاتـه . ويعـد أسلوب الإعـلاء أو التسامى Sublimation من أهم الميكانيزمات الـدفـاعية التى اخـترعهـا الإنسـان ليحـول دون ظهـور الطاقات الليبيدية التدميرية العدوانية ، بل ويستخدمها فى جوانب أخرى تعينه على التقدم إلى مستويات أكثر حضارية .

وقد عرضنا فى هذه الدراسة أراء العديد من علماء النفس الذين تناولوا موضوع الرمزية ـ وبخاصة فى الأساطير ـ وركزنا بصفة خاصة على أراء كل من « يونج » و « باشلار » و « ديوران » وكان أن توصلنا إلى أن التمثيلات الرمزية Représentations Symboliques تضخع لمجموعة من الأطر المحركة ، ويطلق عليها (يونج) الأنماط الخيالية الأولية وعقد الثقافة ، حيث تفترض هذه الأطر وجود اللاشعور الجمعى ، الذى توصل إليه « يونج » أثر أكتشافه لوظيفة التجاوز Transcendance ، التى تتبلور وتظهر خلال عملية التفرد النفسى Individuation التى تعمل على تكوين الشخصية .

ونلخص أهم التائج فى النقاط التالية :

أولاً : أن العقل الإنسانى ـ بفضل تميزه وإدراكه ـ أضفى على العالم الخارجى صوراً وأشكالاً رمزية من خلقه وإبداعه ، وأنه يتميز بالقدرة على التمييز بين الواقعى والممكن . فى حين أنه فى المرض العقلى يفقد هذه القدرة على التمييز ويصبح هناك ما يسمى باللاتمايز أو الخلط Fusion ، ويتشابه فى ذلك التميز والإدراك .

وإنه بتحليل الصور الرمزية والأنماط الأولية نتعرف إلى الإنسان الأول ، وإلى نظرته إلى الكون ، والطبيعة ، والحياة ، والموت ، والميلاد والبعث ، ومفهوم الذكورة والأنوثة .... ألخ . فالصور الرمزية الأولية Primordial تسكن النفس البشرية منذ الأزل حتى الأن ، وهى مستقلة عن كل الثقافات ومجهولة الأصول ، وتظهر فى كل العصور ، وتنتقل من جيل إلى جيل بفضل تراكم الخبرات وانتقالها من جيل إلى آخر .

وأن الرموز المستخدمة ـ سواء فى اللاشعور الجمعى أو الفردى ـ ما هى إلا نوع من « اضفاء معنى لشىء غامض » وأن الرمز يتميز بطبيعة فطرية ، كما أن الإنسان لديه القدرة على تجميع المدركات المتفرقة وتمثلها Assimiler وطبعها Engrammé حسب بنائيات ، بحيث تكون فى النهاية الأنماط الأولية Archietypes وتعتبر الأعمال الفنية ، وابداعات الفنانين نتاج للرمز أكثر من كونها مجرد رموز فى حد ذاتها .

ثانياً : يستهدف الإنسان الوصول إلى درجة من التوازن النفسى ، سواء مع نفسه أو مع العالم الخارجى . ولكى يحدث هذا التوازن يجب أن يكتمل بناؤه النفسى . ويتكون البناء النفسى الداخلى بما يطلق عليه الاندروجين Androgyne ، وهو

شخصية رمزية تمثل عنصرى الذكورة والأنوثة . أى الأنيما والأنيموس . ويشكل كل منهما الوجه الآخر للأنا ، وبدونهما معاً لا يحدث التواصل وبالتالى يفقد كل منهما اتزانه النفسى المتكامل .

ثالثاً : يستخدم الإنسان أساليب رمزية معينة للتعبير عن اللاشعور ، سواء اللاشعور الجمعى أو الفردى . ونعنى بها الأساليب والعمليات الرمزية التى تؤدى وظيفة تخفيفية ، وتعمل على التخفيف من حدة الشعور بالواقع المؤلم وعبء الإحباطات والكفوف بصورة تلقائية . وقد كان هناك شبه اتفاق بين كثير من العلماء فى تحديد هذه الأساليب ، ولكن من الصعوبة بمكان تحديدها فى شكل قوالب أو فئات محددة ، إذ لا يمكن استخدام كل أسلوب على حدة بصورة نقية . ويرجع ذلك إلى تعدد مستويات الوعى أو الإدراك .

ومن هذه الأساليب الرمزية المستخدمة ، أسلوب « المقابلة » . وترجع نشأة هذا الأسلوب إلى التضاد والجدلية الظاهرة فى الطبيعة ، ألا وهى جدلية الحياة والموت ، والليل والنهار ، الظاهر والخفى . . . الخ . واستخدم أسلوب التضخيم Amplification أو المبالغة فى تضخيم الشيء المراد التعبير عنه . والرمز الأولى المستمد منه هذا الأسلوب هو رمز الاله ــ الأب ــ البطل . ويستخدم معه فى كثير من الأحيان على التوازى أسلوب التصغير Reduction ، ونعنى به تصغير الشيء المراد التعبير عنه أقصى درجات للتصغير قد تصل إلى التلاشى .

وأخيراً ، استخدام أسلوب الإحلال والمماثلة والاسقاط Projection ، ويهدف فى استخدامه إلى تحقيق وظيفة أساسية تعمل على خلق وسط أو محيط وهمى تخييلى ، أو على أقل تقدير ، يلتمس الفرد نوعاً من التفرد الخاص به حيث تصبح لديه القدرة على التكامل والتوحد مع الصور المكونة داخلياً والحقائق المجهولة ، سواء أكانت هذه الحقائق مستشعرة ، ومن وحى مخاوفه وأوهامه ، أو هى مؤكدة بالفعل .

رابعاً : توصلنا إلى أن هناك أربع وظائف رئيسية لايجاد التوازن Equilibre . الأولى وظيفة الرمز لإيجاد التوازن الحيوى Vital ، منعنى به الدور البيولوجى الذى يلعبه الخيال الرمزى ، ومنشأ هذا الدور نابع من مواجهة الموت أو الفناء بمعناه البيولوجى ، فيكون الخيال الرمزى بمثابة رد فعل طبيعى فطرى ضد العجز والضعف والفناء .

الثانية هى وظيفة الرمز لإيجاد التوازن النفسى ــ الاجتماعى ويظهر بصفة خاصة ميكانيزم الإعلاء أو التسامى ، الذى يدفع الإنسان إلى الإنتاج والتكيف والتوافق مع النفس ومع المجتمع ، بمعنى تكيف الجزء مع الكل ، وبالتالى يسمح بالتوافق بين الشعور والوعى والإدراك وبين اللاشعور المظلم الزاخر بالدفعات الغريزية الليبيدية المدمرة .

وفيما يتعلق بالوظيفة الثالثة ، فهى لإيجاد التوازن الأنثروبولوجيا ، ونعنى بها « أنثروبولوجيا المتخيل » Imaginaire ، ووظيفتها رسم صورة تشمل وتضم آمال البشرية وأحلامها وآلامها ومخاوفها على مر العصور ، لكى يتسنى للإنسان التعرف إلى تاريخه والحضارة الإنسانية من جانبها النفسى والاجتماعى .

وكمحصلة للوظائف السابقة ، نصل إلى الوظيفة الأساسية الكلية ، وهى وظيفة الرمز لإيجاد التوازن مع الكون ، ووصول الإنسان إلى هدفه الأسمى ، وهى وحدة الذات مع العالم ، فيحدث التوازن الكلى والوحدة الكلية .

خامساً : كان من نتائج الدراسة أن هناك أصولاً أنثروبولوجية ، أستمد منها الخيال الرمزى مفرداته . فالإنسان البدائى كان يرى العالم الخارجى من خلاله ، أى بعقله المتميز . وقد طوع تلك المظاهر الكونية « الواقعية » إلى أشكال ومظاهر أخرى « رمزية » من صنع خياله ، وقد استطاع أحتواء جميع المدركات ، وعن طريق تغذييتها بخياله حولها إلى مدركات أخرى أكثر فائدة بالنسبة له .

وقد تناولنا بالتحليل هذه الظاهرة الطبيعية ، ومنها ، على سبيل المثال ، التمثيلات الرمزية الحيوانية ، والنباتية وتلك المتعلقة بالظواهر الكونية ، والمتعلقة بالمعادن . . ألخ . وتطورت هذه الظاهرة الطبيعية ، التى استخدمها الإنسان كرمز ، وأخذت المنتجات الحضارية الإنسانية نفس الدور تقريباً ، وحلت هذه المنتجات والأدوات محلها ، وأصبحت تشكل بدائل لها . كما أخذت الشخصيات البدائية (كالساحر ، وزعيم القبيلة ، والحكيم . . . ألخ) أشكالاً أخرى فى العصر الحديث ، فأدى الأب ، والمدرس ، والقائد ، والطبيب . . . ألخ ، نفس الدور تقريباً ، وهكذا . . .

سادساً : توصلنا إلى أن هناك ما يسمى « بسيكولوجيا الأعماق « Psychologie des Profondeurs كما توجد » سيكولوجيا الصعود « l'Ascension وبالتالى ظهر

ما يطلق عليه الرموز النهارية أو « النسق النهارى » Regime Diurne والرموز الليلية أو « النسق الليلى » Nocturne التى توصل إليها « ديوران » . وإذا كانت الأولى تتعلق بالضياء والنور فالصعود يعنى الارتفاع ، ويستدعى مظاهر أخرى مثل الانتصاب ، والوقوف . الحركة ، والعمل . . إلخ ، وهى رموز نهارية ، فإن الأخرى ، تعنى السقوط والهبوط إلى أسفل . وارتبطت صورة النسق النهارى بالبطل ، بالأب ، الاله ، الشمس ، فى حين ترتبط الأخرى بالليل ، والقمر ، والانكماش ، والرغبة فى العودة إلى رحم الأم ، والرغبة فى الحماية والأمن . ومن الرموز المتعلقة به « القزمية » Gulliverisation أى التصغير ، ثم التصغير إلى ما لا نهاية لدرجة التلاشى والاختفاء التام . ومن رموزها طاقية الاخفاء والفانوس السحرى (فى الأساطير) . وقد يحدث قلب فى الأدوار والجدلية الواضحة حين يتحول الرمز النهارى إلى ليلى ، والعكس . فقد يتحول العملاق إلى قزم ، وينكمش ويتلاشى ، أو العكس ، بأن يتضخم القزم ويصير عملاقاً . والرموز المتعلقة بهذا النوع « العملقة » Gigantisme . ولا تخفى الدلالات الرمزية المتعلقة بهذين النوعين .

ويظل الصراع قائمًا بين السقوط والصعود . واستمدت هذه الرمزية أساساً من جدلية الموت والحياة ، الليل والنهار . . . إلخ . فهناك ، إلى الأبد ، صراع ضد السقوط ومحاولة الصعود .

سابعاً : ومن نتائج هذه الدراسة أن هناك ما يسمى بخيال العناصر « Eléments » ، كما يطلق عليه « باشلار » ، وهو مستمد أساساً من عناصر الطبيعة الأربعة : الماء والهواء والتربة والنار . وقد استخدمت هذه العناصر كنوع من المحفزات القوية للخيال الرمزى ، ليس عن طريق أشكالها الرمزية فقط ، ولكنها تستخدم كرموز فى حد ذاتها .

وقد تناولنا عنصر الماء ، كمثال لخيال العناصر . وتعرضنا بالتحليل إلى الأشكال والعقد والمركبات الثقافية المرتبطة به . فتوصلنا إلى أن هناك ما يطلق عليه « عقدة قارون » و « عقدة يونس » (أو عقدة البلع) « وعقدة أوفيليا » ، وترمز إلى الالتهام والبلع والموت غرقاً .

أمـا رمـزية « الـطوفـان » والتعميد فهى من رموز التطهير Purification والبعث وخلق حياة جديدة ، أى الانتقال إلى حياة أخرى أفضل . ويعتبر الماء رمز اللاشعور المظلم ، كما أن هناك المياه « القاتلة أو » المميتة ، ورمزها « بحر الظلمات » فى الأساطير .

كما توجـد المياه الهادئة أو الساكنة ، وهى رمز للأمومة والأنوثة . كما أن هناك ما يطلق عليه المياه المركبة « composés » وتتأسس على مفهوم التزاوج أو القدرة على التزاوج بين عنصرين أو أكثر .

فالخيال الرمزى يتميز بالقدرة على المزج بين العناصر . فهناك التزاوج بين الماء والتربة (فى صورة العجائن) ، والماء والهواء (صورة السباحة ضد التيار ومـا تستثيره من مشاعر . السادية والمازوخية والفرح . . . إلخ) والماء والنار (صورة الكحوليات والجنس) .

وارتبطت كذلك رمزية المياه « بالدم » كرمز للحياة والمرأة . كما استدعى اللون الأحمـر رمـوزاً أخرى منها « النار » ، واختلطت دلالته الرمزية . فقد يكون رمزاً للحياة، كما يرمز للموت والجدب ، وهكذا . . .

ثامناً : وتعرضنا فى هذه الدراسة إلى الرموز المتعلقة بالحيوان ، وتوصلنا إلى أن الحيوان ــ بأشكـالـه وصوره المختلفة ــ يرمز فى كثير من الأحيان إلى الدفعات الليبيدية الغريزية . فيصبح على ذلك « وجه الليبيد والجنسى » . كما استخدم الحيوان كرمز « للقرين » ، فيحدث نوع من التوحد بين الكائن الحى وصورته الحيوانية .

وارتبـطت كذلـك صورة الحيوان الـرمزية بالحركة الحيوية ، واستخلص الإنسان ــ بعقله المتميزــ واخترع عملية رمزية استخدمها منذ الأزل ، هى الاحيائية ، Animisme ، بمعنى أنه أصبح يعير الحيوان مشاعره وآلامه وفضائله ومسـاوئه . . . إلخ ، بمعنى آخر أعطى الحيوان « روح الإنسان » ، وأسقط الإنسان هذه الصفة الرمزية « الاحيائية » على جميع ظواهر الكون ، واختص الحيوان بالقـدر الأكـبر منهـا . فأصبـح يتكلم بلسـانـه ، ويتصف بصفـاتـه وهكـذا . . . وأصبحت صورة الحيوان الـرمـزية تستـدعى مشـاعر « الثنائية الوجدانية » . وقد يرمز الحيوان للداء والدواء فى الوقت نفسه ، كما فى رمزية

الأفعى ، على سبيل المثال .

وظهرت ، على التوازى ، عملية رمزية أخرى اخترعها الإنسان وتفرد بها ، وهى ما يسمى « بالتحولات Metamorphosis » ، بمعنى تحول الإنسان من هيئته الإنسانية إلى هيئة أدنى ، إلى حيوان ، أو نبات ، أو جماد . . . إلخ . وتستهدف هذه العملية ــ فى أغلب الأحيان ــ إنزال العقاب على الإنسان ، عن طريق سلبه وافقاده مقومات الإنسانية ، فينحدر الإنسان من المستوى الراقى إلى المستوى الحيوانى الأقل ادراكاً وتمييزاً ، أو إلى المستوى الأدنى من ذلك ، وهو المستوى الجامد .

وتستخدم الأساطير هذا الأسلوب الرمزى ، « التحولات » ، بكثرة عن طريق « السحر » . فهذه التحولات ما هى إلا موت رمزى ، وإحياء رمزى ، وهو تشويه وإصلاح .

تاسعاً : وفى النهاية تناولنا موضوع « البطل كنمط أولى » باعتباره الصورة الخيالية الأولية التى انشأها الإنسان الأول ، بمعنى أنه رمز مثالى الهى ، وأسقط الإنسان على هذا الاله ــ قبل ظهور الأديان ــ كل مظاهر الكمال : فهو رمز للأمن ، للحماية ، للعدل ، للثواب ، للعقاب . . . إلخ .

فالعلاقة بين الفرد والاله (البطل) علاقة سحرية ، لاواعية ، وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنمط الأولى « الأب » ، ونشأت بالتالى العلاقة الوجدانية ، ونتج عن ذلك الرموز النهارية والليلية التى سبقت الإشارة إليها .

وكما يمكن للأنا أن تسقط كل مظاهر القوة على البطل الاله ، يمكنها كذلك أن تسقط عليه مظاهر الضعف .

ولكن ما يلبث هذا الضعف أن يتحول إلى قوة . وترمز هذه القوة الخفية والخارقة (التى تميز البطل) إلى قوى النفس ، قوى الأنا فى صراعها ضد قوى الدفعات الغريزية الليبيدية .

وتمثل الصورة الرمزية للبطل علاقة الطفل بأبيه ، فهو يطيعه (ظاهرياً) ، ويعصيه ويكرهه (باطنياً) ، ويرغب فى اقصائه والحلول محله . فهو يتوحد به لا شعورياً من جانبين . فهو من ناحية يتوحد به توحد المعتدى ، ومن ناحية أخرى يتوحد به رغبة فى تمثله ، ويصبح بالتالى (كأنه هو) .

فالعلاقة بالموضوع يمكن أن تتصف بتناقض العاطفة ، متى تعايش حافز لتدمير الموضوع وحافز آخر للإبقاء عليه .

وتكونت بدائل رمزية للنمط الأولى البطل فى العصر الحديث ، وإن كانت تحمل نفس الرموز والصفات الأولية . ومنها على سبيل المثال صورة الطبيب ، المعالج ، القائد ، أو الأبطال فى الأعمال الفنية . وعلى مستوى الجماعات ، يمكن أن تمثل تجمعات الأفراد أو المنظمات أو الأحزاب دور البطل . فالفرد العضو فى هذه الجماعات ينظر إليها باعتبارها « بطل » يترسم خطاه ، ويطيع أوامره ، ويحيا داخل هذا التجمع وكأنه جزء منه ، ويسقط عليه كل مشاعره وتخيلاته ورغباته . . . ألخ . وهذه التجمعات هى البديل الرمزى « للقبيلة » والمجتمعات البدائية .

كما يمكن أن يعكس صورة البطل بطريقة أو بأخرى كل مراحل تطور الشخصية الإنسانية . ذلك لأنه فى كل مرحلة من مراحل التطور ـ على مستوى الفردى والمستوى الجمعى ـ تأخذ صورة البطل شكلاً خاصاً يوضح بصورة خاصة تطور مفهوم الفرد عن ذاته ، أو تطور مفهوم شعب ما عن ذاته أيضاً .

وأخيراً فإن الوظيفة الأساسية التى تؤديها أسطورة البطل هى احداث نوع من التأثير يصل إلى حد التطور اللازم للبناء النفسى للفرد بحيث يتطور ادراكه لذاته ، ويحدث التكامل بين صورته عن نفسه وهويته وبين الواقع .

وفيما يتعلق بالأساطير ، فإن الأسطورة تقوم على أساس مهم ، هو الدفاع عن الحياة وحفظ النوع . ولقد أستعار « فرويد » أسماء كشوفه من الأساطير ، فهى تعبر عما بداخل الإنسان ، ذلك الجانب الخفى المؤثر فى الوقت نفسه .

فالابداع الفنى بصورة ومظاهره المختلفة والمتعددة والأحلام ـ بصفة خاصة ـ ينطوى على شكل من أشكال الحماية من المرض النفسى ـ إذا صح التعبير ـ وتعتبر مظاهر الإبداع الفنى برموزه « البديل » أو الوجه الآخر للمرض النفسى . فالفن يؤدى وظيفة تطهيرية ، يخلص النفس من عذابها . وينطبق على الفنان ، والمشاهد والطرف الآخر المشارك . فهذه العلاقة الرمزية تتيح الفرصة لإنطلاق ما هو حبيس ، وكل ما هو معتمل فى النفس . فالأعمال الفنية تعبر عما فى أعماق مبدعها ، وما فى أعماق مستقبلها .

وفيما يتعلق « حكايات ألف ليلة وليلة » ، فمن اللافت للنظر العلاقة بين « شهر زاد وشهريار » فهو يمثل العلاقة بين « الانيما » « والأنيموس » . فقد كان « شهريار »

يبحث عن توأمه الرمزى « شهر زاد » ، وعن طريق التواصل حددت « شهر زاد » ــ بهذا الشكـل الـرمزى الهام « التواصل » ــ طاقات « شهريار » الليبيدية ، ووجهتها وجهة أخرى أكثر وعياً وادراكاً مما سبق ، وأشبعت له غرائزه .

إن أسلوب الحكـايات والقصص الشعبى ، ما هى إلا مظهـر من مظاهـر هذا التواصل بين الأنا والآخر ، فيحدث التكامل والتوازن ، فهو نوع من توثيق العلاقات والارتباط بين الأنا والآخر . وينطبق الشىء نفسه على منطق الأساطير « والعالم الخيالى » الذى تخلقه ، فهى تعبير عن حاجة الفكر الإنسانى ، وعن حاجة الإنسان الأساسية فى تعويضه ، بل وفى تفادى العجز والاقرار بالضعف والعجز فى مواجهة تحديات الواقع المؤلم . فهى تنطوى على نوع من الحدس بأعماق الإنسان ولا شعوره ، وبالتالى تتيح للأنا القدرة على التعرف إلى هذا اللا شعور ومواجهته ، بل تأخذ دور « المعاون » وتكون هذه المـواجهـة أولى سبـل كشف الحقيقـة ، وبـداية السعى والعـودة إلى الواقع والتكيف والتوافق . فالأساطير لها منطق . ومن ناحية أخرى ، تمد الأسطورة الإنسانية ، بصفة عامة ، بالمعرفة التاريخية المتعلقة بالماضى . فعن طريقها يتم تسجيل تاريخ الشعوب والحضارات .

وفى النهاية يمكننا القول بأن هذه الرموز التى تعكس اللا شعور تحيا أو على الأقل تعطى لمفرداتها وعناصرها حياة رمزية ، مشابهة للحياة الكونية والاجتماعية الملموسة . فهى ، إذن ، لها حياة ودورة حياة ــ إذا صح التعبير ، مثلها مثل دورة حياة الكائن الحى الفيزيقية .

صدر حديثاً

تقرير عن

« دور الشباب فى الحركة الوطنية المصرية »

١٨٨١ - ١٩٥٢

موقع الدين فى أيديولوجيات العالم الثالث
دراسة حالة مصر ١٩٥٢ - ١٩٨١ *

أ. رباب الحسينى العوضى

تنصب هذه الدراسة بالأساس على دراسة موقع الدين فى أيديولوجية المجتمع المصرى ، الذى يحتل فيه الدين مكانة خاصة ، إذ يمثل عنصراً جوهرياً من عناصر تكوين الشخصية المصرية .

وإذا كان المجتمع المصرى من أول المجتمعات الاسلامية التى سعت إلى الغرب ، تحاول اكتساب حضارته فى وقت انهارت أو ضعفت حضارة العالم الإسلامى ، فإنه ومنذ هذه اللحظة بدأ الحوار الفكرى بين التيار العلمانى والتيار الدينى . ولقد ظل هذا الحوار سلمياً ، تشتد موجاته حينا وتخفت أحياناً ، وإن كانت الصفوة العلمانية قد استطاعت ابتداء من عصر محمد على وحتى يوليو ١٩٥٢ وما بعدها أن تنتصر فيه ، وتحجّم دور الصفوة الدينية .

ولقد استندت الصفوة العلمانية على الدين دائماً ، تحاول أن تستمد منه الشرعية ، كسند شرعى مستند على الدعم الجماهيرى . وعلى الرغم من الصراعات التى قامت بين الزعامة السياسية والتيار الدينى فى مختلف المراحل التاريخية ، إلا أنه يمكن القول بأن الصفوة السياسية قد حاولت توظيف الدين فى تبرير أيديولوجيتها . حيث نجد الزعامة السياسة استخدمته فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ باعتباره أحد روافد الشرعية . وذلك فى البدايات الأولى للثورة . ثم وظف الدين بعد ذلك لتبرير الأيديولوجية الاشتراكية . وفى مرحلة ثالثة وظف من أجل تبرير هزيمة ١٩٦٧ . وفى المرحلة اللاحقة ، ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، رفعت الزعامة السياسية شعارات تعكس الاعتماد عى الشرعية الدينية ، (شعار العلم والايمان) فى محاولة للاستناد على الدين بشكل أساسى .

---

* رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الأداب ، جامعة عين شمس ، فبراير ١٩٨٧ .

+ باحثة ، قسم بحوث واستطلاعات الرأى العام ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفى كل المراحل التى أشرنا إليها بإيجاز ، يظهر الدين باعتباره مكوناً أساسياً من مكونات الأيديولوجيات المصرية ، دخل فى حوار مع باقى التيارات الفكرية ، ثم سرعان ما دخل فى صدام دام مع النظم السياسية العلمانية .

ومن هنا تأتى أهمية دراسة وتحليل اتجاهات الزعامة السياسية إزاء الدين فى المراحل المختلفة ، وكيف استخدمته لتبرير شرعيتها ، أو للهجوم على خصومها ، أو لتحييد من يدعون للتيار الإسلامى .

وللتعـرف على الموقع الذى شغله الدين من أيديولوجية المجتمع المصرى حددت الدراسة الأهداف التالية :

(١) محاولة الكشف عن السياقات التاريخية التى تفرز فى العادة أوضاعاً ينفصل فيها العنصر الدينى عن الأيديولوجية العامة للمجتمع ، ثم الحالات التى يتماسك فيها مع البنية الأيديولوحية للمجتمع .

(٢) الكشف عن الثوابت والمتغـيرات فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين العنصر الدينى والأيديولوجية السياسية فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، والتعرف على طبيعة التغيرات فى العلاقة بين الدين والأيديولوجية ، ثم طبيعة المشكلات التى نجمت عن ذلك .

(٣) محاولة الكشف عن القضايا التى عادة ما تشكل موضع التقاء بين العنصر الدينى والأيديولـوجية السياسية ، والقضايا التى كانت تشكل موضع افتراق بين الدين والأيديولوجية السياسية .

(٤) تحديد المـراحـل التى اتخذت فيها الأيديولوجية الطابع الدينى أو تلونت بلونه . والمراحل التى انفصلت فيها عن العنصر الدينى ، ثم طبيعة التفاعلات والآثار التى نجمت عن ذلك .

(٥) محاولـة تعميق فهم موقـع الدين فى مصر وبخاصة فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، وبيان المعالجات التى تمت بشأن الدين فى المرحلة موضع الدراسة . ولذلك سعت الدراسة إلى التعرف على الموقع الذى شغله الدين فى فكر الزعامة السياسية .

(٦) سعت الـدراسـة إلى محاولة التعرف على طبيعة التصورات التى قدمتها التيارات الـدينية بشـأن الـواقـع المصرى ، والتعرف على الظروف المحيطة بهذه التيارات والقوى التى تساندها .

وفى محاولة للوصول إلى هذه الأهداف ، عرضنا عدداً من التساؤلات على النحو التالى :

- ما الموقع الذى يشغله الدين فى النظرية الاجتماعية ؟
- وما طبيعة الصفوة فى العالم الثالث ؟ وإلى أى الشرائح الطبقية تنتمى ؟ وما علاقة هذا الانتماء بعلاقاتها بالدين ؟
- وما موقف الزعامة السياسية من التيارات الدينية فى مختلف المراحل التاريخية موضع الدراسة ؟
- وما التيارات الدينية التى شهدها المجتمع المصرى فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٨١ ، وإلى أى شرائح أو فئات المجتمع تنتمى ؟ وما طبيعة الظروف المحيطة بهذه التيارات ؟
- ثم ما طبيعة القضايا التى مثلت مواضع ــ إتفاق أو اختلاف ــ بين الأيديولوجية السياسية وبين العنصر الدينى فى مختلف مراحل الدراسة ؟

ولكى تحقق الدراسة هذه الأهداف ، اعتمدت على المنهج التاريخى والمنهج المقارن ، بالاضافة إلى استخدام أسلوب تحليل المضمون الكيفى لعينة من الخطب والوثائق الأساسية فى فترة الدراسة . وكان عدد الخطب التى أعتمد عليها فى التحليل فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (٩١) خطاباً ، وفى الفترة اللاحقة ، ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، كان عدد الخطب التى خضعت للتحليل (٦١) خطاباً .

ولقد انقسمت الدراسة إلى ثلاثة أبواب (عشرة فصول) بالاضافة إلى مقدمة وخاتمة . ولعل من أبرز النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى الفترة الأولى ١٩٥٢ ــ ١٩٧٠ هى :

(١) لجأت الزعامة السياسية للدين تستمد منه الشرعية الاجتماعية والسياسية لدعم النظام السياسى .

(٢) كان للزعامة السياسية خلال تلك الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ صدامان أساسيان مع الأخوان المسلمين . وحولت الزعامة السياسية التشكيك فى قيمهم ومبادئهم ومدى تمسكهم بالدين . ويمكن القول بأن الصدام أساساً بين الزعامة السياسية وجماعة الأخوان يرجع لأسباب سياسية .

(٣) لجأت الزعامة السياسية للدين تستمد منه العون فى الفترات العصيبة (حرب ١٩٥٦ ــ وحرب اليمن ــ وحرب ١٩٦٧) .

(٤) طرحت الزعامة السياسية « القومية العربية » كبديل للدين ، وكأساس للشرعية ، وذلك فى فترة المد الاشتراكى .

(٥) سعت الزعامة السياسية إلى إضفاء الطابع العلمانى على المؤسسة الدينية (الأزهر) ، وذلك بهدف إحكام السيطرة على المؤسسة الدينية ، والقضاء على استقلال الأزهر .

(٦) استعانت الزعامة السياسية بالدين لتبرير التوجه الاشتراكى ، وذلك بالتأكيد على الجوانب الاشتراكية فى الاسلام ، ومن ثم ظهر مفهوم اشتراكية الإسلام .

(٧) استخدمت الزعامة السياسية الدين فى التأكيد على عمق الوحدة الوطنية .

(٨) استخدمت الزعامة السياسية الدين فى مواجهة القوى المعارضة للنظام الاشتراكى ، وذلك فى الإطار الإقليمى .

وإذا كانت هذه النتائج تتعلق بالفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ ، فإنه يمكن رصد عدد من النتائج المتعلقة بالفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، إذ تغير النظام السياسى ، ومن ثم تغيرت العديد من السياسات المتخذة قبل الدين ، بحيث يمكن رصد النتائج الآتية :

(١) طرح أيديولوجية تقوم على العلم والإيمان ، بدلاً من الأيديولوجية الاشتراكية . واتخذت عدة اجراءات لتدعيم الجانب الدينى ، من بينها النص فى الدستور على أن الإسلام دين الدولة ، والشريعة الاسلامية هى مصدر التشريع .

(٢) إتفاقاً مع السياسة المعلنة للنظام السياسى فى تلك الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ، وهى إبراز التوجهات الدينية ، عمد النظام السياسى إلى الاهتمام بالدين الرسمى والدين الشعبى .

(٣) إذا كان النظام السياسى قد تعاون مع جماعة الأخوان المسلمين فى بدايات الحكم ، بهدف ردع الإتجاه اليسارى من جانب ، والجماعات الاسلامية من جانب آخر ، إلا أنه سرعان ما وقع تصادم بينهما ، وذلك نتيجة لأسباب سياسية .

(٤) شهدت الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ ظهور الجماعات الاسلامية . ولعل السبب الرئيسى وراء ظهورها هو تشجيع السلطة السياسية لها كمحاولة منها لدعم الأيديولوجية التى تدعو لها فى مقابل الأيديولوجية الاشتراكية التى عرفها النظام الناصرى ، وإن كان العديد من المصادمات قد وقعت بين النظام السياسى والجماعات الاسلامية . ونقد نددت الزعامة السياسية بهم فى الخطاب السياسى

ولجأت إلى ردعهم .

(٥) شهدت الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١ اندلاع الفتنة الطائفية ، التى لم يعرفها أو يعهدها المجتمع المصرى . ويمثل مناخ الانفتاح الاقتصادى أحد أسباب اندلاع هذه الفتنة ، وإن كان هناك سبب رئيسى ، هو أن معالجة الزعامة السياسية لقضية الفتنة الطائفية أدت بها إلى التأجج .

(٦) تعاملت الزعامة السياسية مع العنصر الدينى فى الإطار الإقليمى والعالمى من خلال أربع قضايا أساسية :

الأولى : تغير موقف الزعامة السياسية تجاه اليهود واسرائيل ، وذلك بعد محاولات الصلح مع اسرائيل ، وعرف الخطاب السياسى الاستشهاد الدينى باليهود .

الثانية : رفضت الزعامة السياسية الثورة الإيرانية ، وذلك بالاعتماد على تفسيرات دينية ، على اعتبار أن هذه الثورة تتنافى مع الاسلام .

الثالثة : ركزت الزعامة السياسية على الدور الإسلامى لمصر ، وذلك عقب تعليق عضوية مصر فى المؤتمر الإسلامى .

الرابعة : استنكرت الزعامة السياسية التدخل السوفيتى فى أفغانستان ، وذلك باعتبار الدولة الأولى ملحدة فى مقابل دولة أفغانستان المسلمة ، ومن ثم استخدمت الزعامة السياسية الدين فى موقف سياسى .

وإذا كانت الزعامة السياسية قد استخدمت العنصر الدينى فى الفترة (١٩٥٢ - ١٩٧٠) وفى الفترة اللاحقة (١٩٧٠ - ١٩٨١) ، وعلى الرغم من الاختلاف فى هذا الاستخدام بين الزعامات السياسية ، إلا أنه يمكن رصد عدد من الأوجه المشتركة بينهما على النحو التالى :

(١) تشابه النظامين فى الدعوة لضرورة فصل الدين عن السياسة ، وعندما تم التداخل بينهما حدثت المصادمات ، على سبيل المثال ، مع الأخوان المسلمين ، والجماعات الاسلامية .

(٢) تشابه النظامين فى استخدام الدين فى التبرير والتعبئة للحروب (حرب ١٩٥٦ ـ وحرب اليمن ، وحرب ١٩٦٧ ، وحرب ١٩٧٣) .

(٣) تشابه النظامين فى محاولة الدول العربية والاسلامية استبعاد مصر عن دورها الإسلامى فى فترة المد الاشتراكى ، وفى فترة الصلح مع اسرائيل .

(٤) تشابه النظامين أيضاً فى استخدام المؤسسة الدينية لإضفاء الشرعية على سياستهما .

(٥) تشابه النظامين فى استخدام الدين كأحد أساليب التأكيد على عمق الوحدة الوطنية .

(٦) وأخيراً ، تشابه النظامين فى استخدام الرموز الدينية وفى الاهتمام بالدين الرسمى والشعبى .

عن الأزمة والالتزام فى العلوم الاجتماعية *

تأليف : دوبيه

تحرير : يوجيش أتال

عرض وتحليل : ناهد صالح

فى مقدمة هذا الكتاب ، يصحبنا يوجيش أتال Yogesh Atal فى جولة ممتعة يستعرض فيها الحياة الأكاديمية والبحثية والوظيفية لعالم الانثروبولوجيا الهندى دوبيه S. C. Dube ، يحاول من خلالها إلقاء الضوء على البذور التى أثمرت إدراكه الواعى بأزمة العلوم الاجتماعية ، ويحاول فى ثناياها إبراز البيئة الأكاديمية والخبرات الوظيفية التى أنضجت رؤيته الشاملة والمتعمقة لالتزام العلم الاجتماعى ، ومسئولية العالم الاجتماعى .

يعد دوبيه أحد علماء العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث الذى أهلته مؤلفاته بحق لاحتلال مكانة متميزة بين علماء الانثروبولوجيا ، وعلماء علم الاجتماع المعاصرين بعامة ، وعلماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث بخاصة . فلا يكاد يوجد دارس لعلم الاجتماع أو لعلم الانثروبولوجيا ألا ويعرف دوبيه من خلال كتاباته الرائدة عن القرية الهندية ، سواء مؤلفه الذى صدر عام ١٩٥٥ بعنوان القرية الهندية Indian Village ، أو مؤلفه الثانى الذى صدر عام ١٩٥٨ عن قرى الهند المتغيرة India's Changing Villages .

---

* DUBE, S. C., On Crisis and Commitment in Social Sciences

ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام ١٩٨٣ .

† دكتوراه فى علم الاجتماع ، مستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

ولد دوبيه عام ١٩٢٢ ، وحصل على شهادته الجامعية فى العلوم السياسية ، ثم أقتحم مجال الانثروبولوجيا بدراسة أثنوجرافية عن قبيلة كامار Kamar ، كانت بمثابة أولى خطواته فى مجال هذا العلم ، ولم تلبث أن تلتها خطوات أكثر رسوخاً فى شكل بحوث أنثروبولوجية رائدة .

وتنوعت خبرات دوبيه وتعددت ، فجمع بين التدريس فى الجامعات الهندية والبريطانية ، وبين البحث العلمى الانثروبولوجى والسوسيولوجى ، وبين إدارة مراكز بحثية وبين العمل فى مؤسسات وطنية ودولية .

فى عام ١٩٥٧ حصل دوبيه على كرسى الأستاذية للانثروبولوجيا فى جامعة Saugar ، وقد استطاع فى أثناء عمله هذا الجمع بين التدريس وبين البحث العلمى الاجتماعى ، حيث أجرى بحثين لحساب مجلس التخطيط الهندى ، أحدهما عن القيادة والاتصال وإتخاذ القرار فى بعض القرى ، مزج فيه بين خلفيته الأكاديمية المبكرة كمتخصص فى العلوم السياسية . وبين خبرته وتمكنه العلمي كباحث انثروبولوجى .

ثم عمل دوبيه بعد ذلك مديراً للبحوث فى المعهد المركزى للبحث والتدريب فى مجال تنمية المجتمع المحلى فى ميسورى ، ثم أصبح رئيساً لهذا المعهد بعد تحوله إلى المعهد القومى لتنمية المجتمع المحلى . ولم تصرف الأعباء الإدارية لهذا المنصب دوبيه عن عمله العلمى ، حيث نجح فى أثناء تلك الفترة فى إجراء العديد من البحوث ، وقام بدور رائد فى إرساء أسس البحث العلمى الاجتماعى فى هذا المعهد ، وفى حشد وتشجيع وتحقيق تعاون مثمر بين الباحثين فى المعاهد البحثية والجامعات ، من تخصصات متنوعة ، كما نجح فى توجيه العديد من البحوث التى وضعت بصمات للبحث العلمى الاجتماعى فى الهند ، وكتب العديد من المقالات وألقى الكثير من المحاضرات التى أصبحت معالم رائدة للاتجاهات الحديثة فى البحث السوسيولوجى والانثروبولوجى فى الهند ، فضلاً عن تفجيرها للعديد من القضايا التى تعكس أزمة العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث .

وقد اكتسب دوبيه فى أثناء فترة رئاسته للمعهد القومى لتنمية المجتمع المحلى خبرة مشاهدة وملاحظة العمل السياسى ، والعملية السياسية عن قرب ، وخبرة التفاعل مع الأجهزة البيروقراطية ، ومع واضعى السياسات ، ومتخذى القرار .

وبانتهاء رئاسته لهذا المعهد ، وعودته للعمل أستاذاً فى الجامعة ، لم يبخل بخبراته على الهيئات والمؤسسات الحكومية ، بل شارك فى العديد من اللجان فيها ، فى الوقت

الذى لم تنقطع صلته بالبحث العلمى . وفى عام ١٩٧١ أصبح مديراً للمعهد الهندى للدراسات العليا ، ثم مديراً لمعهد البحوث الاجتماعية فى الله اباد Allaha bad الذى كان له الفضل فى إنشائه ، إلى أن رشح للزمالة فى المجلس الهندى للبحوث والعلوم الاجتماعية . وقد ظل منذ هذا التاريخ وحتى عام ١٩٨٢ يعمل بالمعهد القومى للتعليم والادارة والتخطيط إلى أن بلغ سن التقاعد ، فعمل مستشاراً فى هيئة الأمم المتحدة بمركز التنمية الخاص بآسيا والباسفيك بكوالالامبور بماليزيا ، وحتى تاريخ اعداد يوجين اتال لهذا الكتاب ، الذى أهداه له بمناسبة بلوغه سن الستين كرمز للوفاء وللاعتراف بالفضل من تلميذ لأستاذه .

هذه الحياة الأكاديمية لدوبيه ، التى جمعت بين دراسة العلوم السياسية والتخصص والتعمق فى علم الانثروبولوجيا ، تفسر لنا وعيه الحقيقى باشكالية تبعية العلم الاجتماعى للفكر الغربى ، وتوضح رؤيته السياسية لخطورة هذه التبعية ، لا على كيان ومضمون العلم الاجتماعى فحسب ، بل وعلى المجتمع النامى ، وعلى سياسات التنمية به . وفى الوقت ذاته تفسر لنا دقة ملاحظاته وعمق تحليله فى رصد وتحليل سلوك بعض المشتغلين بالعلم الاجتماعى فى تعاملهم وتفاعلهم مع علماء العلوم الاجتماعية من العالم الغربى ، والتى تعكس شعوراً بالدونية لدى البعض ، وتمثل تفريطاً فى كرامة العالم لدى البعض الآخر منهم .

وقد أثمرت ممارسة دوبية للبحث الاجتماعي فى مؤسسات بحثية أكاديمية ، واجراؤه العديد من البحوث لحساب أجهزة حكومية ، وبخاصة تلك المعنية بالتخطيط وبالتنمية ، حساً ووعياً بالتزام الباحث الاجتماعى ، وإدراكاً لمسئوليته الاجتماعية نحو مجتمعه . وقد زكى هذا الوعى وبلور هذا الحس إدارته لمراكز بحثية ساعدت على إعطائه النظرة الشمولية فى تناول القضايا الاجتماعية بالبحث ، وفى التأكيد على أهمية تبنى مدخل تفاعل وتكامل العلوم فى دراستها ، وفى الحاجة إلى الرؤية النقدية المستندة إلى البحث العلمى فى تطوير المجتمع وتنميته . ومن ثم فى التأكيد على وظيفة البحث الاجتماعى ودوره الأساسى فى ترشيد السياسات الاجتماعية ، وفى إعلاء وعى الجماهير بقضايا ومشكلات مجتمعها .

وقد أكسب دوبيه عمله فى مؤسسات قومية ودولية ، ومشاركته فى العديد من المؤتمرات والندوات الدولية التى تجمع بين العلماء من دول متقدمة ، وعلماء من دول

نامية ، اقتناعاً بأن أزمة العلوم الاجتماعية فى الهند هى أزمة العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث ، وأن همومه واهتماماته كعالم اجتماع هندى ، ما هى إلا هموم واهتمامات علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث ، التى لا تزال واقعة بشكل أوبآخر فى اسار الفكر الغربى ، وهيمنة العالم المتقدم .

ولعل فى عرضنا لمحتويات هذا الكتاب القاء الضوء على فكر عالم من علماء العلوم الاجتماعية من دولة نامية ، استطاع أن يحتل مكانة بارزة بين علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث ، وأن يكتسب احتراماً واعترافاً بعلمه من جانب علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الأول .

ولعل فى طرحنا لبعض القضايا التى فجرها ، إشعال حماسة علماء العلوم الاجتماعية لتجاوز موقف المندد والرافض لهيمنة النظريات والمناهج الغربية ، أو المنبهر بالنظريات والمفهومات الراديكالية ، إلى الدعوة إلى تحقيق علوم اجتماعية وطنية ، بل واتخاذ الخطوات العلمية والمنهجية نحو تحقيقها ، دون أن نتجاهل عالمية العلم الاجتماعى ، وخصوصية المجتمعات النامية .

ويضم هذا الكتاب سبع أوراق علمية كتبها دوبيه لأغراض مختلفة ووجهها لجماهير متنوعة . فبعضها عرض فى مؤتمرات أو ندوات أو حلقات نقاش ، والبعض الآخر القى محاضرات . ومن ثم تنوع الجمهور المتلقى المناقش ما بين علماء فى العلوم الاجتماعية بعامة وعلماء فى علم الاجتماع بخاصة ، وبين دارسين مهتمين بمناهج البحث الاجتماعى بالذات ، وهى تمتد لتشمل عقد من الزمن يبدأ من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٣ .

ويلمس المتتبع لهذه الأوراق السبع منذ بداية أول ورقة علمية تتناول الأزمة والالتزام فى العلوم الاجتماعية ، وحتى آخر ورقة علمية تتناول التحديات التى تواجه المثقفين من المشتغلين بالعلم الاجتماعى ، وضوح رؤية المؤلف منذ البداية ووعية السياسى والعلمى بأبعاد وجوهر أزمة العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث ، وبضرورة التزام الباحث الاجتماعى ، وبمسئوليته الاجتماعية نحو وطنه ، ونحو العلم الاجتماعى فى الوقت ذاته .

ورغم أن هذه الأوراق العلمية السبع تشغل حيزاً لا يتجاوز المائة صفحة من القطع الصغير ، إلا أنها تفجر العديد من القضايا التى تعبر بصدق عن الصعاب والتحديات أمام علماء العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث ، وبالتحديد أمام تلك الصفوة من العلماء الواعين بأن أزمة العلوم الاجتماعية هى أزمة تبعية ، وأن مواجهة هذه الأزمة والخروج من

المـأزق الذى تواجهه هذه العلوم إنما يكون بتحقيق علوم اجتماعية وطنية ، أوبتوطين العلم الاجتماعى على حد قول دوبيه .

هذه هى الفكـرة الـرئيسية أو الفكـرة المحورية ــ إذا استعرنا لغة أسلوب تحليل المضمـون ــ التى يستهـدف دوبيه توصيلهـا إلى القـارىء من خلال الأوراق العلمية السبع . وهى الفكرة التى نجدها تتردد بالحاح فى كافة هذه الأوراق ، سواء فى الورقة الأولى عن العلوم الاجتـماعية : الازمـة والالتـزام ، أوفى الـورقـة الثـانية عن العلوم الاجتماعية والواقع الاجتماعى ، أوفى الورقة الثالثة عن علم الاجتماع الهندى عند نقطة التحول ، أوفى الورقة الرابعة عن الانثروبولوجيا وتحديات التنمية ، أوفى الورقة الخامسة عن توطـين العلوم الاجتـماعية ، أوفى الـورقـة السـادسـة عن العلوم الاجتـماعية فى الثمانينات . وأخيراً تتبلور فى الورقة السابعة ، والأخيرة ، التى تتناول التحديات التى تواجه المشتغلين بالعلوم الاجتماعية .

هذه الفكـرة المحـورية التى تمتد عبر هذه الأوراق العلمية السبع ، تمثل القضية الأساسية التى كرس دوبيه لها اهتمامه ، والتى يلمس بلا شك علماء العلوم الاجتماعية الـذين سبق لهم التعـرض لها أوتنـاولهـا ، كيف أن دوبيه يتناول هذه القضية بجرأة وبصراحة قد تبدو مؤلمة للبعض . وهو فى تناوله لها يجمع بين تمكن العالم من نظريات العلم ومناهجه ، وخبرة الباحث بواقع مجتمعه وبحقائقه ، ورؤية المثقف لقضايا وطنه وانتمائه والتزامه بمصالح هذا الوطن ، دون أن يطغى جانب من هذه الجوانب على جانب آخر . فلم ينجرف دوبيه إلى الأعجاب الأعمى بالعلم الاجتماعى « الغربى » بنظرياته وبمناهجه ، ولم ينغلق فى رؤية ضيقة لواقع مجتمعه ، ولم يندفع بهوس وطنى إلى رفض كل ما هو غربى ، باعتباره ممثلاً للفكر الاستعمارى للرؤية الأمبريالية . بل جاء تناوله لهذه القضية المحورية ليعكس رؤية العالم والمثقف والوطنى فى آن واحد ، وهى رؤية لا تتوافر إلا لقلة من علماء العلوم الاجتماعية ، لا فى الهند فحسب ، ولكن فى دول العالم الثالث بعامة .

ونفضـل فى عرضنـا لهذا الكتـاب ألا نتبع الأسلوب التقليدى الذى يسرد ، وقد يعلق ، على محتويات كل فصل من فصول الكتاب ، بل سنعرض لأهم القضايا التى تنـاولهـا المؤلف بصرف النـضر عن موقعهـا فى ثنـايا هذا المؤلف . ويأتى تفضيلنا لهذا الأسلوب لسببين : الأول تفرضه علينا طبيعة المادة المقدمة فى هذا المؤلف . فهى ، كما

ذكر بحق المحرر ، يوجيش أتال ، لم تكتب لتشكل مادة لكتاب ، وإنما هى تجميع لعدة أوراق علمية طرحت فى مناسبات علمية مختلفة ، ومن ثم يكون التزامنا بعرض مادة كل فصل أو أهم القضايا التى تتناولها كل ورقة علمية تكراراً لما تضمه الفصول أو الأوراق الأخرى حيث يجد القارىء الفكرة الواحدة تمتد عبر فصول الكتاب جميعها ، ربما يتنوع أسلوب عرضها أو كيفية تناولها ، أو يختلف مدى العمق فى معالجتها ، وفقاً للمناسبة التى طرحت فيها والجمهور الذى عرضت أمامه . السبب الثانى يأتى عن قناعة تامة بأن الغرض من عرض أى كتاب ليس مجرد التعريف بمحتويات الكتاب بقدر ما هو إثارة للاهتمام بالقضايا التى يتناولها ، ومن ثم الإسهام فى خلق أو تنمية وعى حقيقى بين علماء العلوم الاجتماعية ، وتمهيد الطريق للحوار « المتحضر » ـ على حد تعبير دوبيه ـ بين علماء العلوم الاجتماعية ، الذى يمثل أولى الخطوات نحو معالجتها .

ولنتناول الآن القضية المحورية لهذا المؤلف وما تتفرع عنه من قضايا ، يصحب دوبيه القارىء عبر الأوراق العلمية السبع التى يضمها هذا الكتاب فى رحلة يغوص خلالها فى أعماق أزمة العلوم الاجتماعية ، رحلة لا يقصد من ورائها مجرد إثارة الأسى أو إيلام النفس أو التنبيه إلى خطورة المنزلق الذى تسير فيه العلوم الاجتماعية ، وإنما رحلة يهدف من ورائها إلى إثارة الوعى ، أو صحوة الضمير بين علماء العلوم الاجتماعية بخطورة تبعية العلم الاجتماعى والاستعمار الأكاديمى ، على حد تعبيره ، على جدوى ومصداقية العلوم الاجتماعية فى دولة نامية تواجهها العديد من المشكلات الحادة ، وتستهدف بناء الدولة ، وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية . وهى رحلة بنهايتها يجد القارىء نفسه مشاركاً دوبيه فى أن أزمة العلوم الاجتماعية فى العالم الثالث هى أزمة علماء العلوم الاجتماعية فى هذا العالم الذين سمحوا لأنفسهم أن يكونوا أدوات للاستعمار الأكاديمى على حد قوله ، وأن يخضعوا لعلاقة السيد بتابعه ، وأن يغلبوا مصالحهم الخاصة على مصالح مجتمعاتهم .

ومن ثم نجد دوبيه يهاجم بعنف ، وبحق ، علماء العلوم الاجتماعية الذين درجوا على استخدام النظريات والمفاهيم والمناهج والأساليب والأدوات المنهجية التى نشأت فى ثقافة مغايرة لثقافتهم ، فى محاولة من جانبهم لفهم قضايا ومشكلات مجتمعهم النامى .

ويصور دوبيه سلبية هؤلاء ، وخضوعهم لكل ما هو غربى ، الأمر الذى يصل بالبعض إلى النظر إلى كل ما كتب فى العلم الاجتماعى الغربى ، حتى التافه منه ،

كشيء مقدس لا يقبل النقد أو المراجعة ، بل اعتباره الأساس المرجعي والمحك الذي يقيم الواحد منهم على أساسه آراءه بل ونتائج بحوثه . ودون أن نثقل على القارىء بعرض نقد دوبيه لنظريات العلم الاجتماعي الغربي في حد ذاتها ، وهو نفس النقد الذي يرجع الفضل في إثارته في الخمسينات إلى نخبة من علماء علم الاجتماع الراديكاليين في العالم الغربي ، وفي مقدمتهم رايت ميلز Wright Mills ، حيث إن هذا النقد لا يشكل القضية المحورية التي يعرضها دوبيه ، وإنما القضية هي استخدام النظريات الغربية ما تستند إليه من مفهومات ومناهج . وبصرف النظر عن مدى صدقها وملاءمتها لفهم العالم المتقدم ، لفهم مجتمعاتنا النامية ، حتى أصبح علم الاجتماع في دول العالم الثالث ــ على حد قوله ــ علماً مستعاراً في نظرياته ومفاهيمه ومناهجه .

هنا لا يتناول دوبيه هذه القضية تناولاً سطحياً أو تناولاً سهلاً ، كما يحدث بين كثير من أساتذة العلوم الاجتماعية ، بأن يكتفي بالوقوف في معسكر الرافضين لكل ما هو غربي أو أجنبي ، بل يناقشها مناقشة العالم والباحث المتمكن من العلم الاجتماعي ومناهجه . فهو يرفض وضع ستار حديدي ــ أو من البامبو على حد تعبير ــ بل يؤكد على أنه « لكي نرفض يجب أن نعرف تماماً ما الذي نرفضه » .

هنا نجد دوبيه يؤكد على الوظيفة النقدية للعلم الاجتماعي ، وعلى الدور النقدي لعالم الاجتماع ، مع طرحه لقضية التزام العلم الاجتماعي والعالم الاجتماعي بكل ما تثيره من تساؤلات : الالتزام بماذا ؟ والالتزام نحو من ؟

وإذا كان دوبيه قد نجح في تتبع الوعي بأزمة العلوم الاجتماعية في العالم الثالث منذ بدايتها بشكل متواضع في الستينات ، وحتى طرحها بشكل جاد في أواخر الستينات ، وحتى تصاعد حدتها خلال السبعينات ، فإنه نجح أيضاً في تصنيف مواقف علماء العلوم الاجتماعية من فهمهم لكيفية مواجهة هذه الأزمة أو خروجهم من هذا المستنقع وتلك الورطة . وهو في هذا يميز بين ثلاثة اختيارات : الاختيار الأول هو التطويع Adaptation الحريص لنظريات العلم الاجتماعي الغربية لظروف وأحوال العالم الثالث ، والاختيار الثاني هو تحرير العلم الاجتماعي من استعمار أو أسار الفكر الغربي Decolonization ، والاختيار الثالث هو تحقيق علم اجتماعي وطني ، وهو الاختيار الذي يعد خطوة نحو الاعتماد الوطني على الذات National Self-reliance في مجال العلم الاجتماعي ، وأيضاً خطوة نحو الاعتماد الجماعي على الذات Collective Self-reliance لدول العالم الثالث .

وقد استطاع دوبيه ، من خلال طرحه لهذه الاختيارات ، أن يناقش قضية التبعية *أو الاستعمار الأكاديمى* ، بدءاً من النظام التعليمى والتوجه الغربى ، وانتهاء بقضية ضعف التمويل والسيطرة الأجنبية من خلال التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية ، مروراً بالثقافة السائدة فى مؤسسات التعليم الجامعى ، والمؤسسات البحثية .

ولعل أخطر ما أثاره دوبيه بالنسبة لقضية التبعية أو الاستعمار الأكاديمى وأزمة العلوم الاجتماعية ، هو كشفه النقاب عن سلوك وممارسات المشتغلين بالعلم الاجتماعى . فهو لا يتناول القضية أو الأزمة هنا على أساس تبعية ثقافية تتمثل فى الانبهار بكل ما هو غربى والشعور بالدونية إزائه ، والتى ربما ترجع إلى إنعدام الرؤية النقدية لدى البعض ، وهو لا يتناولها أيضاً على أساس انخفاض المستوى العلمى للبعض ، أوعجزه فى مواجهة أزمة العلم الاجتماعى عن طرح المفهومات والمداخل والمناهج البديلة والملاءمة . وإنما القضية الأخطر التى يطرحها هى قضية انتهازية علماء العلوم الاجتماعية والتى تنعكس فى ممارساتهم وسلوكهم ، حيث يأتى تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح مجتمعهم ، بل على حساب الحفاظ على كرامة العالم الاجتماعى ، والعلم الاجتماعى ، والمهنة التى ينتمون إليها .

هنا لا يجد القارىء ورقة علمية من أوراق دوبيه التى يضمها هذا الكتاب تخلو من إشارة مستنكرة لسلوك هؤلاء ، أو إدانة صريحة لهم ، أو تحليل متعمق يكشف عن المصالح الحقيقية التى يحرصون عليها .

فهو يدين قادة العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث الذين تربطهم بالغرب علاقات مصلحة تؤثر على هويتهم وكرامتهم ، والذين يحتلون مناصب تحول بينهم وبين الارتباط المباشر بالجماهير ومشاكلهم ، ومن ثم تصرفهم إلى بحث التافه وغير الهام من القضايا . وهو يدين بقسوة العلماء الذين يرفعون أو يضعون شعار الراديكالية ، وهم على وعى تام بأن الحلول التى يطرحونها لن تتحقق فى المدى القريب ، ومن ثم فليس هناك ما يهدد مصالحهم أو نمط حياتهم الذى يختلف تماماً عن نمط حياة الجماهير التى يزعمون أنهم يتوحدون معها . وفى الوقت ذاته يدين عجز الجيل الصاعد ، الذى يرتفع صوته عالياً صاخباً وساخطاً ومعترضاً وناقداً للفكر الغربى ومعلناً أزمة العلم الاجتماعى ، عن إيجاد مخرج من هذه الأزمة ، بل عجزه أو تقاعسه عن إيجاد المداخل والمناهج البديلة ، سواء لصياغة المشكلة أو لتحليلها .

لقد نجح دوبيه ، من خلال أوراقه العلمية السبع هذه ، فى أن يطرح ويشرح سلوك بعض علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث ، ويوضح أنماط السلوك المرفوضة بل والمدانة ، بدءاً من قبولهم فى علاقتهم بدول العالم المتقدم علاقة التابع بسيده ، وسعادتهم بمايلقى لهم من فتات فى شكل تمويل لنشاطهم البحثى ، وانتهاء بتردى البعض منهم فى علاقات مشبوهة ، أوعملهم لحساب أجهزة المخابرات الأمريكية والسوفيتية .

ومن هنا كان لابد وأن يسلم القارىء مع دوبيه بأن أزمة العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث أكبر من كونها أزمة ناجمة عن الأخذ بنظريات ومناهج العلم الغربى : هى أزمة ناجمة عن افتقار فى وعى بعض علماء العلوم الاجتماعية بها وبأبعادها ، وغياب الرؤية النقدية لدى البعض الثانى ، قصور فى القدرة الابداعية لدى البعض الآخر ، وتحايل على العجز العلمى بالاكتفاء برفع شعارات راديكالية ، وأخطر من هذا كله الممارسات المشبوهة ، واللاأخلاقية ، والمدانة تحت شعار البحث العلمى الاجتماعى .

وإذا كان دوبيه تناول أزمة العلوم الاجتماعية فإنه فى ثنايا تناوله لها وجد أن فى التزام العلوم الاجتماعية مخرجاً أساسياً من هذه الأزمة ، وهنا نجده يرفض ما يثار من أن الالتزام يتعارض مع حرية البحث العلمى ، بل يضع علماء العلوم الاجتماعية أمام مسئوليتهم الاجتماعية بشكل مباشر ، والتى تتمثل أساساً فى رأية فى رفع وعى الجماهير ، وترشيد السياسات الاجتماعية . هنا نجد دوبيه يحلل وضع البحوث الاجتماعية فى الهند بخاصة ، وفى دول العالم الثالث بعامة ، ويهاجم بعنف أن تكون نوعاً من الترف العلمى ، وأن تهتم بالتافه وغير الهام أو المجدى من الموضوعات . ومن ثم يثير قضية أولويات البحث العلمى فى الدول النامية ، ويخرج من مأزق المعيار الذى يستند إليه فى تحديد هذه الأولويات باتخاذ مصالح الجماهير والقضايا العريضة فى المجتمع معياراً محدداً لهذه الأولويات ، والتى تتمثل على الأقل فى اشباع حاجاتها الأساسية ، وفى الحفاظ أو تحقيق مستوى لائق لكرامتها .

وإذ يحذر دوبيه من عزلة العلم الاجتماعى وعلماء العلوم الاجتماعية متى اهتموا بالتافة والهامشى من الموصوعات ، وبعدوا عن القضايا الأساسية للسياسات العامة ، فهو يؤكد ، فى أكثر من موضع . على رؤيته لوظيفة العلوم الاجتماعية فى بحث وفحص الأبعاد المتعددة للقضايا والمشكلات ، وعلى أن حل هذه القضايا أو مواجهة هذه

المشكلات ليست بوظيفة العلم الاجتماعى ، وأن على علماء العلوم الاجتماعية توصيل نتائج بحوثهم بلغة تمكن صانع القرار وواضعى السياسات من فهمها من جهة ، وتمكن من رفع إدراك الجمهور ووعيه وتوجد مناخاً للرأى بصددها يزيد من استبصار الجمهور وصانعى القرار بالقضية أو المشكلة محل البحث .

وحتى لا يفهم من هذا إعلاء لشأن البحوث التطبيقية على البحوث الأساسية ، رفض دوبيه ، برؤية العالم المتمكن ، القسمة المصطنعة بينهما ، وأكد على أن مسئولية العالم الاجتماعى ليست مسئولية نحو مجتمعه فحسب ، بل هى أيضاً مسئولية نحو العلم الاجتماعى ، نحو تحقيق علوم اجتماعية وطنية .

ولا يسعنا فى نهاية هذا العرض الموجز لكتاب احتوى على فكر وآراء ومواقف عالم من علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم النامى استطاع أن يثبت وجوده ، وأن يضع بصماته على تاريخ علم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا فى الهند ، وأن يحتل مكانة معترفاً بها بين علماء العلوم الاجتماعية سوى أن ندعو إلى مزيد من الانفتاح على فكر علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم الثالث ، ومزيد من التقويم المنهجى المستند إلى الواقع لفكر علماء العلوم الاجتماعية فى دول العالم المتقدم ، ومزيد من الرؤية النقدية لقضايا ومشكلات مجتمعنا . أو بقول آخر لا يسعنا سوى أن نؤكد مع دوبيه على أن وظيفة العلم الاجتماعى هى وظيفة نقدية ، وأنه متى تخلى العالم الاجتماعى عن دوره النقدى ، سواء بالنسبة لقضايا العلم أو قضايا المجتمع ، تخلى فى الوقت نفسه عن هويته كعالم اجتماعى ، وتسبب فى فقدان العلم الاجتماعى لمصداقيته ، بل ولشرعيته .

دراسة نفسية ميدانية للكشف عن عملية التذكر لدى أطفال المرحلة الابتدائية *

مايسه أنور المفتى †

يستهدف هذا البحث التعرف على بعض المشكلات المتعلقة بعملية التذكر بين أطفال المرحلة الابتدائية ، وتقييم العوامل التى تؤدى دوراً فى عملية تذكر المعلومات الدراسية ، وذلك كقياس لمدى ملاءمة المادة الدراسية لمستوى النضج العقلى للطفل . وقد قامت الباحثة بدراسة عملية التذكر لدى ١٦٧٢ طفلاً من بعض المدارس الحكومية وبعض المدارس الخاصة ، المقيدين بالصف الخامس الابتدائى ، بمحافظة القاهرة . ولاجراء هذه الدراسة ، تم اختبار قدرتهم على تذكر بعض المعلومات التى سبق لهم دراستها فى الصف الرابع الابتدائى ، كما تم اختبار قدرة الأطفال على القراءة ، وذاك لأهمية القراءة فى تحصيل المعلومات الدراسية المختلفة . وباستخدام المعاملات الاحصائية ، قامت الباحثة بإجراء المقارنات بين أطفال المدارس الخاصة وأطفال المدارس الحكومية ، وبين الذكور والإناث ، وبين الأطفال من ذوى المستويات التحصيلية المختلفة ، متوسطى التحصيل ، وأعلى وأقل من المتوسطى التحصيل (وتم التعرف إلى مستوى تحصيل الطفل من خلال مجموعة درجاته فى السنة الدراسية السابقة بالاضافة إلى تقارير المدرسين) .

وقد أسفرت النتائج عن عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين أطفال المدارس الحكومية وأطفال المدارس الخاصة فى القدرة على تذكر المعلومات السابق دراستها . وقد

* ملخص مقال باللغة الانجليزية .

† دكتوراه فى علم النفس ، استاذ مساعد ، قسم علم النفس ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

لاحظت الباحثة أن أداء الأطفال فى هذا المجال كان منخفضاً جداً بشكل عام ، مما يشير إلى عدم تناسب المعلومات الدراسية ومرحلة نمو الطفل العقلى (مرحلة العمليات فى نظرية جان بياجية) وذلك يوضح أهمية وضع مناهج دراسية مناسبة لسن الطفل ومرحلة نموه العقلى حتى تتم عملية التعلم بطريقة مرضية ومجدية .

ولأهمية القراءة كأداة أساسية فى العملية التعليمية ، تم اختبار قدرة الأطفال على القراءة . وأسفرت النتائج عن انخفاض عام فى قدرتهم على القراءة ، كما أسفرت عن وجـود فروق لها دلالـة احصـائية بين أطفـال المدارس الحكومية وبين أطفال المدارس الخاصة ، وبالاضافة إلى ذلك أوضحت النتائج وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المستويات التحصيلية المختلفة .

وتشير نتائج البحث إلى ضرورة مراجعة مناهج الدراسة فى المرحلة الابتدائية ، من حيث الكم والكيف ، حتى يمكن تحقيق أكبر قدر من الاستفادة من العملية التعليمية على أسس نفسية سليمة . كما تشير إلى أهمية تطوير أساليب التعليم ، وذلك بالتخلى عن أسلوب التلقـين والحفظ ، وتـأكيد أسلوب الفهم ، والاهتمام بتنمية قدرة الطفل على القراءة للوصول إلى هذا الهدف .

رأس المال التجارى ، والتكون الطبقى والتنمية فى مصر *

ملك الحسينى زعلوك †

حاولنا فى هذا المقال دراسة وتفسير نشأة ونمو رأس المال التجارى فى مصر . ويغطى البحث مرحلة تاريخية طويلة نسبياً ، تمتد من نهاية الحرب الثانية حتى بداية الثمانينات . وقد اتخذ المقال مدخلاً تاريخياً فى إطار فكر التبعية ، واتبع أسلوب دراسة الحالة بهدف توضيح الخصوصية التاريخية للمجتمع المصرى ، وإبراز طبيعة التحالفات الطبقية والقوى السياسية والاجتماعية التى أدت إلى أنماط انتاجية مختلفة .

ولقد أبرزنا دور التكون الطبقى والطبقات الاجتماعية فى الاستراتيجيات التنموية ، وفى عملية ربط الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الرأسمالى العالمى . وركزنا على رأس المال التجارى ، وبخاصة الوكلاء التجاريين للشركات المتعددة الجنسية فى دورهم كوسطاء وهمزة الوصل بين رأس المال العالمى ورأس المال المحلى .

ولقد برز دورهم الاقتصادى ونفوذهم السياسى فى ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادى ، فاستفادوا كثيراً من السياسة الجديدة التى دعمتهم . كما أنهم كانو سبباً وطرفاً فى دعم وتنمية الانفتاح الاقتصادى .

إن هذه الشريحة الاجتماعية الجديدة تسيطر تماماً على التجارة الخارجية المصرية ، وتفوز بقدر كبير من الامتيازات والحماية من قبل الحكومة ، بالاضافة إلى كونها قوية سياسياً وذات نفوذ واضح . وكان لقدرتها على اختراق سلطة الدولة تأثير واضح فى طبيعة السياسة التنموية المتبعة فى بلد متخلف مثل مصر .

فهذه العلاقة الجدلية بين تلك الشريحة الاجتماعية وسلطة الدولة والاقتصاد المحلى قد ساعدت على تدعيم رأس المال الأجنبى على حساب القوى الاقتصادية والسياسية الأخرى على الساحة المصرية ، والتى اتسمت عبر التاريخ المعاصر بالضعف الشديد .

---

* ملخص مقال باللغة الانجليزية .

† دكتوراه فى علم الاجتماع ، خبير ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

من منشورات

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

تحت الطبع

اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ (أحداث جنود الأمن المركزى)

كتب التقرير

دكتورة نجوى أمين الفوال **دكتورة نجوى حسين خليل**

يتنـاول البحث بالتحليل موقف الصحـافة المصرية ــ قومية وحزبية ــ من أحداث الأمن المركزى فى فبراير ١٩٨٦ . حيث يحدد الرؤى المختلفة التى طرحتها تلك الصحف حول تكييف الأحداث ، وأسبابها وردود الفعل المختلفة تجاهها ، ونتائجها وما قدمته هذه الصحف من تصورات مستقبلية لمنع تكرار مثيلات هذه الأحداث

وقد أظهرت نتائج الدراسة تميز رد الفعل الصحفى تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦

تحت الطبع

دراسة انتقال الوزارات
من القاهرة إلى مدينة السادات

إشراف

الأستاذة الدكتورة نهى السيد حامد فهمى

تعكس هذه الدراسة اهتمام الأجهزة التنفيذية بالاسترشاد بنتائج البحث العلمى فى الاعداد والتجهيز لعملية نقل العاملين بوزارة التعمير إلى مدينة السادات واهتمام الوزارة بالتعرف على آراء واتجاهات العاملين بها نحو الانتقال إلى المدينة الجديدة واقتراحاتهم بهذا الشأن .

وقد اهتمت الدراسة بالتعرف على :

- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعاملين بوزارة التعمير .
- الظروف الأسرية والسكنية لهؤلاء العاملين .
- أهم الأسباب التى تدعو العاملين إلى الترحيب بعملية الانتقال .
- أهم التحفظات التى تجعل العاملين يرفضون فكرة الانتقال .
- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لكل من الموافقين وغير الموافقين على الانتقال إلى مدينة السادات .

17. **Richmond, W.K.:** The school curriculum. London; Methnen, 1981.
18. **Spencer-Pulaski, M.A.:** Understanding Piaget. New York; Harper and Row, 1980.
19. **Tawadros, S.M.:** Assessment of children's needs in Egypt: Report of the Psychological Committee; the National Center for Social and Criminological Research 2nd ed., Cairo; Mental Health and School Work, El-Nahda El-Masriya, 1974 (in Arabic).
20. **Toffler, A.:** The third wave. New York; Bantam Books, 1981.

3. **Biehler, R.F., and Snowman, J.:** Psychology applied to teaching. 4th ed., Boston; Houghton Mifflin Co., 1982.
4. **Bigge, M.L., and Hunt, M.P.:** Psychological foundation of education. 3rd ed., New York; Harper and Row, 1976.
5. **Bruning, J.L., and Kintz, B.L.:** Computational handbook of statistics. Glenview, Illinois, Scott, Foresman and Co., 1968.
6. **Chilc, D.:** Psychology and the teacher. London; Holt, Rinehart and Winston, 1973.
7. **Ginsburg, H., and Opper, S.:** Piaget's theory of intellectual development: An Introduction. 2nd ed., Englewood Cliffs, New Jersey; Prentice-Hall, 1979.
8. **Ghoneim, S.M.M.:** The mental development of the child in Jean Piaget's theory. Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams Univ., No. 14, Cairo; Ain Shams University Press, 1977. (in Arabic).
9. **Gronlund, N.E.:** Measurement and evaluation in teaching. 4th ed., New York; MacMillan, 1981.
10. **Hyde, G.D.M.:** Education in Modern Egypt: Ideals and Realities. London; Routledge and Kegan Paul. 1978.
11. **Kerr, J.F.:** Changing the curriculum. London; University of London Press, 1978.
12. **Levin, J.R.:** What have we learned about maximizing what children learn? In J.R. Levin and V.L. Allen (eds.) Cognitive learning in children: Theories and strategies. New York; Academic Press, 1976.
13. **Piaget, J.:** The origins of intelligence in children. New York; International University Press, 1952.
14. **Piaget, J., and Inhelder, B.:** The psychology of the child. New York; Basic Books Inc., 1969.
15. **Piaget, J., and Inhelder, B.:** Memory and intelligence. London; Routledge and Kegan Paul, 1973.
16. **Radwan, M.M.:** Educational problems and prospects in Egypt. In Kotb, Y.S.E. (ed.) Education and modernization in Egypt. Egypt; Ain Shams University Press, 1974.

random from the fourth grade curriculum, with the aim of testing their ability to recall scholastic material. Results were evaluated using the non-parametric chi square test. Comparisons were undertaken between children from public and private schools, as well as between children from average, above and below average levels of achievement (as determined by the final grade in the fourth year and by teacher's reports). Also differences between the sexes were evaluated. No statistically significant differences were detected in the children's ability to recall information from the social studies and civics curriculum. Their performance on these subjects were particularly low, underlining the importance of the relevance of the material taught to the child's mental level of development (according to Piaget's theory). Reading ability as measured by the number of mistakes made by fifth graders showed statistically significant differences at the 0.01 level between children in public and private schools and between above and below average levels of achievement.

The revision of curriculi was highly recommended emphasizing a shift from reliance on rote memory and stressing that material presented in school should be relevant to the child's mental level of development. The child's reading proficiency was also emphasized as an important key to learning.

REFERENCES

1. **Anderson, T.H., and Armbruster, B.B.:** Studying in P.D. Pearson (ed.), Handbook on research in reading. New York; Longman, 1980.
2. **Beard, R.M.:** Piaget's developmental psychology New York; Basic Books Inc., 1972.

memorization or thoughtless repetition cannot be stressed enough.

The results of this study point to the unsatisfactory level of reading ability of children, especially those in public schools. The importance of developing reading ability cannot be over emphasized as a first step in the process of learning in general. Instead of relying on rote memorization without really understanding the contents as a poor replacement of their inability to read, it is necessary to ensure that children are able to read before exposing them to other scholastic material. As a matter of fact, reading is an important Islamic tradition to the extent that the first word of the Quoran was the instruction to READ.

Our findings also point to the fact that children are not familiar with the use of library resources. The researcher believes that utilizing library facilities as an integral part of the learning process is of utmost importance. This is particularly true since we are witnessing today, more than ever before, the flow of ever increasing amounts of information. Also, the use of library resources can be a means of developing the contents included in the curriculum so they can become more concrete, hence bringing the subjects included within reach of the children's level of cognitive development.

These issues along with other problems such as the large numbers of students in unsatisfactory classroom conditions, along with children who have various problems (e.g. emotionally disturbed, learning disabled, slow learners, behavior disorders and hyperactive children) and teachers who are under qualified, point to the presence of real problems in the educational system.

SUMMARY

One thousand six hundred and seventy two 5th grade children enrolled in public and private schools in Cairo were tested with material taken at

(Radwan, 1974; Tawadros, 1974).

The researcher enquired about the meaningfulness of using library resources in schools where testing was conducted. Most of the schools, especially the private ones offered library services. Many of the children who were asked about the usefulness of the library mistook library for bookstore (the word Maktaba in Arabic is synonymous for both) and when the children were corrected their responses varied from those unable to explain the functions of the library (17%), to those suggesting the library as a place of reading as a passtime and those who stated that the library is a source of indiscriminate increase of knowledge; however, none of the children mentioned the library as a reference source. On statistical evaluation of responses, on significant differences between the responses of boys and girls and between children in public and private schools were observed. The researcher had the opportunity of asking the same question to several hundreds of second year students of Psychology and obtained similar results.

These findings would lead us to re-evaluate the functions of libraries in our schools and to emphasize the meaningfulness of educating children on methods of using library resources and its value as a reference source. Library services should not be significant only as extra curricular activity, but also as an integral part of the educational process. The value of library resources becomes significant when viewed in light of its role as a complement to information provided in the classroom and in light of the ever increasing flow of information and recent advances in technology.

In general review of the results of this study along with the teachers' and childrens' comments, one comes to the conclusion that the goal of elementary education in Egypt has to be re-evaluated. The benefits of clogging childrens' minds with information, which through meaninglessness or disuse will never be recalled will also have to be reexamined. On the other, hand, the benefits of providing the child with less information which is meaningful to his cognitive level of development, and which can be provided with repeated exposure and at the same time de-emphasizing rote

incorrect words read by children ranging from zero mistakes to 32 mistakes. Comparisons between children in public and private schools were undertaken and the average number of mistakes for the private schools was 5.1, while the average number of mistakes for the public schools was 17.3. Public schools children, on the average could not read 35.3% of the words. Statistical analysis of the performance of public and private school children revealed a significant difference at the 0.01 level. Differences between above and below average levels of achievement were found to be at the 0.01 level of significance; whereas, no such differences were detected on comparing children of average level of achievement with either those of above or below average levels of achievement. Also, no statistically significant differences were found between the sexes.

Reading ability, as measured by the number of mistakes made by fifth grade pupils, could be considered an important indicator to children's performance on other scholastic endeavours. It is generally assumed that children who can read with ease are better equipped to understand subjects such as science, social studies, etc., whereas those who have difficulty in reading will constantly face problems in their scholastic performance (Gronlund, 1981; Anderson and Armbruster, 1980). As a matter of fact, in several Western countries complete emphasis is placed on the development of the child's reading ability in the first few years of education, before their being exposed to other scholastic subjects (Child, 1973; Levin, 1976). In Egypt however, reading ability is developed at the same time in which the child is supposed to accumulate information in different school subjects (Hyde, 1978).

Our findings showed the presence of statistically significant differences between the reading ability of children in public and private schools. These differences may be attributed to the comparatively small class size and the personalized attention directed at private school students', as well as the parental guidance and assistance given to these children. Also the fact that private school children spend twice as much time in school than public school children may contribute to the superior reading ability of the former

ences also did not differentiate between their performance. The majority of the students (75%) did not recall the accomplishments of several ancient Egyptian kings, nor their period of rule. All they could remember on hearing a king's name is that he was an Ancient Egyptian king. Also the majority of the student (86.9%) incorrectly answered questions dealing with the number of members of the city or village councils and the methods of choosing them, by appointment or by election.

It has been the observation of Jean Piaget (Piaget, 1952; Piaget and Inhelder, 1969; Beard, 1972, Ghoneim, 1977; Ginsburg and Opper, 1979, Spencer-Pulaski, 1980) that children understand only information compatible with their operational level of mental development at a particular age level. In the studied group however, children are still at the concrete level of operational development, and can only comprehend material that is actually present or which they've experienced directly and concretely. The social science questions used in this study were primarily of abstract nature, such as discussions of voting and of members of village or city councils, and hence were beyond the children's operational level of development. As a matter of fact, only children who had a chance to actually practice electing students for various functions in the classroom situation, or had seen election scenes on television, were able to correctly respond to those items on the questionnaire. Furthermore, as Piaget observed, children's memory is associated to their operational level of development (Piaget and Inhelder, 1973), so that their ability to retain information is related to a great extent with their ability to understand it. If the information is meaningless to the child, his capacity for retaining it will be greatly reduced. In the studied group of children, results indicated that the curriculi of social sciences in the manner presented was beyond the child's operational level of development forcing them to depend on rote memory which was neither a sufficient nor effective mean as far as their ability to recall the material tested.

On evaluating children's responses one observes that the Arabic reading passage which including 49 words, showed variation in the number of

schools were evaluated as well as differences between boys and girls and between children from different levels of achievement.

RESULTS AND DISCUSSION

General observations during the testing procedure indicated that many of the children appeared anxious and upset and were worried that the results of the interview would be included in their final grade. They had to be constantly reassured that questions asked had nothing to do with their final grades and would not be given to the school authorities at all. This attitude on the children's part shows how worried they've become about constantly being examined and should alert school authorities as to the importance and significance of exposing children to such tension and the effect of this tendency on their mental health. This point becomes quite meaningful when viewed along with other issues concerning child development in Egyptian cities such as lack of space at home and at school and lack of recreational, cultural and sport facilities (Hyde, 1978; Radwan, 1974).

During the preliminary interviews with teachers, whose cooperation was sought for information regarding children's level of academic performance, several of their concerns were voiced. Teachers in both private and public schools alike, were dissatisfied regarding a variety of issues, of which their lack of freedom in the method of teaching and in the time needed for completion of lessons was stated. Also the majority complained of the length of curriculi taught, many stating that they actually had to skim over the material in order to complete the curriculum on time for final examinations.

On investigating children's responses to questions dealing with the social sciences, no statistically significant differences were observed between children from public or private schools, nor between children who were average, above or below average level in achievement. Sex differ-

nation (Biehler and Snowman, 1982; Bigge and Hunt, 1976; Child, 1973).

METHOD AND PROCEDURE

One thousand six hundred and seventy two 5th grade pupils, 9 to 12 years old (average age 9.90 yrs.) enrolled in public and private schools in different districts of the city of Cairo were tested with material taken at random from the curriculum studied the previous year. The sample taken at random included 356 boys, 452 girls from 9 private schools and 392 boys, 472 girls from 12 public schools, who were classified by their school records and teacher's reports according to their level of achievement, as to average, above or below average students. Testing was conducted by the researcher and a trained group of graduate students.

The children were tested informally and on an individual basis, with material taken at random from the fourth grade curriculum in social studies and Arabic language. Also questions concerned with libraries and their use were included in the questionnaire. Testing children's reading ability was considered necessary as an important indicator to children's performance on other scholastic endeavours. The questions dealing with the library facilities were included because of the significant role of library resources as a complement to the educational process.

At the onset of the testing session each child was asked to read an identical passage from the fourth grade book; then questions taken at random from the history book included some of the accomplishments of ancient Egyptian kings and from geography and civics book included questions concerning functions of the city council and the number and methods of selecting its members.

Each response was scored as either correct or incorrect, and the total number of mistakes on the reading passage were registered. The results were then compared using the nonparametric chi square test (Bruning and Kintz, 1968) and the differences between children in public and private

It is hoped that this investigation will clarify the compatibility of educational material included in the curriculum with the cognitive development of children at a particular age level, in order to underline the importance of psychological principles in the development of a meaningful curriculum, and with the hope that psychological concepts would be utilized in inducing changes in the curriculi.

Major changes in the methods of education, as well as in the contents of educational material have been undertaken in various countries (Kerr, 1978; Richmond, 1981; Toffler, 1981) in order to keep up with the developments in techniques of communication and the serious progress in the fields of electronics and computers.

In Egypt, however, while there is a general awareness of the severe defects in the educational system and the need for change, yet no systematic effort has been undertaken towards this end. As a matter of fact, during the past 20 years, efforts have been focused on indiscriminate increase of curriculum contents at different educational levels, as well as on pressurizing students to achieve the highest scores possible on their final examinations (Hyde, 1978). Egyptian students rely to a great extend on rote memory during the educational process. Historically, rote memory has been an Islamic tradition; memorization was a way of preserving the faith, since the Quoran was memorized and passed from one individual to the other, until it was compiled in written form by Othman Ibn Affan, the third Khalifa. In our culture, it is highly esteemed to teach young children parts of the Quoran, so they can recite them, usually without understanding the meaning of what they are reciting. In some Islamic countries like Pakistan for example, young children are required to memorize the Quoran, which is in a language unknown to them, so they literally do not understand what they are reciting.

This tradition of memorization has been transferred to learning in general, and so until today, children are frequently required to memorize their lessons, without necessarily understanding them (Hyde 1978). a large portion of the material learned in school however, is forgotten after final exami-

Recall of Scholastic Material by Egyptian Children:

A Psychological Field Study

Maissa Anwar El-Mofty *

It has been observed that Egyptian children in elementary school face problems which lead them to regard school and learning in general as an unpleasant experience. Some of these problems are related to the ever increasing educational material included in the curriculi which children are required to learn. This in addition to the difficulties in grasping and understanding the basic concepts required in learning led children to rely on memorizing their lessons instead of understanding them.

This study is aimed at investigating problems related to the process of recalling material studied in school and evaluating factors that play a role in the retention of such material. This investigation becomes interesting when viewed in light of Jean Piaget's findings which state that «the memory of children is bound up more closely with the way in which they interpret a model at various stages of their operational development». (Piaget and Inhelder, 1973), indicating that not only understanding (Piaget, 1952; Piaget and Inhelder, 1969; Beard, 1972; Ghoneim, 1977; Ginsburg and Opper, 1979; Spencer-Pulaski, 1980), but also memorizing a particular subject is bound to the level of operational development.

---

* Associate Prof. of Psychology, Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Ain Shams University.

The National Review of Social Sciences

Volume 24 May 1987 Number 2.

(1972); and, «State Capitalism in the Third World,» *Development and Change,* Vol. 8, No. 1, (Jan. 1977); and *Critical Perspectives on Imperialism and Social Class in the Third World,* London, Monthly Review Press, 1978.

12. People other than Petras, having the same view within the dependency perspective, are Giovanni Arrighi and F. H. Cardoso.

5. Some of the writings that have adopted that thesis are, Fouad Morsi, *Haza al Infitah al Iqtissadi* (This Economic Openning), Cairo, 1975., Mohamed Dowidar, *Al Iqtissad al Misribayn al Takhalluf wa al Tatawor* (The Egyptian Economy between Development and Under-Development), Alexandria, 1980., Goudah Abd al Khaleq, «The Most Significant Indices of Structural Transformations in the Egyptian Economy in the Open Door Economic Policy: 1971-1977,» a paper presented to the Third Scientific Conference of Egyptian Economists, Cairo, March 23-25, 1978.
6. For a discussion of the liberal paradigm within the dependency orientation, which focuses on individual actors and their goals, as opposed to the structuralist paradigm, which focuses on the class strcuture in the peripheral society, see: James A. Caparoso, «Introduction to the Special Issue of International Organization on Dependence and Dependency in the Global System,» *International Organization*, Vol. 32, 1978. Preface, Part V, Introduction.
7. For an analysis of state capitalism in Egypt, see: Mahmoud Hussein, *Class Conflict in Egypt: 1945-1971*, New York, Monthly Review Press, 1978.
8. See, for example, «A Debate: The Public Sector from within,» *Al Taliah*, Vol. 1, no. 8, (Aug. 1965) pp. 40-78 and Ali Sabri, *The Years of Socialist Transformation and the Evaluation of the Five Year Plan*, Cairo, n.p., 1965. pp: 85-111.
9. Adel Ghoneim, «The Democratic Ideology and Class Conflict in Egypt,» *Al Taliah*, Vol. 2, No. 10 (October 1966,) pp. 44-51. and, «Around the Issue of the New Class in Egypt,» *Al Taliah*, Vol. 4, No. 2, (February 1968,) pp. 82-93.; and «Some Light on the Tendencies of Nationalist Capitalism,» *Al Taliah*, Vol. 2, No. 6 (June 1966) pp. 96-104.
10. Charles Albert Michelet, *Le Capitalisme Mondial*, Paris, Presses Universitaires de France, 1976.
11. James Petras, «Class and Politics in the Periphery and the Transition to Socialism,» *Review of Radical Political Economic*, Vol. 8, No. 2

economic structure and has widespread implications on the country's development.

Footnotes

1. For a discussion of the emergence of the Egyptian local bourgeoisie, see: Mohamed Roushdy, *Al Tatawor Al Iqtissadi fi Misr* (Economic Development in Egypt), Cairo, 1972. Vol. II., and Patrick O'Brien, *The Revolution in Egypt's Economic System: From Private Enterprise to Socialism - 1952-1965,* London, Oxford Univ. Press 1966. and J.H.D. Anderson, «Law Reform in Egypt: 1850-1950» in P.M. Holt (ed.), *Political and Social Change in Modern Egypt,* London, Oxford Univ. Press, 1968, and Charles Issawi, «The Entrepreneur Class», in S.N. Fisher (ed.), *Social Forces in the Middle East, New York, Cornell Univ. Press, 1955., and Robert Mabro and Samir Radwan, The Industrialization of Egypt: 1939-1973,* London, Oxford Univ. Press, 1976.
2. See: Robert Tignor, «Nationalism, Economic Planning and Development Projects in Inter-War Egypt,» *The International Journal of African Historical Studies,* Vol. X, No. 2 (1977). pp. 105-208.
3. D.C. Mead, *Growth and Structural Change in the Egyptian Economy,* Homewood, III., 1967. pp. 103-105.
4. Most of the data here was gathered through first hand oral histories of commercial agents interviewed. The work is here based on research conducted in the late seventies and early eighties for a Ph.D. thesis entitled *Commercial Agents in Egypt: A Case Study in Development,* Hull, 1982.

mercial agents are legally privileged and protected by the present state in as much as the activity has been exclusively reserved for Egyptians. Thus whilst all other fractions and economic groups in the new class share their activities with foreign entrepreneurs, local commercial agents have a monopoly over their activity. Moreover state protection of the activity in no way implies state control or regulation given the new liberalized foreign trade system and regulations, and interlinkages between the group and state power.

The concept of «liason group» employed was initially introduced by James Petras' a critical neo-dependency thinker. The concept was employed to clarify in real terms the manner in which peripheral and metropolitan structures interlock. Hence Petraś unit of analysis focuses on smaller entities within broader class fractions, namely «liason groups». Petras very congently summarizes the most crucial problem regarding the understanding of peripheral societies as the error of conceiving the social structure therein either as autounomous entities or as mere extentions of metropolitan classes. An adequate reformulation of the problem needs to depart from a notion of «external - internal» division which cuts accross the most salient features of peripheral societies. What is crucial is the manner in which class structures cross each other and the various combinations and interlocks. Thus it is not sufficient to speak only of general class alliances, but it is important and significant for the ultimate outcome of the interlock of two formations, to understand specifically how and in what way classes combine and interlock, what the specific channels or linkages are.[12]

With regard to commercial agents, the access to this business group as «liason group» to state power becomes very instrumental for the enhancement of foreign Western capitalist interests, both as exporters of commodities and future investors, and allows foreign capital to enter into competition with locally anchored class forces who are relatively weak. This group's increasing political power and access to the state is also very indicative of the relationship of Western capitalism to the new Egyptian socio-

constitute one of the best choices for the future «international managers» and administrators of the «modernized sector». The creation of an «international managerial elite» from local resources is both politically and economically profitable from a multinational viewpoint.

The very first stage of delocalization of Western capital normally takes the form of creating local commercial firms. These firms have the closest contact with multinationals and it's products.[10] Moreover owners of local commercial representation are also politically well connected.

On the international level, both loans and conditions for foreign investment have not only ecouraged the various political and legal changes under Infitah, but have also laid the ground for the consolidation of a number of socio-economic strata involved in modern business entrepreneurship, most important of which are: 1- foreign investors and their local partners, 2- Egyptian commercial agents and importers, 3- Egyptian entrepreneurs investing in the «modern sector» requiring foreign technical expertise. Included in this category are those investing in contracting activity, agribusiness, mining, transport and tourism, banking and finance, manufacture under patents or licence, energy and technical consultation.

This new bourgeoisie emerged as the natural offshot and extention of certain fractions of the state bourgeoisie and their protege, who dominated the mid to late Nasser period. Moreover the new bourgeoisie appears to have merged with fractions of the state bourgeoisie.

The most significant fraction of the new emerging bourgeoisie are commercial agents and importers. This fraction is of particular importance, for they feature as the initial «liason group» between foreign capital and the Egyptian economy. They are the link between multinationals in metropolitan societies and the Egyptian market, and have been greatly enhanced and privileged as the economy extended and developed it's exterior linkages. Both foreign governments and private loans from local foreign banks have greatly favored commercial transactions. Moreover this business group controls the key sector in the present economy, namely foreign trade imports. Meanwhile unlike all other fractions of the bourgeoisie, com-

the internal conflict between the state bourgeoisie, i. e. managers of the public sector, and the state power, i. e. the government administrative and executive organs, both of which formed part of the ruling class. Four basic ideological currents reflected the conflict.

1- A technocratic ideology denying the need for democracy, and whilst accepting nationalization, it viewed socialism as a pragmatic means to development.
2- A bureaucratic ideology which accepted nationalization, the development of state capitalism, but not socialism.
3- A bourgeois ideology, pretty much in line with the traditional bourgeois views of liberalization of the post World War II period.
4- A progressive ideology believing in social justice, equality and socialism.

All first three ideologies represented views of the state bourgeoisie and alligned against the last.

The relationship between Egypt's closer entanglement with and overtures to Western capitalism, and the latter's specific forms of penetration, had to do with the state of Western capitalist development, it's needs and Egypt's internal class structure. The relationship also reflected the specific form of openning or particular style of economic development.

The state political power which opted for «modernization» and «peace» had been largely controlled by the state bourgeoisie during and after the 1967 war, thus some very visible concessions would have to be made to its various groups if their political power were to be consolidated economically. The group closely related to the state bourgeoisie that had pressured most for a rapprochement with the West and internal free enterprise economy, and whose very existence and expansion depended heavily on a free trading system and the import of Western capital, had been the foreign trade commercial agents. The activities of commercial agents had facilitated a renewed entanglement with Western capitalism. Meanwhile as Western capitalism penetrated in greater depth, first in the forms of loans and commodities, this interest group was further consolidated and was to

Deterring agents in the develoment process were contractors - internal trade merchants and commercial agents of foreign firms involved in foreign trade. The latter were the most dangerous, since they could not be controlled, were in deep alliance with state administrators and were greatly buttressed by Western capitalism.

Based on first hand oral histories of agents living to this day, it appears that throughout the Nasser period, the activity of commercial agency representation had progressively proliferated both in times of political victory and crises. Although the regime had not succeeded in creating an industrial bourgeoisie despite all the encouragments offered, it had certainly succeeded in creating a commercial bourgeoisie which managed to survive even during the nationalization period. During the sixties, the business of commercial representation continued to be prosperous for some. It was prosperous for both those who had continued to function as agents privately, despite legal prohibition, i. e. in the guise of consultants, and outside of the state organs, as well as those from within the state organs who were recipients of bribes and who purchased in the name of the government, either in collaboration with the private sector consultants or separately. The group of commercial agents greatly thrived under the «open door economic policy» or Infitah. The policy came about as a result of both internal and external pressures. Commercial agents were at one and the same time cause and effect of recent economic and political developments. They contributed to the aggravation of internal class conflict on the state level.

Theoretically and structurally speaking therefore, commercial agents did not emerge as a result of the Infitah policy, but were rather more both cause and effect of the new change in the country's political economy. The liberalization of the Egyptian economy had come about naturally and gradually as the outcome of the defeat of the Nasserite regime. Although the regime had it's own internal problems and contradictions by the mid-sixties, it was however the war situation which gave the regime its final blow. The regime's basic inner problem on the secondary, state level, was

and arguments around the emergence of this business group as part of a new class, is that they have attributed this development to the new economic policy adopted by the state, namely «Infitah».[5] This argument is both empirically and logically unsatisfactory. Empirically, as original first-hand historical material demonstrates, the group under study existed long before the promulgation of the policy of «Infitah», and continued to exist due to a multitude of complex factors. Theoretically and logically the argument is unsatisfactory or unconvincing, for i- it asserts an «action oriented» approach, namely that policy-makers, policies and regulations are determinants, regardless of existing structural constraints and historical preconditions.[6] ii- The argument is also unsatisfactory on a purely logical basis in as much as the formal ideology- as opposed to the practice- of the «open door economic policy» did not necessitate the existence of the group under study. A more structural explanation need be provided.

On the empirical level, during the Nasser period, the conjuncture of internal and external circumstances had allowed commercial agents to greatly prosper in 1957 / 1958, and continue to survive the «socialist transformation». During the early Nasser phase, international forces had allowed the state room for maneuvre and relative autonomy, all of which greatly enhanced its nationalization movement and the establishment of the genesis of a state capitalist system.[7] Unfortunately the regime at the time had been unable to fully exploit the potentials of the world situation for the promotion of independent economic development. Hence it was not a «public sector» in a real sense that was going to launch the development, but a «state sector» that was growing within the framework that had existed in the past. A radical socialist transformation did not occur, and so the businessmen found loopholes in the system, i.e. ways of legal circumvention, all of which allowed them to become extremely rich, link up with foreign capital and subsequently exert political pressure,[8] with the help of imperialist wars, to change the country's political economy and ideological orientation, as well as initiate new class formations.

The Nasserite experiment had been greatly sabotaged from within.

agency activity de facto still survived in private hands. Even though the activity was limited, nevertheless due to its very nature, and the manner in which the public (state) sector was established under the Nasser regime, the commercial bourgeoisie was de facto still actively involved in commercial representation activity. Finally, with the liberalization of the economy, both after the 1967 War and the Sadat «open door policy» to the West, the commercial agents once again greatly prospered.[4]

The business group of commercial agents, whose number greatly increased in recent years, was largely associated by a number of Egyptian intellectuals, scholars and journalists with Egypt's adoption of the «open door policy». The activity of the group is of particular importance for two reasons: a- It is one of the major activities that have been allowed the private sector under the presidential decree 1906 (1974), which stipulated that foreign companies wishing to export their products to the Egyptian market could only do that through the mediation of Egyptian private sector agents; and, b- During the early stages of the «open door policy», the activity was numerically the largest and most significant of all other private sector business enterprises. Other private sector companies allowed to register under the «open door policy» have been those companies involved in various investment and joint venture projects as specified by law no. 43 (1974), later amended by law no. 32 (1977).

The business group of commercial agents has been viewed by the afore - mentioned intellectuals as part of a new, emerging class. However, the majority of contemporary analyses have alluded in passing to the emergence of new classes or class fractions, some of which have been called «parasitical», others simply «compradorial». The various allusions made to this socio - economic group as part of a new emerging class have suffered from two major shortcomings: a- They have not been based on systematic scholarly analysis, but have been more in the nature of political polemic against the government. The various remarks have, in addition, not been based on empirical facts or research, but have simply been generalized remarks. b- The second major shortcoming of the literature

Commercial Capital, Class Formation and Development in Egypt

Malak El Huseiny Zaalouk *

This article attempts to understand the rise, continuation and proliferation of commercial capital in Egypt. It covers a relatively long historical span; from the post - World War II period to the early eighties. Adopting a structural, historical, contextual, dependency perspective, it analyses the role of class formation in development strategies.

On the eve of World War II, and during the subsequent years, several important factors had combined together to give the emerging local bourgeoisie a real boost; namely, the interruption of foreign imports, the protection of national industries through trade regulations, the Egyptianization policeis adopted by the state, the decline in consumption, thus giving rise to a situation of forced saving and the declining value and attraction of traditional outlets of investment, such as agriculture and housing.[1]

However, under foreign domination, Egyptian commercial representation and commercial activity was not developed, as those were areas where foreign capital was exclusively active.[2] The movement of Egyptianization first allowed Egyptians to step in the field of industrialization. And, as the movement progressed into nationalization, reaching its ultimate and extreme form in 1957, commercial representatives of foreign firms were increasing, and from 1957 to 1961 their business prospered as it had never done before.[3] During this nationalization phase, although de jure extinguished and appropriated by the state, commercial representation and

* PH.D. (sociology), Expert, Department of Research on Population and Social Categories, The National Center for Social and Criminological Research, Cairo.

The national Review of Social Sciences

Volume 24 May 1987 Number 2

The National Review of Social Siences

Volume 24 May 1987 Number 2

Table of Contents

تم الجمع التصويرى
بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل ـ جاردن سيتى ـ القاهرة

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Zamalek P.O., Cairo, Egypt

Correspondence:

Assistance Editor, The National Review of Social Sciences, The National Center for Social & Criminological Research, Zamalek P. O., Cairo, EGYPT.

Price:

US$ 5 Per issue

US$ 10 Per volume

The National Review of Social Sciences

Issued by

The National Center for Social and Criminological Research

Cairo

* Commercial Capital, Class Formation and Development in Egypt
* Recall of Scholastic Material by Egyptian Children
* Criteria and Processes of Class Formation (in Arabic)
* Rights of Owner and Renter of Agricultural Land: an Opinion Survey of Draft Legislation. (in Arabic).

Conferences

Dissertations

Book Reviews



Vol. 24 No. 2 May 1987